# الرائد العربي

AL - RAEED AL - ARABI

العدد السابع و الستون – السنة السابعة عشرة – الربع الثاني – ٢٠٠٠

- **كوارث الطبيعة تودع الألفية الثانية وداعاً حاراً**
  زلزال «أزميت» والدرس القاسي لصناعة التأمين
- **«اللويدز» للتأمين**
  هل تعلن الأسطورة عن نهايتها ؟؟؟ !!..
- **التأمين التعاوني وتطبيقاته.**
- **التكتل التأميني الإقليمي.**

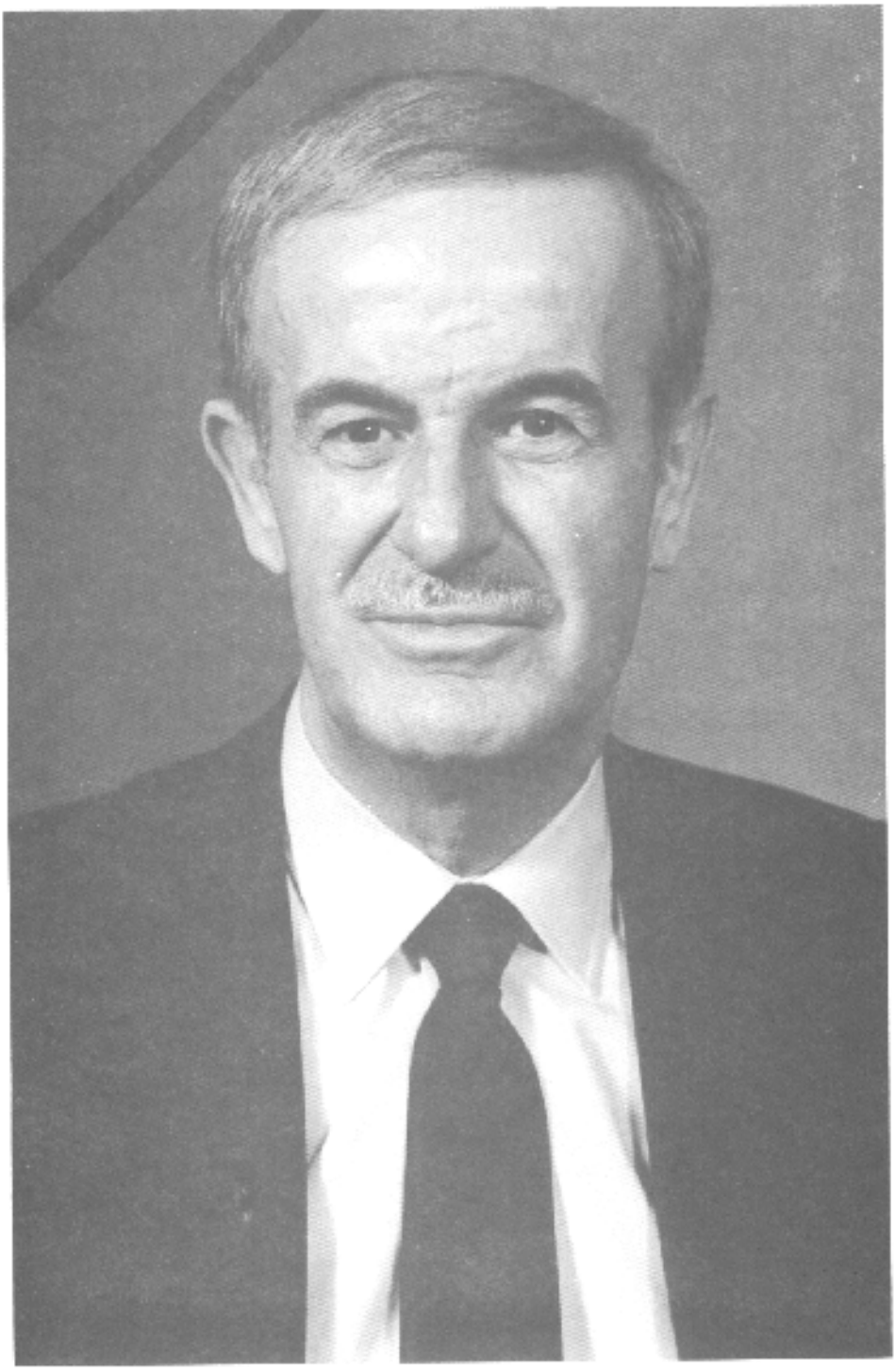

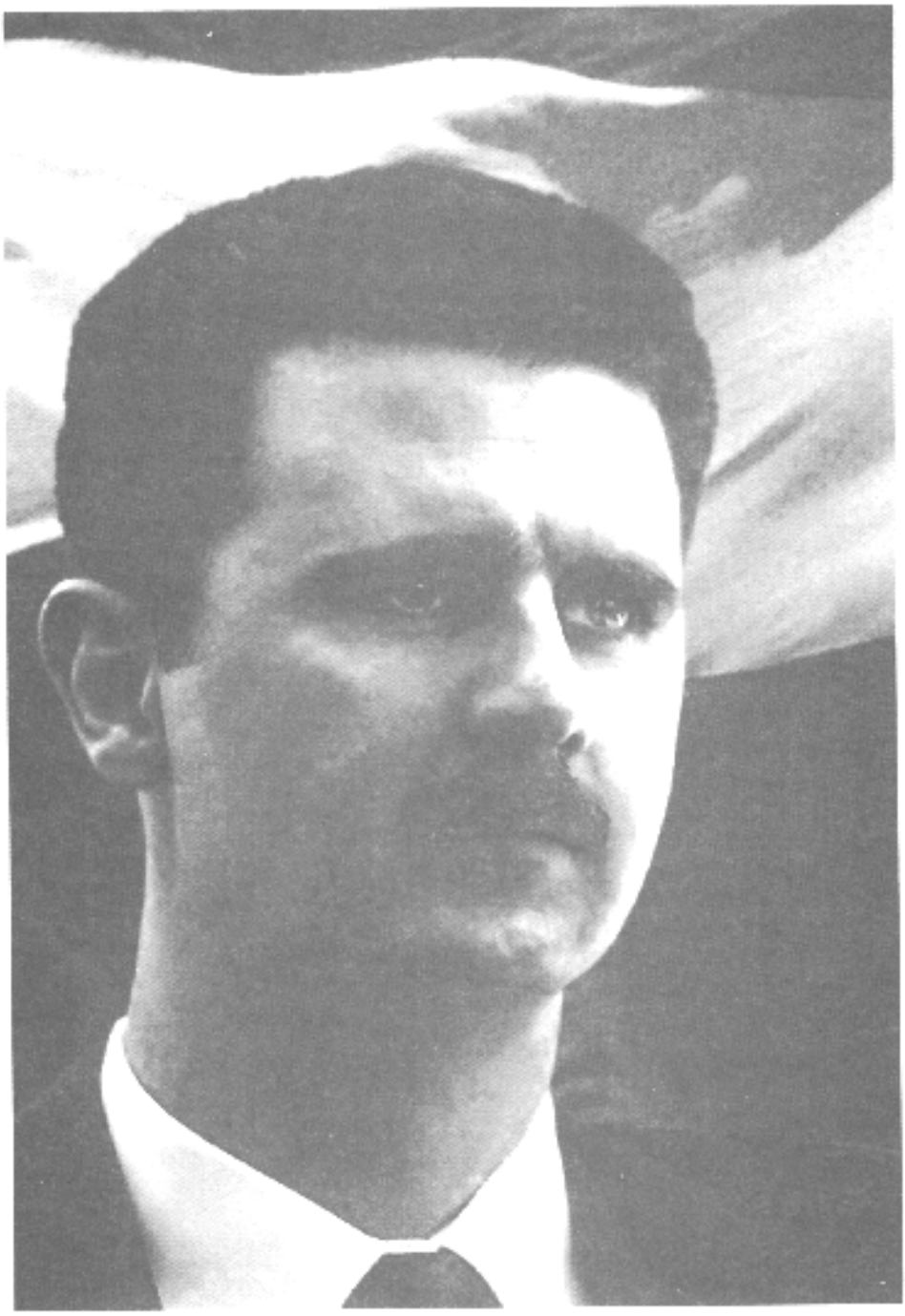

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾.

«صدق الله العظيم»

نتقدم بأحر التعازي إلى :

# سيادة الفريق الدكتور
# بشار حافظ الأسد

وآل الأسد ومخلوف الكرام

وجميع أبناء الشعب في سوريا والوطن العربي

بوفاة قائد الوطن ورمز عزته وصموده المغفور له

# السيد الرئيس حافظ الأسد

سائلين المولى أن يسكنه فسيح جنانه بين الشهداء والأبرار

مجلة

«الرائد العربي»

لم يزدك الموتُ إلا حياةً،

ولم يؤكِّدْ غيابُك إلا حضورَك اللامتناهي،

ولم يطوِكَ الردى، بل طوّبتْ الردى بصحائف من نصر وثبات وخلود.

ولم تُغْلِق المرائي فيك إلاّ قصائد حبٍّ مزهرة كتبَها شعبٌ أحبتْه وتراب صنتْه.

وحيث أنت في أعلى القمم ترنو إلينا وتشيل ألوان البطولة فوق منكبين ما عرفا الانحناء ولا الالتواء، وتبقى كما كنت حبيباً مشرعاً في الريح وتاريخاً حافلاً بعبق الانتصار.

وجودُك فينا سيحملُ ذاكرة الأجيال جيلاً بعد جيل، وسيَفْتَنُّ القلبَ سكناك في حنايا القلب، وفي نسيج اللحم وخلايا الدم والأعصاب، لتغدو متوحداً بالوطن والوطنُ موحدٌ فيك، وتأتلق جامعاً، وتأتلق رمزاً وتأتلق تاريخاً عصياً على النسيان.

أيها الراحلُ من أحداق العيون لتستقرَّ في شغاف القلب وعمقِ الوعي، كنتَ ملءَ البصر وستبقى أبداً ملءَ البصيرة، منارةً تهدي وزهواً لا يَضل. عودتنا على مدى السنين إن نشتاقَك، نشتاق إلى العزيمة التي تَرسُمُ في أحلكِ الساعات نموذجاً لنقاء الموقف وجسارته، وتَقَدُّمٌ في كل الأوقات عبرةً في الصلابة والثبات.

* * *

بين شعب أحبّك وبينك عهد منقوشٌ على نسختين تتكاملا حتى الاندماج، وتتداخلا حتى التوحد المطلق بينهما، عهدُ الشعب لك أن تبقى حيّاً به، بداخله، بتاريخه، بأجياله المتلاحقة، وعهدُكَ أنت لنا أن تبقى حيّاً بيننا جَذراً مُدهشاً، ونسغاً دافقاً لشجرةٍ تعلو في الريح وتسطع في مساحات الضوء، لتكون مهوى ومولاً، وجامعاً وموحداً لآمال الشعب وأمانيه وانتصاراته، وبين ديمومة العهدين تطلع على شعبك قامة فارعة تلفّها سيماءُ النبل وتصلبها الإرادة الشابة وتدفعها الرجولة الموروثة لتُكْمل طريقاً، وتوطر مسيرةً، وتصون نهجاً، وتضمن استمراراً نقياً من كل شائبة، فيتضافر مجدُ أيامك العظيمة بالزهو المرتجى لأيام قادمة وواعدة، ومعكما وبكما يُستطّرُ الوطن ملاحمَ جديدةٍ من الإباء ومواقف العز والكرامة.

**«عبد اللطيف عبود»**

# حافظاً ، فذاً ، صلباً
# ذهب الذي كان يسوق الريح

**الدكتورة نجاح العطار***

توقفت الحياة فجأة، عن دورتها الدموية في الشرايين وأعاد الموت في لحظة خاطفة الهمود إلى الجسد الذي كان يتقد عزماً وشجاعة لينشر الخير المروع في الجهات الأربع من دنيانا: حافظ الأسد مات.

لقد استطاع ملك الموت، بثوبه الأسود المزركش أن يخطف في الريح من كان يسوق الريح أمامه، وأن يقتنص الصحر الصوّاني الذي كان يقدح شرراً، في ثنايا عضلاته الشديدة ونفخت الريح هذا الشرر ليتضوأ فجيعة في القلوب المدماة الكليمة الثكلى في موكب اليتم ولا يتم، وليتنظر دمعاً في العيون الحزينة التي حرحتها اللوعة، وقرحها التفراق، وترجّع صدى البأ الفاجع كما الدوي الأكبر الذي لم يسمع مثله في قرننا العشرين، على مدى أعوامه المئة، إلا في حالات نادرة جداً.

إننا نحن الأحياء، منذورون للموت يتخطفنا الواحد بعد الآخر بأصابعه السوداء ذات العقد لكن حافظ الأسد كان استثناء بيننا حتى خيل إلينا في زهوة رجولته وفي صبوة عزمه أنه أقوى من الموت أو أن الموت يهابه منذ وضع رجله في مستنقع الردى وقال لها: «من تحت لحمصك الخشر» لهذا اهتز شيء ما في هيكل المعمورة ونقوضت أعمدة كانت حتى الأمس القريب ثابتة، راسخة عصية على النقوض أو الارتجاج وفزع بعضها إلى بعض في هول المأساة كما يفزع الابن إلى حضن أمه، يستمد منها العون على التحمل ويستجير الأخ بأخيه في مواجهة الخطب الجلل، الذي أشهد أنني في حياتي كلها لم أر خطباً مثله تدحرج كهزيم الرعد، على بساط زجاجي فاستشعرنا أنه تحطم وارتج الأديم من تحت أقدامنا فخفنا أن تميد بنا الأرض، بعد أن الخطت المصيبة عليها كرة بقوة ألف ألف طن، والبأ القاصم للحساد حتى في متعة جماده يندلع ليشمل الكون من حولنا.

منذ ثلاثين عاماً وأنا أطرز الكلمات قلادة من لؤلؤ ومن ياسمين، لعنق القائد الذي ضحيت وأنا أخط الكلام أن أستطيع في حلوة الحرف، أن أجلو صفاته هو الراحل العظيم ومنذ ثلاثين عاماً لم أوفق كما يخيل إلي إلا مرات قليلة، في مقاربة حلوة هذه الصفات، فيا أيها المنتضي زورق الرحيل، في طريق اللاعودة لماذا تعجلت الرحيل؟ ولماذا في سفر اللاعودة تحرمنا أبوتك؟ أنت الذي كنت تعلم الإنسان كيف يكون أباً، والابن كيف يكون باراً، والأخ كيف يرعى حق الأخوة؟ هل مللت الإقامة بيننا فاثرت الارتحال إلى الملأ الأعلى لتملأ ناظريك مرة وإلى الأبد، من جمالك الذي سيقلك إلى هذا الملأ؟ لقد كنت يا فارس النقع حين تشرئب الخيل وتزدلف على الخصباء تعلم الربيع كيف يترعرع ويزهر، ويثمر، ويوزع حناء عطايا كريمات على الناس فكيف غادرتنا والربيع سيعود ولا يلقاك بيننا؟.

---

* وزيرة الثقافة سابقاً في الجمهورية العربية السورية.

التأمل صمت مرين، والصمت أحياناً كلام مبين، ولكل كلام زمان ومكان فكيف أصنع اليوم، لأخلع عني رداء التأمل الصامت الفاجع الاسي والمؤسي، فادفع قلمي على الورق في رثاء الإنسان الذي كان حياً يرهر انتصاراً وكان انتصاراً يزهر حناناً؟.

لقد خلعت على العدو عرف النار فلفعه وهجها فمن للأعداء بعدك من يلقي عليهم أعراف النيران، إلى أن يتحقق السلم الذي نريد، السلم الذي آمنت به أنت وأردته أنت وعملت لأجله أنت ثم استعجلك القدر وهذا السلم لا يزال في مطاوي الغيب.

أذكرك والدمعة تتحير لظى في العين وأذكر كم كنت تفخر وتفخر معك لأنك ابن هذا الشعب، شعبنا شعبك وكم كنا نؤمن معك وفي هدي إرشادك أن عظمة الشعب وعظمة الإنسان الطالع من كبد هذا الشعب إنما هما سواس حق في يقينك ولأنك على مثل هذا اليقين فإنك كنت لنا في حياتنا الأمل والقدوة، الأمل في أن يبقى ابن الشعب هذا بيننا والقدوة في أن يعلمنا ويفجر ينابيع المفادة الزرقاء في صدورنا لكنه على حين غرة امتطى فرس السبق إلى دار البقاء حتى قبل أن يتسنى لنا أن نراه وقبل أن يتسنى له أن يلتفت إلينا، نحن أبناءه قائلاً: وداعاً يا أبنائي.

في الأسطورة أن المطرقة قالت يوماً للموجة: كيف وأنا أقسى منك مضافاً إلى قوة الإنسان، ولا أصنع حصاة ملساء مثلك؟ قالت الموجة للمطرقة: «أنت تضربين الحصاة لتملّسيها وأنا أعانقها» وهذا هو الفارق بين قائد كان مطرقة على العدو وكان موجة بالنسبة لشعبه، مطرقة تهوي في وثبة العلا فتصنع تشرين التحرير وموجة بالنسبة لشعبه، مطرقة تهوي في وثبة العلا فتصنع تشرين التحرير وموجة تقبل الشعب، في النحوة الحانية فترفعه إلى ذرى الكرامة وذرى تحرير الإرادة، وذرى الصمود حتى النصر أو الشهادة.

الله، يا الله، من لنا بعد الأسد من أسد بعد اليوم؟

الله، يا الله، كيف المسيرة والطريق طويل وسيف الدولة ليس على رأس المسيرة؟ الله، يا الله لماذا كان للمتنبي كل هذا التدفق في صوغ المشاعر حيال الحمداني وليس لي بعد كل هذا التدفق، حيال الراحل الكريم لأخفف وقع المصاب الذي أيبس وجفف قلبي وقلمي معاً؟ ولو كان ميت يفتدى لفديته بما لم تكن عنده النفوس تطيب.

إننا، يا رئيسنا أيها الكبير فينا والقريب منا نعيش اللوعة على فقدك ونستشعر بحرارة الوجدان الحزين الخسارة الجسيمة بغيابك والحزن العميق العميق الذي انتظم شعبك العربي في كل البلاد العربية على غيابك وسيظل دوب الأسى يسيل نهراً في الصدور على رحيلك قائداً تاريخياً وبطلاً تاريخياً، ورجل دولة تاريخياً، وإنساناً فائقاً في إنسانيته أيضاً.

العزاء كل العزاء لأسرتك النبيلة المفجوعة وللسيدة الأولى، الأم العظيمة، ولنجلك الأكبر الدكتور بشار الأسد الآتي الذي نثق أنه سيكون خير خلف لخير سلف، ولأبنائك بشرى وماهر وبجد، ولشعبك الذي أرمضه المصاب ولا حول ولا قوة إلا بالله.

# «اللهم ألهمنا بعض حكمته»

فاروق شوشة*

في لحظات فارقة من التاريخ، تتجسد في رجل واحد عبقرية أمة، وتتجمع في قلبه كل روافد شجاعتها، وتتمثل في عقله حكمتها وقدرتها على التفكير الصائب والتأمل العميق والبصيرة النافذة.

وبالنسبة لسورية الحديثة، سورية العربية الشقيقة، كان هذا الرجل هو حافظ الأسد.

وهو من هذا المنطلق، لا يصبح مجرد حاكم أو رئيس، أو مجرد صانع لنهضة أو مصحح لأوضاع أو مهيىء لاستقرار، إنه يتعدى هذا كله، ليصبح صاحب دور تاريخي. له جوانبه وأبعاده، وعطاؤه الذي لا بد له أن يرتفع إلى مستوى عظمة هذا الدور، ولقد كان.

في السنوات التي أعقبت زلزال نكسة ١٩٦٧ ثم رحيل جمال عبد الناصر، بزغ اسم حافظ الأسد مفجراً أملاً في القلوب الحزينة، ومُشعّاً ضوءاً هادياً في السماوات الملبدة بالغيوم، خاصةً عندما وقف يودع عبد الناصر وهو يقول: لقد كنا نحرّب ونغامر ونُحطىء، معتمدين على أنه معنا، هناك في القاهرة، يصحح ويُصوّب! وكشفت هذه الكلمات القليلة المبكرة، عن مفتاح السرّ في شخصية حافظ الأسد: الحرص على التصحيح والتصويب.. هذا الحرص الذي ربما اقتضاه ـ في الكثير من المواقف والمنحطات الحرجة ـ وقتاً أطول للتأمل أو المراجعة أو ضبط النفس.. وسرعان ما أدرك أعداؤه ـ أعداء الوطن والأمة ـ أنه ليس من النوع الذي يمكن استفزازه أو استدراجه، أو إثارة انفعاله واستثمار غضبه ليدفعوه إلى حيث يريدون له أن يقف وأن يكون.

وهذا الحرص هو الذي جعل أفق الرؤية يمتد أمامه فسيحاً بلا نهاية، الجزئيات والصغائر لا تحول بينه وبين إدراك المعنى الكلي والدلالة الكلية، والمنعطفات الصغرى لا تصرفه عن الرؤية الاستراتيجية والوعي المستقبلي، والدخان العابر ـ كذباً أو حقيقة ـ لا يحول بينه وبين ورن الأمور على حقيقتها، وإعطائها حجمها الحقيقي، وأبعادها الواقعية.

وهذا الحرص هو الذي جعل المرجعية القومية حامه الأساسي العادل والقويم.. المصلحة السورية لا تتحقق إلا في إطار المصلحة القومية العربية، والنهج السوري ـ في السياسة والثقافة والحياة ـ نهجٌ عروبي، يستمد شرعيته من هذا الانتماء، ومن هذا المد الزاخر يستمد ثراءه وخصوبته وحيويته وتدفقه، ويتمثل سمته ومذاقه ومعناه.

---

* رئيس اتحاد كتاب مصر.

وهذا الحرص هو الذي جعله ثابتاً كالطود، راسخاً كالجبل الأشم، في وجه كل العواصف والزلازل والبراكين، ولم يعد بهذا الثبات والرسوخ محتاجاً إلى حرب في كل يوم ليؤكد شجاعته وجرأته وقوته، فتصديه للقوى الناوئة انتصار، وثباته في وجه الزعازع والمخاوف بطولة، وهكذا أصبحت لمواقفه دلالات جديدة يعيها الجميع ويدهشون لها وهم يرون أن صعوده في وجه أعتى الضغوط والتلويح بأنصاف الحلول بطولة حقيقية، لأنه لم يتراجع عن حق، ولم يوقع على ما يعتبره خيانة للأمانة والمسؤولية ولم يلوث صفحته بقبول ما لا يتفق مع شموخه وكبرياء شعبه وأمته.

كيف استطاع هذا الرجل، الخارج من إهاب الجندية والعسكرية ـ الشديدة الصرامة والانضباط ـ أن يكون سياسياً فذاً إلى هذا الحد؟ قارئاً عظيماً للتاريخ إلى هذا الحد؟ متمسكاً بكل حبة في رمال وطنه وتراثه إلى هذا الحد؟ متحملاً كل المعاناة والمكابدات والإنكسارات والأحداث المزلزلة ـ في صبر ورقة وتصميم ـ إلى هذا الحد؟ وكيف استطاع أن يحافظ على نقاء وحدانه بحيث يهز للكلمة الجميلة والتعبير البليغ والشعر الصادق والمسرح النابض وكل فن أصيل متوهج إلى هذا الحد؟ وكيف استطاع أن يكون الربان الماهر لسفينة شعبه وأمته عبر هذه العقود الثلاثة من الزمان في بحار متلاطمة وأمواج هائجة صاخبة وسماء عميقة مخيفة وأن يصونها ـ على حساب صحته وطاقاته وأنغام حياته ـ إلى هذا الحد؟

تلك هي أبعاد هذا الدور التاريخي تجسد لنا ملامح الرجل الأسطورة الذي التفت فيه الصرامة بالرقة، والحسم بالحنو، والجزئي بالكلي، والراهن بالمستقبلي، والسياسي بالحياتي، في معناه الشامل.

ولأن حافظ الأسد كان تجسيداً لشعب وأمة، فإن الشعب والأمة معاً مدعوان الآن إلى تجسيد حافظ الأسد، ثباتاً على القيم والمبادئ، واستمراراً للنهج، والتفافاً حول الراية وإكمالاً لخطوات المسيرة.

وسورية العزيزة الغالية، سورية الشقيقة الحبيبة، سورية ثغب العروبة النابض لا تنقصها البطولة فهي دائماً صانعة البطولة والأبطال، ولا تنقصها الشجاعة، فهي دوماً حومة الأبطال والفرسان، ولا ينقصها وضوح الهدف، فهي تعرفه معرفة اليقين، ولا ينقصها التجمع والتوحد والتكاتف، فدم وع الألم والأمل تصهر الأمم وتجلو معادن الشعوب، لكننا ندعو لها ونرحالاتها بالحكمة، والحكمة التي اتسم بها دوماً قائدها وباني نهضتها الحديثة: حافظ الأسد.

وسنبقى دوماً على العهد، نحن أبناء الشعب العربي في مصر، نحن الكتاب والأدباء والمثقفين والمفكرين، معلنين عن تضامننا ومؤازرتنا، وعن تأييدنا الذي لا حدود له، مشاركين في لوعة الافتقاد وإماضة الألم، متذكرين دوماً القائد الذي تحول إلى معنى وفكرة ورمز.

ونحن ندعو لسورية من الأعماق: «اللهم ألهمها بعض حكمته وسداد فكره، ونفاذ بصيرته».

# حافظ الأسد كتمهيد لبشار الأسد!

**طلال سلمان***

وضعت المقادير بشار حافظ الأسد في تحد خطير للذات ومع الذات ندر أن كان له مثيل، في أي من بلاد الدنيا والواسعة.

فهذا الشاب الذي كان قد اختار طريقه بعيداً عن السياسة، يجد نفسه الآن على عتبة التصدي لقيادة بلد لم يسلس قياده - عبر تاريخه الطويل - إلا لاثنين من الرجال الذين قُدّر لهم (وكل من موقعه) أن يسهموا في صناعة تاريخ المنطقة برمتها انطلاقاً من دمشق، وليس سوريا فحسب: معاوية ابن أبي سفيان، قبل أربعة عشر قرناً، وحافظ الأسد في النصف الأخير من القرن العشرين.

إنه رجل الغد، لكنه محكوم بالظل الكبير لبطل عظيم اجترح سلسلة من المعجزات، التي جعلت من سوريا التي كانت مجرد أرض للصراع محوراً أساسياً بل ومحركاً أساسياً للصراع حول المنطقة العربية الفائقة الأهمية عالمياً، ومسرح بعض الأبرز والأخطر من الأحداث التي هزت العالم، على امتداد العقود الثلاثة، بدءاً بأيلول الأسود (١٩٧٠) والصدام بين المقاومة الفلسطينية المنطلقة بزخم هائل والنظام الأردني، مروراً بحرب ١٩٧٣ المجيدة برغم أنها أجهضت من قبل أن تحقق أهدافها، وصولاً إلى تفجر الحرب / الحروب في لبنان، و«زيارة السادات» للقدس المحتلة وخروج مصر من حومة الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى حرب العراق صدام حسين ضد الثورة الإسلامية في إيران، وصولاً إلى غزوة صدام الكويت، ثم مؤتمر مدريد منطقة تحول خطيرة في سياق الصراع الذي اتخذ الآن صيغة «العملية السلمية». بغير أن ننسى إنهاء الحرب ومن ثم «التمرد» في لبنان، وقيام نظامه الجديد تحت المظلة السورية.

أبن أيام معاوية من أيام كليتون (إمبراطور الكون) والمشروع الصهيوني بالتأييد العالمي الواسع. وبالتفوق العسكري الكاسح لدولته إسرائيل التي أقيمت على أنقاض فلسطين (جنوب سوريا) وبالتقدم الاقتصادي الذي يشكل - في جملة ما يشكل - امتحاناً قاسياً في المواجهة وامتحاناً أقسى في المنافسة.

وأين همّ لبنان، وهو أحد أعظم إنجازات حافظ الأسد وقد انتقل به من خانة «وكر التآمر على سوريا ونظامها» إلى الحليف الأساسي والشريك الوحيد لها في مسارها وفي المصر؟!

لن يكون بشار الأسد وحده، بطبيعة الحال.

فتراث حافظ الأسد، تجربته الغنية، وتحدياته الهائلة لما كان يعتبر في حكم القدر الذي لا يرد، ونجاحاته المتميزة بل الباهرة في العديد من المعارك التي كان الفوز فيها ضرباً من المستحيل، كل ذلك سيشكل معيناً

---

* رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية.

لا ينضب يستمد منه بشار الأسد الخبرة والمعرفة بالأحوال والناس، أصدقاء وحلفاء وخصوماً وأعداء، لكنه سيشكل في الوقت نفسه تحدياً عظيماً لصلب العبون الذي رفعته المقادير إلى المنصب الخطير الذي يعرف هو أنه سيكون «مركباً خشناً» وأن عليه ـ يومياً ـ أن يثبت جدارته به، بل وأنه لن يعيش على السحب من الرصيد الممتاز لوالده العظيم، بل سيحرص ـ وبكل جهده ـ أن يضيف إليه.

ومن الظلم لبشار الأسد أن يطالب بأن يكون حافظ الأسد الثاني، فلكل رجل تجربته ورؤيته وأسلوبه في العمل ورؤياه للمستقبل... فكلاهما ينتمي إلى جيل مختلف، ولا يمكن أن يرضى بشار الأسد بأن يكون مجرد امتداد للقائد الفذ حافظ الأسد، فضلاً عن أن ذلك مخالف للطبيعة.

«التغيير عبر الاستمرارية» هذا هو الشعار، ومع أن حافظ الأسد قد مهّد الطريق أمام نجله، الذي كان عليه أن يعوّض شقيقه الغالي باسل الأسد، وعليه الآن أن يعوّض الوالد الذي لا يعوّض، فإن بشار الأسد سيكون عليه أن يبني تجربته الخاصة، وبأسلوبه الخاص، وبرجاله الذين اختارهم وسيختارهم، من داخل الحزب والمؤسسات، وأحياناً من خارج هذا وتلك، خصوصاً وأن الكثير من شباب سوريا، كما من شباب الأقطار العربية جميعاً، قد هجروا أوطانهم إلى حيث يتوفر لهم مناخ أفضل إضافة إلى فرص عمل أفضل..

ومما يسهل الأمر على الدكتور الذي غدا «فريقاً» الآن، وسيغدو رئيساً بعد أيام، أن مختلف المؤسسات، الحزبية والمدنية والعسكرية، قد انتخبته من قبل أن ينتخب رسمياً، وأن السوريين قد أجمعوا تقريباً على اختياره والالتفاف من حوله.

لكن التحدي يظل مفتوحاً، وسيتبدى بحجمه الحقيقي مع أول يوم له في سدة السلطة.

أعان الله بشار الأسد، ووفقه في مواجهة هذا التحدي: أن يواجه حافظ الأسد وأن يحمي رصيده الهائل، بل أن يضيف إليه.

فسوريا التي أعطت حافظ الأسد ما أعطته وأعطت بشاراً من رصيد أبيه، تستحق مثل هذا النجاح.

والنجاح في سوريا يتأكد في لبنان وبه.

# أريد أن أموت وأنا راضٍ عن نفسي

بقلم جوزف الهاشم*

مات الرئيس الأسد الأب. كأنك تعلن موت التاريخ.. إنه الصفحات المتوقدة من تاريخ العالم المعاصر، ومن كان يصنع الأحداث التاريخية، فهو في مستوى التاريخ.

إنه أكبر من الكلمات والصفحات، وأن أي كاتب يدعي الإحاطة الشاملة بشخصية حافظ الأسد فكأنما هو يخوض المغامرة، أو يعبّ الماء من البحر.

عرفته عن قرب عبر لقاءات منفردة، قبل أن تدخل عليه تأخذك الرهبة وعندما تلتقيه تأسرك الهيبة والابتسامة وفور.

تجلس إليه فترى نفسك مستسلماً، يدخل قلبك بلا استئذان بفعل جاذبية سحرية، وتشعر أنك أمام هرم قيادي وفي حصرة موسوعة سياسية فكرية عالية البعد والعمق.

هادئ اللهجة والنظرات، رزين الصوت، مقتّر الثغر، ثاقب النظرة، دقيق الملاحظة، واسع المدارك، شمولي المعرفة. وهو أستاذ في فن المحاورة، يمتلك كل صفاتها وأسرارها: من سعة الإطلاع، إلى شدة الذكاء وقوة الشخصية، ومسحة من التواضع المسؤول الذي قلّما نجده في القادة التاريخيين.

لقد شهد العالم العربي أحداثاً سياسية وعسكرية، شديدة التعقيد، ومرت الدول العربية بأشرس أنواع الضغط والاجتياحات. فتقوّضت ممالك، وانهارت أنظمة، واهتزت عروش، وسقطت قيادات وقرارات، ومن سلم من السقوط عن الكرسي المذهب سقط في النجوة، ومن شاء المحافظة على سلامته فقد سلامته، ومن قصّر عن صناعة القرار، التحق بالقرار المصنوع.

وحدها سوريا الأسد، لم تسقط في لعبة الكبار، وظلت تحمل القضية متصدرة في وجدان المسارين فانتصرت وانتصر معها لبنان. هكذا انتدب الضمير القومي الرئيس الأسد قائداً مفهماً، يتنكّب المسؤولية التاريخية بأعلى الصفات القيادية النادرة، من صلابة الموقف، وسداد الرأي، وشمولية النظرة ورجاحة الحكمة وبأس الشكيمة، في التزام المبادئ القومية ومصيرة المصير.

ودور القائد يحطم مطامح الزعامات ونوازع السياسات وأهواء العروش، إنه دور رسالي مستمد من حقوق الأمة وتاريخها ومستقبلها وطموحها وشرفها ومصيرها، لا يخضع للمساومة ولا يتلقفه إلا التاريخيون من الرجال يحملون المشعل وهّاجاً ولو أحرقهم لهيبه.

---

* سياسي ووزير لبناني سابق.

أبرز ما قرأنا عن الرئيس الأسد قوله: «أنا لن أسقط وإذا حصل فإني أدعو الشعب بكل جدية وصدق إلى قتلي. لن أوصم نفسي بتوقيع معاهدة استسلام، أريد أن أموت وأنا راض عن نفسي(...)».

ولم يوقع معاهدة استسلام وصدقت وصيته.

لا، هذا ليس كلاماً عابراً، وليس كلاماً استهلاكياً، وليس كلاماً سمعناه من قبل. إنه كلام أهل الرسالات، يجسد الإيمان المطلق بالقضية حتى الفداء، بما في هذا الإيمان من تلازم وحدانيّ عميق بين الدور والهدف، ومن التحام روحي بين الرسالة والقائد.

لا، لم يمت الرئيس الأسد، أنه في ذاكرة الأمة، والمشعل المتوقد سينتقل من يد ممشوقة ناصعة، إلى يد ممشوقة ناصعة، إنه العرين زاخر بالأشبال، مثلما كان باسل الأسد، هكذا بشّار الأسد هو ابن هذه المدرسة، تشرب لبانها رضيعاً، وتلقف أصولها يافعاً وحمل سيفها فارساً.

إنه حليق بالتقاط المشعل لأنه يحمل هذه الرسالة، ولأنها سرّ دخوله المعترك، وهو سر أبيه النضالي.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾.

«صدق الله العظيم»

# سيادة الفريق الدكتور
# بشار حافظ الأسد

ببالغ الحزن والألم تلقينا نبأ رحيل القائد العظيم والمعلم الأول

## السيد الرئيس حافظ الأسد

نتقدم من سيادتكم ومن عائلتكم الكريمة ومن شعبنا العربي بأحر التعازي تغمد الله السيد الرئيس بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه مع الصدّيقين والشهداء والصالحين.

سدد الله خطاكم ونعاهدكم السير خلف قيادتكم الحكيمة على نهج المغفور له.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام

وكافة العاملين

في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾.

«صدق الله العظيم»

# سيادة الفريق الدكتور
# بشار حافظ الأسد

ببالغ الحزن والألم تلقينا نبأ رحيل القائد العظيم والمعلم الأول

## السيد الرئيس حافظ الأسد

نتقدم من سيادتكم ومن عائلتكم الكريمة ومن شعبنا العربي بأحر التعازي تغمد الله السيد الرئيس بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه مع الصدّيقين والشهداء والصالحين.

سدد الله خطاكم ونعاهدكم السير خلف قيادتكم الحكيمة على نهج المغفور له.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام
وكافة العاملين
المؤسسة العامة السورية للتأمين

تعنى مجلة «الرائد العربي» بصورة رئيسية بشؤون التأمين وإعادة التأمين، وما يتصل بها، كما قد تتناول قضايا التنمية والاقتصاد والشؤون النقدية في الوطن العربي.

**المشرف العام**

رئيس مجلس الإدارة الدكتور أمين عبد الله

رئيس التحرير

**عبد اللطيف عبود**

الاشتراكات:

تحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كمايلي:

آ ـ في الجمهورية العربية السورية

١ ـ للمؤسسات والمكاتب والشركات ٣٠٠ ل.س

٢ ـ للأفراد ٢٠٠ ل.س

ب ـ في الخارج ٣٠ دولار أمريكياً

(ثمن النسخة في سوريا خمسون ليرة سورية)

السنة السابعة عشرة

العدد السابع والستون

الربع الثاني ـ ٢٠٠٠

# الإعلان
# في مجلة الرائد العربي

يسر مجلة الرائد العربي أن تعلن عن قبولها نشر إعلانات تجارية على صفحاتها وتشمل هذه الإعلانات بشكل أساسي مايلي:

١ ـ إعلانات عن شركات التأمين وإعادة التأمين العربية والأجنبية .

٢ ـ إعلانات عن شركات الوساطة التأمينية وبيوتات الاستثمار.

٣ ـ إعلانات عن المصارف العربية وبطاقات الائتمان.

٤ ـ إعلانات عن الحاسب الآلي «الكمبيوتر» والبرامج الخاصة به.

٥ ـ إعلانات عن شركات الطيران والخطوط الجوية.

* نشر إعلانات لا تتعلق بالأنشطة أعلاه يتم الاتفاق عليها بشكل خاص.

الأسعار :

أولاً : للإعلانات الواردة من خارج الجمهورية العربية السورية :

| | |
|---|---|
| صفحة داخلية أسود وأبيض | ٣٠٠ دولار أمريكي. |
| نصف صفحة داخلية أسود وأبيض | ١٣٥ دولا أمريكياً. |
| غلاف داخلي ملون | ٦٠٠ دولا أمريكي. |

ثانياً: للإعلانات من داخل الجمهورية العربية السورية:

| | |
|---|---|
| صفحة داخلية أسود وأبيض | ١٠٠٠٠ ليرة سورية |
| نصف صفحة داخلية أسود وأبيض | ٧٥٠٠ ليرة سورية |
| غلاف داخلي ملون | ٣٠٠٠٠ ليرة سورية |

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير.



التنضيد والإخراج والطباعة
مطبعة ودار عكرمة للطباعة والنشر
سورية ـ دمشق ـ بحصة ـ هاتف ٢٣١٣٤٨٩

# المحتـــوى


| الموضـــوع | الكاتـــب/المترجم | الصفحة |
|---|---|---|
| • كوراث الطبيعة | عبد اللطيف عبود | ٥ |
| • اللويدز للتأمين | يوسف حناد | ٢١ |
| • إعادة التأمين والتأمين الإجباري للسيارات | محمد امساعف | ٥١ |
| • التأمين التعاوني | عادل الرميح | ٥٩ |
| • التكتل التأميني الإقليمي | د. مصطفى رجب | ٦٥ |
| • التجارة الإلكترونية تختصر المسافة والوقت | جوزف زخور | ٩٤ |

□ المواضيع المنشورة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة
□ ترتيب المواضيع خضع لاعتبارات طباعية فقط
□ المراسلات باسم رئيس التحرير

# دعوة
# إلى الكتاب والباحثين
# في شـؤون التأمين وإعـادة التأمين

ترحب مجلة «الرائد العربي» بإسهامات الأخوة والأخوات من العاملين في أسواق التأمين العربية المختلفة، الذين يدفعهم حرصهم على تحسين الوعي التأميني ونشر الثقافة التأمينية على العاملين في هذه الأسواق، ولكل من يعنيهم الأمر، أن تحيطهم علماً بأنها سيسرها استقبال هذه المساهمات ونشرها على صفحات المجلة.

في إطار ما يلي :

١ ـ أن تعالج بعض قضايا التأمين بأسلوب علمي ودقيق.

٢ ـ أن تعالج بعض القضايا الاقتصادية العربية الراهنة وقضايا التنمية على مستوى الوطن العربي.

٣ ـ تحرص المجلة على توثيق ما يرد فيها بالإشارة الواضحة لمصدره كلما اقتضى الأمر ذلك.

٤ ـ سوف يكون معيار النشر الموضوعية والجدة.

٥ ـ يفضل أن تكون المساهمة مطبوعة، تحاشياً لاحتمال الأخطاء وإذا لم يتيسر ذلك فإن تكتب على وجه واحد من الورقة وبخط واضح.

٦ ـ أن لا يتجاوز حجم المساهمة أو الدراسة ١٠ ـ ١٢ صفحة من القطع الكبير على الآلة الكاتبة.

٧ ـ ترحب المجلة بتقارير تغطي الندوات والمؤتمرات ونشر مراجعات الكتب الحديثة المتعلقة بصناعة التأمين والقضايا الاقتصادية عموماً.

٨ ـ في الوقت الذي تقدر فيه المجلة بالغ التقدير ما يرد لها من إسهامات فإنها ستدفع مكافأة مالية عما تقبله للنشر فيها، وتعتبر أن القيمة المعنوية للمساهمة أعلى بكثير من أية مكافأة.

## كوارث الطبيعة
## ودعت الألفية الثانية وداعاً حاراً...
# نموذج زلزال «ازميت» والدرس القاسي لصناعة التأمين

عبد اللطيف عبود

المكـــــان : تركيا «أزميت، استانبول وعدد من المدن والبلدات».

الزمـــان : ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.

الحـــدث : زلزال مدمر بلغت شدته ٧,٤ درجات على مقياس ريختر.

مدة الزلزال : ٤٥ ثانية.

مركز الزلزال: ١١ كيلو متر جنوب شرق أزميت، ٩٩ كيلو متر شرق استانبول.

الأضـــرار : ٤٠٠٠٠ قتيل[١].

١١٥٠٠ مبنى مدمر بصورة كاملة.

٢٠٠٠٠٠ إنسان بلا مأوى.

٢٠-١٥ مليون دولار الخسائر الاقتصادية[٢]

٣٠-١,٥ مليون دولار الخسائر التأمينية[٣].

---

(١) (٢) (٣) الأرقام الواردة أعلاه حول عدد القتلى والخسائر الاقتصادية (الإجمالية) والخسائر التأمينية جاءت في تقرير خاص نشرته مجلة «Reactions» التي تصدر في هولندا والولايات المتحدة المتخصصة بشؤون وقضايا التأمين في عددها الصادر في اكتوبر/تشرين أول ١٩٩٩.

وهذه الأرقام تختلف، وأحياناً بشكل كبير، عن الأرقام التي وردت في نشرة Topics 2000 التي تصدرها شركة ميونيخ لإعادة التأمين Munich Re، في إصدارها الخاص بكوارث الطبيعة على أبواب الألفية الثالثة في كانون أول - ديسمبر ١٩٩٩ حيث أشارت إلى ما يلي «أكثر من ١٨٠٠٠ قتيل و١٣ بليون دولار خسائر اقتصادية و١ بليون دولار خسائر تأمينية».

هل كانت تراود أذهان سكان المنطقة التي أصابها الزلزال ـ ممن قضوا أو ممن كتبت لهم النجاة ـ وأصحاب الممتلكات فيها، أنهم يقيمون على خط صدع جيولوجي مؤكد وصريح؟؟؟.. ربما يكون الجواب بالنفي.

وهل كانت شركات التأمين وإعادة التأمين تعلم أنها تغطي تأمينياً سكان ومصانع وممتلكات قائمة على هذا الخط المنذر بالدمار؟؟؟... أيضاً قد يكون الجواب بالنفي عند بعضهم على الأقل، وكان يجب أن لا يكون..

ولكن المؤكد أن علماء الجيولوجيا والاختصاصيين بعلم الزلازل والمعنيين بمراقبتها وتتبع حركاتها وتوقع آثارها كانوا يعلمون بهذه الحقيقة.

وإذا كان ثمة تباين في توقع الحدث ومفاجأته بين جميع الأطراف إلا أنها جميعها فوجئت كما فوجئ غيرها بحجم الدمار وضخامة الخسائر البشرية والاقتصادية التي أسفر عنها الزلزال مهدداً ٢,٢٥ بالمئة من جملة الناتج المحلي الإجمالي لتركيا.

## الإنشاءات الفقيرة أمام زلزال شديد !!!...

- تادي الضباط في القاعدة البحرية في «جولكوك» تحول بكامله، خلال ثوان، إلى أثر بعد عين، وبين ركامه أشلاء أكثر من ١٥٠ إنسان.
- مصفاة تكرير النفط في «توبراس» التي أقيمت في أواسط الستينات ضربها الزلزال بشدة واندلعت فيها نيران هائلة طالت سبع خزانات كبيرة مملوءة بالنفط الخام وظلت تشتعل لأيام عدة، ثم انهارت إحدى المداخن المتأثرة بالحريق فأشعلت حريقاً آخر.. بعض المصادر قدرت أن المصفاة بجميع موجوداتها يمكن اعتبارها خسارة كلية أو شبه كلية أي أنها قد تصل إلى ما يزيد عن بليون دولار[٤]، وهذا الرقم يقترب كثيراً من مبلغ التأمين الذي حُدِّد بـ ١,١ بليون دولار.

---

[٤] قدرت شركة إدارة الخطر المستقلة «EQE» أن الخسائر التي لحقت بالممتلكات في مصفاة «توبراس» تتراوح ما بين ٤٠٠ـ١٠٠٠ مليون دولار. وقدرت مصادر أخرى عديدة الخسارة بين هذين الرقمين.

■ آلاف الأبنية انهارت وتحولت إلى أكوام من الأنقاض والأتربة.

لماذا كان حجم الدمار كبيراً إلى هذا الحد؟؟!!.. هذا هو السؤال الذي حاول الجميع أن يجد الإجابة عليه، والجواب المنطقي هو أنه طالما كانت شدة الزلزال وعمقه وتوضعه بالصورة التي أشير إليها فلا بد أن يكون الدمار كبيراً، خاصة وأن العديد من الأبنية والمنشآت كانت مشادة فوق صدع زلزالي، ولكن لا بد من الاعتراف في الوقت ذاته ـ كما تشير بعض المصادر المستقلة ـ إلى أن فقر المباني بالمعنى الإنشائي، أي افتقارها إلى الإسمنت والتسليح وطريقة البناء المناسبة وتجاهل التقيد بالمعايير «Codes» المحددة للمنطقة، هذه العوامل مجتمعة كانت سبباً جوهرياً أيضاً في حجم هذا المستوى من الدمار، ولعلها من المفارقات اللافتة أن الأبنية الأكثر حداثة بمعنى الأقل عمراً في المنطقة، هي التي عززت هذا الاعتقاد.

«فازميت» والمنطقة المحيطة بها وما عايشته، خلال العقود الثلاثة الماضية ــ من نجاح اقتصادي دفعت بالمزيد من السكان نحو المنطقة، والوافدون الجدد خلقوا طلباً متزايداً على مساكن جديدة، وحتى تتم الاستجابة لهذا الطلب المتصاعد كان البناء يتم بسرعة قياسية، وعلى الغالب دون الأخذ بمعايير الإنشاء التي يفترض التقيد بها «Codes» في المناطق المتعرضة، وفيما يبدو أيضاً دون تدخل من السلطة الخاصة بالمباني وطرق الإنشاء[*] ولأن معايير الإنشاء هذه قد تم تطبيقها وبدرجة مقبولة من الدقة في المباني الصناعية والتجارية الكبرى فإن مستوى الدمار الذي لحق بهذه الأبنية كان أقل وبشكل ملحوظ من باقي الأبنية السكنية وبوجه خاص تلك المقامة على أساس مسبق الصنع «Prefabricated concrete» التي تحولت إلى أكوام من الأتربة والغبار بسبب انخفاض مستوى التسليح فيها إلى حد مذهل. ولعلّ ما يؤكد صحة

---

(*) تقرير خاص عن زلزال أزميت كتبه «Ben Dyson» ونشر في مجلة Reaction عدد تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٩.

هذه المشاهدة أن بعض الأبنية القديمة نجت من الانهيار بل أن أحد الجوامع العتيقة في بلدة «جولكوك» التي تقع على بعد ١٠٠كم شرق استانبول لم يتأثر بالزلزال في حين تهاوت جميع الأبنية الحديثة المحيطة به.

## «أزميت» ليست النموذج الوحيد

إن ما لحق بالأبنية السكنية في مدينة «أزميت» ومحيطها من دمار واسع يسلط الضوء على مناطق عدة في العالم يمكن أن تعاني جراء فقر الإنشاءات فيها وعدم تقيدها بالمعايير الموضوعة لها ما عانته أزميت إذا تعرضت لظروف مشابهة. وهذه المسألة لا تقتصر على بلد معين أو جهة محددة ولكن يشار إليها في العديد من بلدان العالم، وتذكر بعض المصادر ومن ضمنها «EQE» في هذا الصدد وبشكل خاص دول وسط وشرق أوروبا وجنوب شرق آسيا التي يمكن وصف إنشاءاتها بأنها فقيرة بما في ذلك اليابان والفيلبين وفلسطين واليونان وجزء كبير من إيطاليا ومع إشارة خاصة ومركزة لتايوان التي عانت هي الأخرى من زلزال مدمر بعد زلزال «أزميت».

إن العبرة المستقاة من زلزال أزميت في مجال سلامة البناء واضحة، فعندما لا يتم التقيد بالمعايير المحددة للبناء أصولاً يمكن توقع نتائج بالغة السوء، وزلزال «أزميت» ليس خاتمة الزلازل في تركيا أو غيرها[٦] ، وقد تعاني مناطق كثيرة أخرى في العالم ما عانته تركيا، بل إن مصادر علمية متخصصة كفريق الباحثين في شركة ميونيخ لإعادة التأمين الذي يعتبر على نطاق واسع مركزاً مهماً للبحث في الزلازل ونشوئها وتطورها يرى أن تحليلاً للمسار التاريخي على طول الصدع في شمال الأناضول يكشف تطور زلزال باتجاه الغرب ربما يكون مركزه أكثر قرباً لمدينة استانبول من

---

[٦] يعتبر زلزال «أزميت» أكبر زلزال يضرب المناطق الصناعية في تركيا أو في غيرها من أرجاء العالم بعد زلزال طوكيو الذي وقع في الأول من سبتمبر/أيلول عام ١٩٢٣م وأدى إلى مقتل ١٤٢٨٠٠ إنسان في حين بلغت الخسائر الاقتصادية ٢٨٠٠ مليون دولار.

زلزال أزميت، ويرى الباحث «Yancr» من EQE الرؤية نفسها أن الزلزال القادم ربما سيعبر من خلال تلك المدينة التاريخية العريقة بما تحويه من ثروات وملايين البشر.

وبغض النظر عن صدق التوقعات أو مغالطاتها فإنه من الأمور الحيوية إلى حد بعيد لأية منطقة تتعرض لأخطار الطبيعة ـ ولا يوجد منطقة في العالم ليست كذلك وإن يكن بدرجات مختلفة ـ ليس فقط أن تراقب بفعالية كبيرة التقيد بالمواصفات والمعايير الموضوعة بل أيضاً وبنفس الدرجة من الأهمية أن تتم مراقبة صحة اختيار الموقع المقترح لبناء المساكن أو إقامة المصانع والمنشآت، وكذلك إجراء الاختبارات اللازمة لتحديد مقاومة التربة وصلاحيتها وما تفرضه من اشتراطات إنشائية خاصة، ففي مصفاة «توبراس» على سبيل المثال قد تم تطبيق «الكود» نفسه الذي يتم تطبيقه في كاليفورنيا وهي منطقة تعرض لخطر الزلازل، لكن الموقع على خط الصدع الجيولوجي أو قريباً منه والتربة التي ظهر أنها ليست على درجة عالية من الملاءمة لمشروع كهذا لم يسهما في الحد مما لحق المصفاة، إن اختيار الموقع الذي يبدو نظرياً سهلاً ليس كذلك دائماً فالعالم أصبح مأهولاً بدرجة كبيرة.

وإذا عدنا إلى «توبراس» مجدداً فإنه مما يلفت النظر أنه على مقربة من المصفاة يتوضع مصنع للكيماويات ويحتوي بين جدرانه على عدة آلاف من الأطنان من مواد قابلة للانفجار، فلو أن خزانات الأمونيا انفجرت فسوف تنشر غازات سامة وتلوثاً يمتد على مساحات واسعة ويؤثر على مئات الآلاف من البشر.

بقي أن نشير إلى أن زلزال «أزميت» تبعته عدة زلازل صغيرة وهزات أرضية مختلفة، وغالباً ما يحدث ذلك في أعقاب كل زلزال كبير وقد سُجِّلت أكبر شدة لهذه التحركات في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٨٨ أي بعد حوالي شهر من وقوع الزلزال الرئيسي حيث بلغت شدته ٥,٨ درجات بمقياس ريختر وأدى إلى مقتل سبعة أشخاص وجرح ما يزيد على ٤٠٠ شخص آخر[٧].

---

[٧] شركة «Risk Management Solution» المتخصصة بدراسة تأمين الكوارث الطبيعية.

## صناعة التأمين لم يتخلّ عنها الحظ

## رغم فداحة الخسارة

ربما تكون شركات التأمين وإعادة التأمين في تركيا والعالم قد وقفت الآن بدقة على ما يقع على عاتق كل منها من خسارة تتعلق بما أحدثه «زلزال أزميت». ولكن وبعد بضعة أسابيع من وقوع الزلزال، أفادت إحدى الهيئات المتخصصة[٨] بتقديرات تفصيلية تتعلق بموضوع الخسائر التأمينية حيث أحصت في مقاطعة أزميت ٣٦٠٠٠ موقعاً أو عيناً مؤمنة تأثرت بالزلزال. كما أفادت أنه بحدود ١٠ بالمئة فقط من الخسائر الإجمالية ستتحملها صناعة التأمين في تركيا والعالم، وهي كما أشير في مقدمة هذا الموضوع بين ١,٥ و٣ بليون دولار أمريكي، والحقيقة أن حصة التأمين كان يمكن أن تكون أكبر بكثير إلا أن ثمة عوامل مختلفة جعلتها تبقى في هذه الحدود وأهم هذه العوامل هي:

- ان أقل من ٤٠ بالمئة من الأخطار التجارية والصناعية كانت مؤمنة ضد أخطار الزلازل.
- ان معظم الأخطار الصناعية المؤمنة ضد أخطار الزلازل لم تكن تغطيتها تمتد لتشمل التأمين ضد وقف العمل أو فقد الربح «Business Interruption or Loss of Profit» ولو كانت كذلك لتحمل التأمين خسائر أخرى كبيرة.
- إن انتشار التأمين في تركيا بصورة عامة لا يشمل إلا أقل من ١٠ بالمئة من حجم الممتلكات والأشخاص، ويرد هذا لأسباب كثيرة اقتصادية واجتماعية.

## الدروس المستقاة من زلزال «أزميت» تأمينياً

تأكيداً لطبيعة عمل إعادة التأمين العالمية فإن خسارة بحجم الخسارة التي نحن بصددها لا بدَّ وأن تؤثر على سوق التأمين التركية ولشركات التأمين وإعادة التأمين

---

[٨] تصريح للسيد «بربارووس ياكلين» المدير العام المساعد لشركة «ميلي ري» التركية لإعادة التأمين

العاملة فيها وكذلك على سوق الإعادة العالمية في مختلف القارات وهذا ما سنتعرض له بإيجاز.

## أولاً ـ سوق التأمين التركية

ربما ستعجز شركات تأمين تركية عن سداد كامل حصتها من الخسائر والأضرار التي أحدثها الزلزال لمؤمنيها، وهذا يوقعها في عجز يفتح الاحتمالات لما هو أسوأ، وعلى الرغم من أن العديد من هذه الشركات قد أعادت تأمين جزءٍ كبيرٍ من أعمالها لدى معيدي تأمين خارج تركيا، إلا أنها بما احتفظت به قد تجد نفسها متوقفة عن الدفع. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أقساط التأمين التي يحققها سوق التأمين التركية من تغطية أخطار الزلازل ما تزال متواضعة ولا تتجاوز ٢٠ مليون دولار سنوياً[٩].

أما شركة إعادة التأمين التركية «Milli Re.» فقد أوضحت أن حصتها في مصفاة «توبراس» وهي أكثر الأخطار المؤمنة ضد الزلازل وتشكل جزءاً كبيراً من الخسائر التأمينية، لا تتجاوز ٥ بالمئة وأن ٩١ بالمئة منها (من خمسة بالمئة) قد أعيد تأمينها واستوعبتها اتفاقيات إعادة التأمين، أي أن حصة الشركة من مصفاة توبراس ستكون أقل من نصف بالمئة. أما بالنسبة لخسائر الزلزال كاملة فإن حصة «Milli Re.» تصل إلى ١٠ بالمئة ولكن ٩,٨ بالمئة من حصتها سيتحملها معيدو التأمين العالميين الذين تتعامل معهم وهكذا تكون حصتها الإجمالية لا تتعدى ٠,٢ بالمئة من خسائر الزلزال وقد لا تكون ثمة مشكلة لديها.

---

(٩) تفيد بعض المصادر في السوق التركية وكذلك مصادر شركات الإعادة العالمية أنه من المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم خلال عام ٢٠٠٠ ليعكس بذلك ما أحدثه زلزال «أزميت» وما تحدثه الموقعات المستقبلية للأحداث الزلزالية القادمة، وقد صرح أحد المدراء التنفيذيين في شركة إعادة التأمين التركية «MILLI RE» أن الطلب على تغطية خطر الزلازل وانقطاع العمل قد تزايد بشكل واضح خلال الأشهر الأخيرة من العام الفائت.

## ثانياً ـ سوق الإعادة العالمية

أول الضحايا من شركات التأمين العالمية كانت ـ بالرغم من بعد المسافة ـ الشركة الأسترالية المعروفة (GIO) التي شُلَّت حركتها جراء ما تحملته من خسائر في زلزال أزميت نتيجة لقبولها تأمين أخطار زلازل اكتتبت بها في قسم إعادة التأمين خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ وقد خصصت احتياطياً لمواجهة هذه الخسائر بلغ ٢٥ مليون دولار، في حين أن توقعات الشركة كما أفاد مديروها لم تكن تتجاوز ٣,٢ مليون دولار عند الاكتتاب.

ميونيخ لإعادة التأمين وهي شركة إعادة التأمين الأولى في العالم لديها صورة أخرى، فهي بحكم دورها هذا لها محفظة أعمال كبيرة ومتنوعة من السوق التركية، ومجموع الخسائر التي لحقت بها من جراء الزلزال أقل بكثير من أقساط إعادة التأمين التي تجبيها من هذه السوق[١٠] . اللافت للنظر أن ميونيخ ري لم تكن تساهم كمعيد تأمين في مصفاة «توبراس» ولم تشارك بها كما هي العادة باكتتاب حصة من الجزء الاختياري لعام ١٩٩٩ وذلك لقناعة فنييها أن الشروط الموضوعة لم تكن كافية وهكذا خرجت من هذا الخطر منذ بضعة أشهر.

الشركة السويسرية لإعادة التأمين «Swiss Re» من أكبر شركات إعادة التأمين في العالم قدرت الخسائر التي ستتحملها صناعة التأمين العالمية من زلزال «أزميت» ستصل إلى ١,٩ بليون دولار وأن حصتها ستكون بحدود ٢ بالمئة فقط، والشركة المذكورة لها محفظة تماثل محفظة «.Munich Re» وبالتالي قد تكون بنفس وضع هذه الأخيرة.

أما هيئة اللويدز البريطانية[١١] «Lloyd's» فقد وصفت حصتها من خسارة الزلزال بأنها صغيرة جداً وبالتالي فهي غير مؤثرة بأي حال.

---

(١٠) من حديث للسيد «Rawer Kupper» «الناطق باسم ميونيخ» لوسائل الإعلام المختصة.

(١١) تصريح «Mr. Wellington» من هيئة اللويدز «مجلة اللويدز» أكتوبر/تشرين ١٩٩٩.

على أن بعض شركات إعادة التأمين أظهرت عيباً واضحاً في اكتتاباتها، فقد اكتشفت بصورة متأخرة، أي بعد فوات الأوان، أن ارتباطاتها الواردة من السوق التركية من حدوث الزلزال كانت تعكس نقصاً في مجال تقدير الخطر الزلزالي وحساب التراكم، ولعل بعضها كان محظوظاً حيث لم تعرض له حصة أكبر من الحصة التي اكتتبت بها، وإذا كان الحظ قد ساعد بعض شركات التأمين وإعادة التأمين هذه المرة فقد لا يساعدها ذلك مرة أخرى. ولا أحد يعلم متى يكون الزلزال التالي بعد سنة أو عشر سنوات أو أكثر ولكن الكل يعلمون أنه قادم يوماً ما وعسى أن لا يكون طعم التجربة المرة التي أحدثها زلزال «أزميت» قد زال بفعل حلاوة فكرة تحقيق زيادة في الأقساط الواردة.

## الوداع الحار

وبانقضاء العام الأخير من الألفية الثانية الذي شهد زلازل «أزميت وكولومبيا وأثينا وتايوان» وأعاصير الولايات المتحدة وأستراليا والهند. وفيضانات ألمانيا وسويسرا وفيتنام والمكسيك[١٢] انتهى القرن العشرين مودعاً عالمنا بعد أن سجل نمواً مضطرداً في عدد سكان هذا الكوكب، كما سجل انتقالاً كبيراً ومتزايداً للسكن في المدن، واستعداداً أكبر للتأثر بخطر الكوارث الطبيعية بشرياً واقتصادياً بحكم النمو السكاني والاقتصادي، وزيادة حجم الإنتاج المادي وتكديس البضائع وتجهيزات بقيم مادية هائلة.

وأهلّ القرن الحادي والعشرين مع مطلع الألفية الثالثة، ولعلها فرصة مواتية أن ننظر الآن فيما شهدت العقود الماضية من كوارث الطبيعة بل أبرز هذه الكوارث وأن نسعى جاهدين لاستقراء ما ستحمله السنوات والعقود القادمة. وحلم الاستقراء هذا

---

[١٢] في نشرة صحفية صادرة من شركة ميونيخ الألمانية لإعادة التأمين اعتبرت الكوارث الطبيعية التي ذكرت أعلاه من أضخم ما شهده العام المنصرم في مجال هذا النوع من الكوارث.

ليس سهلاً بأي حال، فالعالم يعرف الكثير عما حدث، ولكنه لا يعلم بأي قدر من الدقة عما يمكن أن يحدث في المستقبل، ولعله من الجائز أن نستبصر الصورة التي أوردها Dr. Gerhord Berg[١٣] من شركة ميونيخ لإعادة التأمين «Munich Re» حيث يقول: «إن الوضع الذي نحن فيه تجاه كوارث الطبيعة أشبه ما يكون بسائق يواجه على طريقة حاجزاً من ضباب كثيف يجعل مدى الرؤيا أمامه محدوداً فيحاول النظر في مرآته الخلفية علّه يرى من وضوح الطريق خلفه بعضاً مما يمكن أن يكون أمامه». والحقيقة التي سيعثر عليها التفحص للماضي سوف تقدم له جملة من الحقائق التي تشير إلى ازدياد مضطرد في عدد الكوارث الطبيعية وحجمها وزيادة ما تلحقه من خسائر بشرية ومادية بما فيها عوامل كثيرة وهي وإن كنا أشرنا إليها بصورة إجمالية سابقاً إلا أننا نعيد الاستمارة إليها كعوامل رئيسية لهذه الزيادة الملحوظة وهي:

- **زيادة عدد السكان وزيادة سكان المدن.**
- **تطور وزيادة القيم.**
- **تطور المناطق المعرضة لكوارث الطبيعة.**
- **ازدياد مدى تأثر المجتمعات الصناعية الحديثة بالكوارث.**
- **التغيرات المناخية والبيئية الواقعة في العالم.**

الزيادة في عدد الكوارث الطبيعية تقابلها زيادة ملحوظة وبنسبة أعلى فيما تتحمله صناعة التأمين العالمية من خسائر وتعويضات.

وقد أحصت مراكز الدراسات الأوروبية المتقدمة المتخصصة ببحوث الكوارث الطبيعية لأكثر من ٥٠,٠٠٠ كارثة طبيعية خلال القرن الماضي ذهب ضحيتها ما يزيد على أربعة ملايين إنسان، وهذا الرقم لا يشمل ضحايا الجفاف والمجاعات التي سببت هي الأخرى وفاة ملايين عدة، بينما قدرت نفس المصادر أن الألفية الثانية قد شهدت

---

(١٣) رئيس مجموعة الباحثين في أخطار الطبيعة ورئيس تحرير Roples 2000 في شركة ميونيخ ري.

وفاة ١٥ مليون إنسان فيما لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ كارثة طبيعية «لا تشمل كوارث الجفاف والمجاعات».

إن استعراضاً سريعاً لأسوأ الكوارث الطبيعية التي شهدتها الكرة الأرضية والتي سجلت بياناتها بقدر معقول من الثقة بين بداية القرن الحادي عشر ونهاية القرن التاسع عشر والتي يزيد عدد ضحاياها البشرية في كل كارثة عن ١٠٠٠٠٠ قتيل يُظهر أن ثمانية فقط من هذه الكوارث قد أدت إلى مقتل ٣٢٩٥٠٠٠ إنسان (انظر الجدول رقم ١) في الوقت الذي يظهر لنا الجدول رقم (٢) أن عشر الكوارث الطبيعية فقط من الكوارث التي وقعت خلال القرن الماضي قد أدت إلى وفاة حوالي ٩٠٠٠٠٠ قتيل[١٤].

---

[١٤] إن عبارات كارثة طبيعية وكارثة طبيعية كبرى أو ضخمة، عبارات مرنة تقتضي وضع صيغة تقريبية لها أو مفهوم عريض لمعنى الكارثة الطبيعية الضخمة «Major Natural Catastrophe» أو «Great natural catastrophee» ولعله من المفيد لذلك الاستعانة بما أوضحته سونج لإعادة التأمين في محاولة لتحديد هذا المفهوم «تصنف الكارثة الطبيعية على أنها كارثة ضخمة عندما لا تكون المنطقة أو الدولة التي ضربتها هذه الكارثة قادرة بنفسها على تجاوز آثارها المهلكة مما يحتم ضرورة العون الخارجي لذلك. وهذا غالباً ما يتحقق عندما تسفر الكارثة عن موت آلاف الضحايا البشرية وعشات الألوف من لا مأوى لهم، أو عندما تكون مواجهة ما تلحقه من خسائر اقتصادية يتجاوز طاقة اقتصادات الدولة التي ضربتها الكارثة».

جدول رقم (١)

أكبر عشرة كوارث طبيعية

من حيث عدد الضحايا البشرية

١٠٠٠ - ١٨٩٩م

| نوع الكارثة | مكان وقوعها | تاريخ الوقوع | عدد الضحايا البشرية |
|---|---|---|---|
| ١- فياضانات | الصين | ١٨٨٧ | ٩٠٠ ٠٠٠ |
| ٢- زلزال | الصين | ١٥٥٦/١/٢٣ | ٨٣٠ ٠٠٠ |
| ٣- إعصار | فيتنام | ١٨٨١/١٠/٨ | ٣٠٠ ٠٠٠ |
| ٤- زلزال | الصين | ١٨٥٠/٩/١٢ | ٣٠٠ ٠٠٠ |
| ٥- إعصار | الهند | ١٧٣٧/١٠/٧ | ٣٠٠ ٠٠٠ |
| ٦- إعصار | بنغلادش | ٧٦/١٠/ | ٢١٥ ٠٠٠ |
| ٧- زلزال | الصين | ١٣٠٣/٩/١٧ | ٢٠٠ ٠٠٠ |
| ٨- زلزال | الصين | ١٦٢٢/١٠/٢٥ | ١٥٠ ٠٠٠ |
| ٩- زلزال | الصين | ١٢٩٠/٩/٢٧ | ١٠٠ ٠٠٠ |
| ١٠- عاصفة | ألمانيا | ت١/١٣٦٢ | ٨٠ ٠٠٠ |

جدول رقم (٢)

الكوارث الطبيعية الكبر خلال القرن العشرين

وفق عد ضحايا البشرية

| نوع الكارثة | مكان وقوعها | تاريخ الوقوع | عدد الضحايا البشرية |
|---|---|---|---|
| إعصار | بنغلادش | ١٩٧٠/١/١٢ | ٣٠٠ ٠٠٠ |
| زلزال | الصين | ١٩٧٦/٧/٢٨ | ٢٩٠ ٠٠٠ |
| زلزال | الصين | ١٩٢٠/١٢/١٦ | ٢٣٥ ٠٠٠ |
| زلزال | اليابان | ١٩٢٣/٩/١ | ١٤٢ ٨٠٠ |
| فيضان | الصين | تموز-آب ١٩٣١ | ١٤٠ ٠٠٠ |
| إعصار | ؟ | ١٩٩١/٤/٣٠ | ١٣٩ ٠٠٠ |
| زلزال | إيطاليا | ١٩٠٨/١٢/٢٨ | ٨٥٩٢٦ |
| زلزال | البيرو | ١٩٧٠/٥/٣١ | ٦٧ ٠٠٠ |
| فيضان | الصين | أغسطس/آب ١٩٥٤ | ٤٠ ٠٠٠ |
| زلزال | باكستان | ١٩٣٥/٥/٣٠ | ٣٥ ٠٠٠ |

ومع أن مقارنة لقرن واحد مع تسعة قرون سبقته لا تكفي لتكون دليلاً مقنعاً على توجه صاعد بالنسبة لكوارث الطبيعة إلا أن مقارنة فترة زمنية حديثة قد تقدم بدرجة أعلى من الواقعية صحة هذا الاعتقاد وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (٣) المتضمن مقارنة العقود الخمسة الماضية (النصف الثاني من القرن العشرين).

جدول رقم (٣)
مقارنة بين الكوارث الطبيعية الكبرى
خلال النصف الثاني من القرن العشرين

| العقـــــد | عدد الكوارث | الخسائر الاقتصادية | الخسائر التأمينية بليون دولار |
|---|---|---|---|
| الخمسينات ١٩٥٠-١٩٥٩ | ٢٠ | ٣٨,٥ | غير معروفة |
| الستينات ١٩٦٠-١٩٦٩ | ٢٧ | ٦٩ | ٦,٦ |
| السبعينات ١٩٧٠-١٩٧٨ | ٤٧ | ١٢٤ | ١١,٣ |
| الثمانينات ١٩٨٠-١٩٨٩ | ٦٣ | ١٩٢ | ٢٣,٩ |
| التسعينات ١٩٩٠-١٩٩٩ | ٨٢ | ٥٣٥ | ٩٨,٨ |

ويعكس الجدول أعلاه بصورة واضحة النمو المتزايد في عدد هذه الكوارث والزيادة المطردة في حجم ما سببته من خسائر اقتصادية وتأمينية، على أن هذا التزايد إذا ما تمت مقارنته بين عقد الخمسينات وعقد التسعينات فسيظهر زيادة في عدد الكوارث تتجاوز ٤٠ بالمئة وفي الخسائر الاقتصادية ١٠٠٠ بالمئة وكذلك زيادة مماثلة وربما أكثر فيما يتعلق بالخسائر التأمينية.

أما على صعيد الضحايا البشرية فقد تجاوز عددها ١٤٠٠٠٠٠ إنسان تقاسمتها كوارث الطبيعة بأنواعها المختلفة وفق ما هو موضح بالجدول رقم (٤) أدناه.

جدول رقم (٤)
الكوارث الطبيعية الكبرى خلال
النصف الثاني من القرن العشرين
حسب أنواعها

| نوع الكارثة | العدد | الضحايا البشرية «إنسان» | الخسائر الاقتصادية «بليون دولار» | الخسائر التأمينية «بليون دولار» |
|---|---|---|---|---|
| زلازل | ٦٩ | ٦٥٨ ٠٠٠ | ٣٣٦ | ٢٥ |
| العواصف والأعاصير | ٩١ | ٦٣٠ ٠٠٠ | ٢٦٩ | ٩٩ |
| الفيضانات | ٦٤ | ٩٨ ٠٠٠ | ٢٨٨ | ٨,٥ |
| كوارث أخرى | ١٥ | ١٤ ٠٠٠ | ٦٧ | ٨,٥ |
| المجموع | ٢٣٩ | ١٤٠٠ ٠٠٠ | ٩٦٠ | ١٤١ |

## كوارث الطبيعة عام ١٩٩٩

أتى العام الأخير من الألفية الثانية ١٩٩٩ ليؤكد من جديد الاتجاه التصاعدي لكوارث الطبيعة المختلفة عدداً وضحايا بشرية وخسائر مادية وتأمينية على حدٍ سواء. فزلزال كولومبيا وتركيا واليونان وتايوان، ثم كوارث الشتاء في أوروبا وجنوب شرق آسيا وأعاصير أمريكا وعواصف البرد في أستراليا والأعاصير الاستوائية في آسيا، تضافرت كل هذه الأنواع من الكوارث ليصل عددها إلى ٧٠٠ كارثة طبيعية في العام الذي مضى بينما كان معدل السنوات العشر الماضية ٦٠٠ كارثة في السنة الواحدة، ومع أن عام ١٩٩٩ ما يزال مسبوقاً من جهة الخسائر الاقتصادية التي سببها (٨٠ بليون دولار) برقمين الأول عام ١٩٩٥ حيث بلغت هذه الخسائر ١٨٠ بليون دولار (شاملة زلزال كوبي في اليابان) و٩٣ بليون دولار في عام ١٩٩٣.

بقي أن نشير مرة أخرى إلى جملة الحقائق أو العوامل المتغيرة التي أدت وستؤدي إلى استمرار هذا التوجه الصاعد ـ عقداً بعد عقد وعاماً إثر عام[١٥] . وأن نعيد التأكيد على أهمية هذه العوامل وأهمية التعامل معها، وهذا بلا شك مطلب عزيز المنال، فكل عامل من هذه العوامل غدا حقيقة وواقعاً، وتجاوزه أو الحد من تأثيره أصبح حلماً صعباً. ولو ذكرنا على سبيل المثال ظاهرة نمو المدن فإنها تبدو لنا كظاهرة كرة الثلج، ففي عام ١٩٥٠ كانت نيويورك هي المدينة الوحيدة في العالم التي يتجاوز عدد سكانها العشرة ملايين إنسان، وفي عام ١٩٧٠ تجاوزت ثلاث مدن أخرى في العالم هذا الحاجز ثم أصبحت اثني عشر مدينة في عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن تصبح ٢٧ مدينة في عام ١٩١٥ منها أربع مدن على الأقل سيتجاوز عدد سكانها ٢٠ مليون نسمة، وربما تصل إحدى المدن وهي طوكيو إلى ٣٠ مليون إنسان.

**وإذا كان لا مفر من القبول بحتمية هذا الاتجاه، فإنه وبصورة أشد يجب أن يحشد العالم طاقاته للهروب من ظواهر قد تؤدي إلى كوارث أشد رهبة وأبعد أثراً حتى أنه ليصعب تخيل ما يمكن أن ينتج عنها، ونذكر في هذا المجال ما أوردته نشرة Topics 2000 في ضوء الخبرة المستقاة من زلزال «كوبي» عام ١٩٩٥ فإن زلزالاً آخر بقوة أشد ـ وهذا جائز وممكن ـ قد يصل بالخسائر إلى حدود ٣٠٠٠ بليون دولار إذا ضرب مدينة طوكيو وكارثة كهذه لن تبقي حدود آثارها في طوكيو أو اليابان بل ستصدم العالم بأكمله وتحدث آثارها السلبية في أكثر من مجال وعلى أكثر من بلد أو عدد كبير من البلدان.**

---

[١٥] انظر الصفحة /١٤/ من هذا الموضوع.

## اللويدز للتأمين*

## (١٦٨٨-؟؟)

### هل تعلن الأسطورة عن نهايتها !!! ؟؟؟...

تشكل لويدز جنباً إلى جنب مع شركات التأمين البحري في لندن أكبر سوق للتأمين البحري في العالم، يعرف باسم «سوق لندن». ولويدز هيئة لا تقوم باكتتاب الأخطار، بل توفر التسهيلات الضرورية للأعضاء المكتتبين للقيام بالاكتتاب في قاعة لويدز الشهيرة التي تعرف باسم The Room. ولا يستطيع الشخص العادي التأمين مباشرة مع مكتتبي هيئة اللويدز، بل يجب إبرام كافة التأمينات عن طريق وسطاء تأمين معتمدين من هذه الهيئة ويعرفون بوسطاء لويدز. ولا يقتصر اكتتاب أعضاء لويدز من المكتتبين على التأمين البحري بل يشمل كافة فروع التأمين علماً بأن هناك جمعيات متخصصة لكل فرع تعرف بـ Syndicate وهي تضم مجموعة من الأعضاء المكتتبين التابعين لهيئة اللويدز. وتُشكل مجموعة اللويدز من قبل إحدى وكالات لويدز للإكتتاب. والغرض من تكوين المجموعات هو تقديم خدمات موحدة من قبل مكتتب المجموعة نيابة عن الأعضاء المكتتبين. وقد يكون مكتتب المجموعة نفسه عضواً مكتتباً أو موظفاً معيناً من قبل أعضاء المجموعة. ويبلغ عدد المجموعات في هيئة لويدز حوالي بضع مئات موزعة من حيث تخصصها على فروع التأمين المختلفة، ويختلف عدد أعضاء المجموعة من مجموعة لأخرى، إلا أن متوسط عدد الأعضاء هو حوالي خمسون شخصاً.

إن مسؤولية المكتتب في لويدز مسؤولية تضامنية غير محدودة. وحفاظاً على سمعة هذه الهيئة، فإن قبول شخص ما ليكون مكتتباً فيها يخضع لتدقيق

وفحص لوضعه المالي للتأكد من قدرته على مواجهة مسؤولياته المستقبلية. وتجري الهيئة تدقيقاً سنوياً على الوضع المالي لكل عضو مكتتب وذلك للتأكد من سلامة وضعه بصورة مستديمة. ويعود اسم لويدز إلى الماضي عندما كان الإكتتاب على الأخطار البحرية يجري في مقهى يملكه شخص اسمه «ادوارد لويدز». وكان المقهى يعرف باسم مقهى لويدز. لكن هيئة لويدز تعرضت في أعوام ١٩٨٢-١٩٨٣ إلى هزة كبيرة نتيجة لاكتشاف بعض الثغرات في نظامها مما أتاح لبعض الوسطاء إساءة استعمال أقساط إعادة التأمين. وقد أدت هذه الهزة إلى تغيير جوهري في وضعها الاعتباري، فقد تم تعيين رئيس تنفيذي لهذه الهيئة، لأول مرة في تاريخها، تعلو إختصاصاته على اختصاصات لجنة هيئة لويدز التي كانت حتى سنة ١٩٨٢ أعلى سلطة مشرفة على هذه الهيئة.

وكان شعار لويدز على الدوام هو: مبدأ منتهى حسن النية Utmost Good Faith، وقد نص قانون التأمين البحري لسنة ١٩٠٦ المادة ١٧ على أن عقد التأمين البحري يعتبر عقداً من عقود حسن النية فإذا لم يتوفر مبدأ منتهى حسن النية بين طرفي التعاقد فإن العقد يصبح قابلاً للإبطال. ومبدأ منتهى حسن النية، ينطبق على كل عقود التأمين إلا أن أهميته تبرز في التأمين البحري أكثر من غيره من التأمينات لأن المؤمن يعتمد في كثير من الحالات على المعلومات التي يقدمها المؤمن له اعتماداً كلياً في اتخاذ قراره بقبول التأمين على الخطر. إلا أن الدلائل المتوفرة تشير إلى خرق هذا المبدأ من قبل مكتتبي اللويدز، وإلا لماذا تقف هذه الهيئة العملاقة في قفص الاتهام بالغش والاحتيال لدرجة لا سابقة لها؟

وللوقوف على حقيقة الأمر فإننا سندخل إلى الموضوع من خلال حديث قصير جرى على ملعب للغولف، وطرفا الحديث شخصان من ضحايا اللويدز وهما رالف جونسون وروجر برادلي. لأن حديثهما يعتبر مدخلاً يلخص معاناة الآلاف من الناس

الذين اعتقدوا في يوم من الأيام أن استثمار أموالهم في اللويدز هو أقرب وأسلم الطرق إلى الثروة.

في يوم من أيام شهر تشرين الثاني لعام ١٩٧٣، دخل رالف جونسون وروجر برادلي إلى ملعب للغولف جنوب لندن. حيث يقول الأول: «هل حديثي يزعجك؟». لقد كان جونسون يحاول جر برادلي للإدلاء بما يعرفه عن الأوضاع التي آلت إليها اللويدز أضخم وأعرق هيئة للتأمين في العالم.

لقد كان هذان الشخصان من المدراء التنفيذيين في اللويدز وكانا يتنافسان في اقتناص الزبائن كما يتنافسان في تحقيق الفوز في ملاعب الغولف. إلا أن جونسون بدوره كان يحتفظ بمعلومات لو أفضى بها لسبب ذلك زلزالاً سيهز كيان لويدز بالتأكيد.

إن التهديد الأكبر الذي واجه ويواجه سوق لويدز للتأمين كان مصدره الأغطية التأمينية التي منحت لصناعة الأسبستوس (الحرير الصخري) تلك المادة التي أثرت على العاملين بها والذين أصيب معظمهم بسرطان الرئة القاتل، مما دفع بالكثيرين من المؤمن لهم لرفع دعاوى قضائية ضد اللويدز مطالبين بتعويضات باهظة. وكان ذلك على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية.

ربع قرن من الزمن مرّ على هذا الحديث المقتضب بين لاعبي الغولف المتنافسين والعضوين في اللويدز، وفي شباط عام ٢٠٠٠، يبدو أن رؤيا السيد جونسون ستبدأ بالتحقق. فأسطورة هيئة اللويدز، عملاقة التأمين في سوق لندن، نجت بأعجوبة من الإفلاس، وإن يكن شبح ذلك لا يزال يحوم حولها. إلا أن هذه المؤسسة التي كانت في يوم من الأيام أحد الدعائم الأساسية للإقتصاد البريطاني، يبدو أنها تعاني من نخر شديد في مفاصلها بسبب الخسائر الجسيمة التي لحقت بها والتعويضات الهائلة التي دفعتها ولا زال يتوجب عليها دفع الكثير لأولئك العمال الأمريكيين الذين أصابتهم

صناعة الحرير الصخري بسرطانات الرئة القاتلة. وهنا يمكن القول أن ثروات الأمم وإمكانياتها لم تتبدل كما تنبأ السيد جونسون، بل شخصية اللويدز وهيبتها هي التي تبدلت. وذلك لأن آلاف المستثمرين - الذين يطلق عليهم اسم Names - وظفوا كل ما يملكون في اكتتابات جمعيات اللويدز، إلا أن ثرواتهم ضاعت ادراج الرياح.

إن تراجع اللويدز وسقوطها، وكما يحدث في الروايات المأساوية، قد حصل بشكل دراماتيكي، والفصل الأخير من الرواية هو الآن بين ظهرانينا، ولا يزال شبح المأساة يلوح أمام أعين العديد من المستثمرين الذين نصبوا من أنفسهم خصوماً شرسين لهيئة اللويدز.

هؤلاء هم الذين انشقوا عن عالم اللويدز، ومن ضمنهم جماعة أطلقت على نفسها اسم منظمة المستثمرين المتحدين United Names Organization والتي رفض أعضاؤها أن يسددوا ما عليهم من مبالغ جراء تعويضات صناعة الأسبستوس، بل عوضاً عن ذلك، ادعوا أنهم كانوا ضحية لعملية احتيال كبيرة. ويرجعون هذا الادعاء إلى أنه في الثمانينات، غُرِّر بهم لدخول اللويدز، حينما قدمت لهم معلومات مغلوطة عن أرباح هذه الهيئة، وأخفيت عمداً الخسائر الكبيرة التي تكبدتها أغطية صناعة الحرير الصخري.

والآن هل هم أصحاب قضية عادلة أم لا؟.. سؤال يطرح نفسه أمام الحقائق الصارخة التي تثبت عمليات التزوير والغش والخداع. والحقيقة كما يقولون ستظهر في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٠. هذه القضية أصبح يطلق عليها اسم قضية القرن الجديد. حيث سيلجأ المستثمرون إلى المحكمة العليا في انكلترا، مدعين أنهم ليسوا فقط ضحايا اكتتابات مزورة بل ضحايا إحدى أكبر عمليات التآمر والاحتيال التي لم يشهد لها العالم مثيلاً. حجتهم في ذلك أنهم جُنّدوا في اللويدز بعد ثلاثمائة عام من إنشائها، وحين كانت تواجه مطالبات هائلة وتحتاج إلى رأسمال إضافي لتغطية

التزاماتها تجاه مطالبات جديدة لخسائر متوقعة. وسيحاول المستثمرون مرة جديدة إثبات أن التزوير والخداع لم يكن يتخفى خلف أزياء المكتبين الأنيقة، والمكاتب الفخمة، ولكن في الحقيقة كان من تصميم وتخطيط وتنفيذ الرموز الكبيرة في قيادة اللويدز وأصحاب القرار أنفسهم.

السيد وليم جافري، وهو مكتب سابق، وأحد المنشقين على اللويدز: من المتوقع أن تكون قضيته قد عرضت أمام المحكمة في ٢٨ شباط هذا العام. وقد أعلن بصراحة أنه لن يتردد في اتهام الهيئة والقائمين عليها بالخداع وعلى أعلى المستويات. وفي تصريح له لمجلة Time قال: «في أواخر السبعينات، كان من المؤكد لدى مجلس إدارة اللويدز، أنهم سيواجهون أزمة كبيرة بحلول عام ١٩٨٢، وكانوا يعلمون أن مؤسستهم هذه قد تصل إلى حد الإفلاس، والطريقة الوحيدة التي وجدوها مناسبة في حينه للهروب من هذا الشبح المخيف، هو في إخفاء معلومات الخسائر وتزوير السجلات بحيث تستمر في إظهار أن إكتتابات اللويدز لا تزال تحقق أرباحاً، ومن ثم البحث من جديد عن مستثمرين جدد وضمهم إلى الهيئة، وتوظيف مساهماتهم المالية في تغطية المطالبات والخروج من المأزق». ويدعي السيد جافري أنه في عام ١٩٨٢، وهو العام الذي أصبح فيه عضواً مستثمراً في اللويدز، عمدت هذه المؤسسة إلى إغلاق حساباتها بعد أن تم تزوير أرصدتها وبأوامر مباشرة من رئيس مجلس إدارتها السيد بيتر غرين. ويضيف: «كان يجب أن تترك سجلات الحسابات مفتوحة، وأن تظهر أن التعرض للخسارة لا زال وارداً». ثم يقول: «لو أنني والمستثمرين الآخرين عرفنا ما كان يعرفه القائمون على إدارة اللويدز، من تعرض الهيئة لخسائر جسيمة، فإنني بالتأكيد لم أكن لأدخل في هذا المجال، بل أفضل الاستثمار في مكان آخر. لقد كنا جميعاً ضحايا لعملية إحتيال كبيرة».

جون ميلفيل دونر، مستثمر آخر، تقاعد بعد أن عمل في اللويدز لأكثر من أربعين عاماً، وهو من الجيل الثالث في عائلته الذين اختاروا استثمار أموالهم هناك.

يقول السيد دونر: «إن اللويدز ارتكبت أكبر وأخطر جرائم اقتصادية وتجارية في القرن العشرين». ويذهب السيد توماس سيفرت، وهو محام للعديد من المكتتبين الأمريكيين الغاضبين، إلى أبعد من ذلك، حيث يؤكد في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء البريطاني في السابع من تشرين الأول عام ١٩٩٧، بأن اللويدز قد ارتكبت أكبر وأخطر عملية تزوير وخداع في التاريخ.

وقد كانت التصريحات والتعليقات تتزايد حدة كلما كانت خسائر الأعضاء تزداد حجماً، مما يؤكد أن العديد من المكتتبين سوف تصل بهم الأمور إلى الهاوية وإلى الإفلاس المحقق. وسوف لن يكونوا فقط بمواجهة مطالبة اللويدز لهم بدفع حصصهم من التعويضات والتي تقدر بأكثر من ٤٤,٥ مليون دولار والتي رفضوا دفعها، بل أيضاً يتوجب عليهم دفع تكاليف الدعاوى القضائية التي أقيمت والتي ستكلف حتماً ملايين الدولارات.. ومن ناحية أخرى إذا استطاعوا أن يثبتوا أن قيادة اللويدز كانت تعلم عن خسائر الأسبستوس الهائلة وأنها فشلت في منع الجمعيات من استقطاب اسماء جديدة لزيادة رقعة توزيع الخسائر أو حتى أنها شجعتهم، عندها سيكون موقف اللويدز صعباً للغاية، وستقف وحيدة تجاه المستثمرين لتواجه حكم القضاء العادل.

وهناك الآلاف من الأسماء الذين دفعت بهم خسار اللويدز الكارثية إلى الإفلاس والدمار في السنوات الأخيرة. لكن البعض منهم يعتقد بأنهم كانوا ضحية ليس فقط سوء الطالع أو المكتتبين الماكرين، بل بسبب التزوير. من هؤلاء السيد وليم حافري الذي ورد ذكره سابقاً، والسيدة دونا إيفان وهما من بين هؤلاء الذين يصارعون داخل المحاكم من أجل إظهار الحقيقة. السيد حافري يضع اللوم على اللويدز في انهيار زواجه وخسارته لمنزله الذي ورثه. أما السيدة إيفان فتؤكد بأنها عندما انضمت إلى اللويدز، كانت تعلم بمشاكل صناعة الأسبستوس وقد استفسرت عنها، إلا أن الجواب كان بأن الهيئة قد اتخذت إجراءاتها الملائمة، وإنه قد تمت السيطرة على الأمور عن طريق اتفاقيات إعادة التأمين.

الرائد العربي ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

هل يتحمل أصحاب القرار هذا التوسع السريع في عدد المكتتبين بهدف شرعي لتوسيع الأعمال؟ أم أن هناك حالات كثيرة مشابهة لحالة السيد جافري؟.. أهداف معلنة تخفي وراءها غايات خبيثة لزيادة عدد المكتتبين لتحميلهم خسائر صناعة الأسبستوس والتي تهدد بنتائجها سوق التأمين بأكمله؟ وهل هي مجرد مصادفة بأن الكثير من المجندين الجدد انتهى بهم المطاف في أحضان الجمعيات التي كانت أكثر تعرضاً لخسائر الأسبستوس؟ وهل كانت مصادفة أيضاً، أنه في الثمانينات من القرن الماضي، استطاع بعض المتنفذين في داخل اللويدز التهرب من مسؤولياتهم وإلقاء أعباء دفع تعويضاتهم على جمعيات أخرى..؟!!

مثل هذه الأسئلة وغيرها سوف يتوجب على المحكمة في إنكلترا الإجابة عنها. ولكن حتى لو ربحت اللويدز الدعوى، إلا أن المشاكل القانونية المترتبة سوف لن يمكن التغلب عليها. والأكثر من ذلك، فإن اللجنة الأوروبية في بروكسل تطالب بإلحاح أن تلتزم بريطانيا بقوانين التأمين المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي. إلا أن الموقف الأكثر تنوماً بالنسبة للويدز هو ما ينتظرها هناك في الولايات المتحدة. حيث يحاول الكثيرون وبكل السبل إثبات تهم الغش والخداع على اللويدز ولكن لم ينجحوا على الأقل حتى الآن، لأسباب قضائية إجرائية بحتة، غير أن هناك دلالات واضحة على أن اتجاه الريح بخصوص هذه القضية سوف يتبدل. خصوصاً بعد أن تدخلت الحكومة الأمريكية في القضية، حيث يقوم المكتب القانوني المختص بالأحوال الشخصية في المحكمة الفيدرالية العليا في نيويورك بإجراء تحريات مكثفة عن التهم الجرمية الموجهة ضد اللويدز، ويتولى أحد وكلاء الإدعاء الشباب استدعاء الشهود وسماع أقوالهم في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وتقوم الحكومة الأمريكية بتقديم الدعم المطلوب واللازم لاستكمال التحقيقات. أما في كاليفورنيا فإن هناك قضية ادعاء أخرى ستقدم للمحكمة في العام القادم، والمدعي فيها هو المستثمر ديفيد ويست وابنتيه يتهمون اللويدز بخداعهم، ومن

حق اللويدز أن تحسب ألف حساب لهذه الدعوى؛ لأنه من السهل إثبات الغش والتزوير في الولايات المتحدة على عكس ما هو عليه الحال في إنكلترا. إضافة إلى أن المحكمة في كاليفورنيا تتعاطف بشكل واضح وجلي مع المستثمرين في اللويدز أكثر من مثيلتها المحكمة الأمريكية الفيدرالية.

ومن الجدير ذكره أن انهيار اللويدز يعود إلى ما قبل الثمانينات عندما أقام شخص مجهول يدعى بوريل عام ١٩٦٩ دعوى أمام المحكمة الفيدرالية في بيومانت ـ تيكساس ـ ضد أحد عشر مصنعاً لتصنيع الأسبستوس متهماً إياهم بمعرفتهم الأكيدة لأخطار العمل بهذا النوع من الصناعات لكنهم لم يحذروه من ذلك. وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ أصدرت المحكمة حكماً يقر بمسؤولية هذه الشركات عن التهم الموجهة ضدها. أما العمال الآخرون فقد قدموا شكاوى بالعشرات في البداية ثم تطور الأمر لتصبح الشكاوى بالمئات ثم بالآلاف. وفي حقيقة الأمر فإن الأضرار التي أصابت هؤلاء تقدر بالبلايين من الدولارات مما يهدد المركز المالي لشركات الأسبستوس أمثال شركة مانفيل. إلا أن المتضرر الأكبر سيكون حتماً اللويدز.

إن عقود التأمين التي أبرمت في اللويدز قد أدت إلى تخريب البيئة الأخلاقية داخل هذه المؤسسة، وقد اتهمت اللويدز بالتزوير منذ عام ١٩٦٩ من خلال تقرير مقدم من حاكم بنك انكلترا السابق اللورد كرومر. هذا المصرف المكلف من اللويدز نفسها بتغطية نصيبها من خسائر إعصار بيتسي عام ١٩٦٥، والذي كلف كل مستثمر مشترك بهذا الغطاء مبلغاً يقارب في معدله /١٢٠/ الف دولار وأدى إلى تراجع نسب العضوية في اللويدز لأول مرة في هذا القرن. وقد حذر كرومر في تقريره السالف الذكر بأن العمل داخل اللويدز توجهه المصالح الفردية للمتنفذين مما أثار غضباً شديداً للمستثمرين وأشاع ضجة كبيرة، ساهمت بشكل أو بآخر بإذكاء روح التشاؤم الذي أشاعاه السيدان جونسون وروكي في حديثهما في ملعب الغولف الذي أشرنا إليه

سابقاً ويمكن أن نضيف إليه قول السيد جونسون لزميله: «حسناً، هل أسند السيد غرين جميع أغطية الأسبستوس لإعادة التأمين بشكل صحيح؟». يجيب برادلي أثناء توقف قصير عن اللعب: «يبدو بيتر مرتاحاً تماماً».

السيد بيتر غرين شخصية من الجيل الثاني، الذي ترأس مجلس إدارة اللويدز، وهو ثري يملك يختاً خاصاً، من صفاته توقد الذكاء، وهو مرموق احتماعياً ويحمل لقب فارس، كان همه ينصب أثناء عمله في الهيئة على وضع الخطط التي تجنب المؤسسة التهديد الناتج عن مشكلة الأسبستوس، إلا أن خططه بقيت طي الكتمان. فهل استطاع السيد روكي الاطلاع على بعض منها؟! نعم، لقد أفاد هذا الأخير أن السيد غرين كان قد وزع حصصاً من إعادة تأمين الأسبستوس لشركات إعادة تأمين خارج بريطانيا.

ومن المعروف أن إصطلاح إعادة التأمين يعني بالنسبة للسيد جونسون وصديقه هو توزيع الخطر. فالمؤمّن A عندما يؤمن على خطر فإنه بشكل روتيني يسعى لإعادة تأمينه كله أو جزء منه عند المؤمن B، الذي بدوره يحاول إعادة تأمين الغطاء كله أو جزء منه عند المؤمن C. والمبدأ الذي يحكم التعامل بين هؤلاء جميعاً هو مبدأ منتهى حسن النية Uberrima Fides. وفي هذه الحالة يتوجب على المؤمن A أن يطلع الآخرين على كل ملابسات العقد، وأن ثبت أنه أخفى ولو جزءاً بسيطاً من المعلومات فإن العقد يعتبر لاغياً.

إن خسائر الإسبستوس، كما أجمعت كل الأطراف، سيؤدي حتماً إلى تغيير ثروة الأمم، وسيؤدي إلى إفلاس اللويدز، ولا مجال لتفادي ذلك. إضافة إلى أن هذه الخسائر مهما لحق بها من فضائح ستخرب إلى حد بعيد سمعة السوق الإنكليزي للتأمين بعد أن كان يعتبر ولأمد طويل السوق الرائد عالمياً. ومن الجدير ذكره أن التقديرات الحالية لخسائر الإسبستوس قد تصل في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٠ بليون دولار.

أما ضحايا اللويدز من الشباب فتعتبر قضيتهم كالقنبلة الموقوتة، لأن إصابات الرئة عندهم والناتجة عن صناعة الحرير الصخري تتفاعل وتتزايد باستمرار وعندما سيموتون؛ سيكون للمحامين الدور البارز في متابعة قضيتهم.

السيد جونسون، الذي راوغ أكثر من غيره للتهرب من دفع حصته من خسائر الإسبستوس، يتمتع الآن بفترة تقاعده في كاليفورنيا وجنوب أفريقيا. وفي حديث له مع مجلة Time السنة الفائتة، قال إنه لم يجد شيئاً مثيراً بشكل كبير في حديثه مع السيد برادلي، ذلك الحديث سالف الذكر الذي اعتبر محور هذا المقال، بالرغم من أن المعلومات الواردة قد قدمت إلى المحكمة العليا في لندن بعد أداء القسم القانوني، وأمام اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق، وأمام المدعي العام ومحكمة أوتاه Utah. وقد فهم أخيراً، أنه أثناء الجلسات التي ستعقد للبحث في القضية المقامة من السيد جافري، ستحاول اللويدز تكذيب شهادة برادلي الذي كان في وقت من الأوقات مستشاراً لبعض المستثمرين المنشقين.

يقول السيد برادلي في إفادته، بأن اللويدز قد اكتتبت على أخطار الأسبستوس في أمريكا منذ عام ١٩٣٠ (في الحقيقة كان الإكتتاب كإعادة تأمين لمؤمنيهم)، وكانت البوالص لا تزال سارية المفعول وغير محدودة المدة. ولم تكن هناك حدود للمبالغ التي يمكن لشركات التأمين التوقف عندها عن دفع التعويضات، ولم يُستثنى أي مرض أو إصابة من الغطاء. وبذلك يكون معدل تعرض الغطاء للخسائر غير محدد.

ولمزيد من الإيضاح فإن عدد المستثمرين Names في اللويدز كان في بداية السبعينات ٧٠٠٠، ووصل في عام ١٩٧٨ إلى ١٤٠٠٠ وفي نهاية الثمانينات إلى ٣٤٠٠٠ مستثمر. وقد دفع بهؤلاء إلى توظيف أموالهم في هذه المؤسسة سمعتها الحسنة والتي تعود إلى حوالي ثلاثة قرون، حيث وصلت شهرتها إلى أصقاع العالم كله، خاصة أمريكا الشمالية حيث قُدمت على أنها نادٍ محدد الأهداف، أهم هذه الأهداف

هو الاستثمار المضمون الذي يقدم خدماته لعدد محدد من الأشخاص يتمتعون بشروط خاصة للعضوية. ولم تكن الدعاية تشمل الإستثمار المربح المضمون فقط بل تعدى ذلك إلى أن الأعضاء سيشكلون فيما بينهم مجتمعاً راقياً مميزاً Society والذي لا يزال قائماً ولأكثر من ٣٠٠ عام، والذي يضم في عضويته بشكل رئيسي مجموعات ارستقراطية بريطانية معروفة.

ومن بين المستثمرين الأمريكان كان السيد تشارلز بارنل لاعب غولف شهير يتجول في المدن الأمريكية ومعه فريق كامل من لاعبي الغولف. وقد عمل هذا الأخير لصالح روكبي جونسون، ومن ثم لصالح ديفيد كوليردج، أحد أهم المسؤولين في اللويدز. وكوليردج هذا هو من أحفاد الشاعر الإنكليزي المشهور صموئيل بتلر كوليردج، وقد استطاع الوصول إلى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومن ثم رئيساً لمجلس إدارة اللويدز.

ولإعطاء فكرة عن حجم الخسائر التي تعرض لها كبار المستثمرين في اللويدز نورد فيما يلي بعض الأمثلة:

| اسم المستثمر | الخسائر |
|---|---|
| Camilla Bowles | $ 561.000 |
| Sir Edward Heath | $ 1.4 M |
| Frances Kydd | $ 1.3 M |
| Jeffrey Archer | $ 2 M |
| Roland Ferguson | $ 1 M |
| Dan Lufkin | $ 4 M |
| Robert Novak | $ 1 M |

وبالرغم من أن رجال المبيعات في اللويدز كانوا يركزون على اصطياد الأسماك الكبيرة، أي هؤلاء الأكثر ثراء، لضمهم إلى مجتمعهم، وكان يقتصر القبول على كل من تزيد ثروته عن المليون دولار. إلا أن قراراً اتخذ فيما بعد بقبول من هم أقل ثراء.

قيادة اللويدز منصبة على محاولة استصدار قانون من البرلمان يمنح هذه الهيئة الحصانة فيما إذا أقام هؤلاء المستثمرون دعاوى ضدها. ولأن اللويدز كانت لأكثر من قرن تتمتع بسمعة طيبة ولها دور أساسي وبارز في دعم الإقتصاد البريطاني، لذلك كانت دوماً تتمتع بدعم الحكومة وكانت تعمل بحرية مطلقة مستثناة من العديد من القيود المطبقة على الآخرين، إلا أن ما تريده اللويدز هو حماية نفسها من أي إجراء قانوني يتخذ ضدها من قبل المستثمرين. إن البرلمان بالتأكيد لم يمنح اللويدز الحصانة المطلوبة خاصة بعد أن أصبحت قضية الاحتيال والغش على كل لسان. وبعد أن تمكن المستثمرون من إثبات قيام لويدز بتزوير الحسابات لإظهار أن أعمالها لا تزال تحقق أرباحاً.

فبدلاً من إظهار الوضع المالي في بند الأرباح والخسائر بشكل جلي وحقيقي وإغلاق الحسابات في نهاية كل عام، كما هي الحال في جميع الأعمال الاقتصادية الأخرى، انتظرت نقابات اللويدز عامين إضافيين لتحسين الحسابات واستبعاد بعض المطالبات المتنازع عليها، وفي نهاية العام الثالث، صاغ المكتتبون الميزانيات على أفضل صورة تناسب وضعهم الداخلي، وذلك بعد تقدير حجم المطالبات التي لم تسدد بعد وترك احتياطيات لتغطية ذلك. هذه المطالبات يمكن أن يعاد تأمينها عند جمعية أخرى. وبافتراض أن المطالبات التي لم تسوَّ كانت لا تزال كبيرة في نهاية العام الثالث، فإن من المفترض أن يترك المكتتبون حساباتهم مفتوحة حتى تتم تغطية جميع المطالبات حتى لو تطلب ذلك سنوات عدة.

وعندما بدأت مطالبات الأسبستوس تصل إلى اللويدز، كان من المؤكد أن القائمين على الإدارة على معرفة بأنهم يحتاجون لأكثر من ثلاث سنوات لحل المعضلة وتسديد هذه المطالبات. لأن أرقام الخسائر كانت تتضاعف كل عام اعتباراً من نهاية السبعينات حتى بلغت التقديرات بأن المبلغ الإجمالي قد يصل إلى ١٠٠ بليون دولار

أمريكي، وهو مبلغ يزيد بكثير عن كل ما توقعته اللويدز. ولن تكفي احتياطياتها ولا موجودات المستثمرين مجتمعة لتسديد هذه المبالغ، مما دفعها إلى إخفاء الحقيقة عن الجميع وتزوير حساباتها، ونشر أرقام غير حقيقية. هذا ما أكده السيد أنتوني جون ساوث خبير التأمين البريطاني والعضو في اللويدز من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٤ في إفادته أمام محكمة لوس أنجلوس (السيد ساوث توفي في كانون الثاني عام ٢٠٠٠، إلا أن المحامين لا يزالون يعتمدون على البراهين التي قدمها وشهاداته أمام المحكمة التي تنظر بقضية السيد ويست والسيد جافري).

وحتى تكتمل حلقة الخداع، فقد استطاعت اللويدز تضليل مدققي الحسابات أيضاً، تماماً كما ضللوا المستثمرين والبرلمان من قبل. ففي بداية الثمانينات وعندما بدأت خسائر الأسبستوس تتضاعف عاماً بعد عام، عين رئيس مجلس الإدارة لجنة تدعى ر. ج. كلسن لتدقيق الحسابات، وقد أعطيت توجيهات صارمة مفادها أن تفاصيل مطالبات الأسبستوس يجب أن لا تذكر للمدققين الذين هم من خارج اللويدز. وبالطبع شعر بعضهم أن هناك شيئاً ما يحاك في الخفاء.

ففي اجتماع عقد في اللويدز بتاريخ ١٥ كانون الثاني عام ١٩٨٢ طالب هؤلاء المدققون بأنه إذا اشتملت الميزانية على احتياطيات كافية لتغطية المطالبات ودفع التعويضات اللازمة، فإن ذلك سيؤدي إلى الإفلاس الحتم. وقد قدم تحذير مكتوب بهذا الخصوص أيضاً في ٢٤ شباط عام ١٩٨٢. وهذه المرة من قبل شركة نيفل رسل للحسابات حيث أعلمت هذه الشركة في كتاب موجه لإدارة اللويدز بأن الخسائر الناجمة عن صناعة الإسبستوس وما ينتج عنها من إصابات سرطانية هي في ازدياد وقد اعترفت اللويدز بذلك وأعلنت عن خشيتها من أن الاحتياطيات المحجوزة غير كافية.

وبالرغم من أن رسالة السادة رسل كانت واقعية وحكيمة، لكنها تضمنت تحذيراً من أن صناعة الأسبستوس ستقضي على أي أمل لهيئة اللويدز بالاستمرارية والحياة.

ولقد كانت الرسالة تخاطب أكثر من ٨٠٪ من مراقبي الحسابات في نقابات اللويدز، وفي الحقيقة كان هذا التحذير متبصراً وذو رؤية نافذة.

وكما كان كوليردج سليل الشعراء، كان موري لورانس رجلاً إنكليزياً ينحدر من أسرة راقية تثير الإعجاب، وقد نال علومه في جامعة ترينتي في أكسفورد، حيث درس التاريخ وكان مولعاً جداً بالغولف. وكانت لعائلته أيضاً جذوراً أمريكية، حيث يمتد نسبه إلى السيد نيكولاي موري بتلر الذي كان رئيساً لجامعة كولومبيا، والمرشح الجمهوري لمنصب نائب لرئيس الولايات المتحدة عام ١٩٦٢، عندما كان السيد وليام هاوارد تافت مرشحاً لمنصب الرئيس إلا أنه خسر الإنتخابات وفاز بها آنذاك ويلسون.

وفي رده على رسالة السيد رسل المؤرخة في ٨ آذار ١٩٨٢ نصح السيد لورانس بأن تقدم المعلومات للمستثمرين في اللويدز عن خسائر صناعة الأسبستوس، وعن الأزمة التي تتعرض لها اللويدز نتيجة لهذه الخسائر. ويضيف أنه لو أُعلم المستثمرون بكل المعلومات عن الخسائر لما وجدوا زريعة لاتهام اللويدز بالخداع والتزوير. لكن لا المستثمرين ولا البرلمان رأوا في رسالة لورانس أو رسالة مراقبي الحسابات شيئاً يثير الانتباه أو يبعث في النفوس الآمال. وكما كان الحال عليه عام ١٩٦٩ من خلال تقرير السيد كرومر، فإن رسالة لورانس كان ينظر إليها بأنها غير واقعية، لأنه لو لجأ مسؤولو اللويدز إلى نشر تفاصيل كاملة عن المطالبات التي تلقتها الهيئة، لأدى ذلك إلى وضع السوق بكامله في مأزق خطر وأوصل اللويدز إلى الخراب. ولقد نقل السيد لورانس مخاوفه إلى السيد جون اسبري وهو محام لندني ومستثمر في اللويدز، والذي كانت تربطه علاقة حميمة مع السيد لورانس منذ الطفولة. وقد ورد ذلك في اعترافاته أمام المحكمة وفي تصريحاته لمجلة Time قبل وفاته عام ١٩٩٩.

وقبل أن ينشر فحوى رسالة السيد لورانس بيومين فقط، اجتمعت لجنة العضوية في اللويدز وقررت عدم الإشارة إلى أخطار الأسبستوس، معبرة بذلك عن مخاوفها من

نشر مثل هذه المعلومات وخاصة عند انضمام أي مستثمر جديد إلى الهيئة وقد كان السيد ديفيد كوليدج، الذي أصبح رئيساً لمجلس الإدارة والذي عمل كثيراً من أجل جلب المستثمرين في الولايات المتحدة وضمهم إلى اللويدز، حاضراً في اجتماع اللجنة المذكورة ووافق على قراراتها.

وبينما كان المسؤولون الكبار يخفون التحذيرات من أخطار الأسبستوس عن المستثمرين بشكل كامل، فقد وصف أحد مسؤولي اللويدز السابقين لمجلة Time، أن حلقات المسؤولين قد اتخذوا خطواتهم السالفة الذكر لحماية جمعياتهم من مطالبات الأسبستوس، ونقل المسؤولية إلى آخرين ليست لديهم معلومات عن المبالغ المطلوب سدادها.

وفي معرض حديثه عن رسالة السيد لورانس يقول مساعد المدعي العام في نيويورك أن هذه الرسالة قد صيغت بسوء نية، وبتواطؤ مع اللويدز ذاتها من أجل تحسين صورة الإمبراطورية التي أرقتها المشاكل التي تواجهها، لقد كتبت الرسالة لتدفن وكانت جزءاً من الغطاء المطلوب. وفي كانون الأول ـ ديسمبر ـ عام ١٩٩٨ نشرت مذكرة من محكمة نيويورك وبموافقة محامي عائلة غريس وفحواها أن الهدف الرئيسي للرسالة كان يريد أن يوهم الناس أن المعلومات عن الإسبستوس قد تم نشرها. وطبقاً لأقوال صدرت من محكمة كاليفورنيا فإن الرسالة أعدت من أجل خلق سجل كاذب من ضمن ملفات اللويدز لحمايتها من أية مسؤوليات مستقبلية، أو إدانتها بعدم نشر كل المعلومات المتوفرة عن أزمات الأسبستوس.

هذه المزاعم والإدعاءات لم تصدر فقط عن مساعد المدعي العام في نيويورك في تحرياته، ولا في إفادة السيد أوسبري، ولا في مذكرة السيد غريس فحسب، بل وردت في شهادة عضو سابق في إحدى لجان اللويدز وهو السيد أيان بوستيفت، الذي أدلى بها أمام محكمة تورنتو، وفي تقرير أعد من أجل المستثمر في اللويدز السيد جون

دونرالذي طلب من محاميه اللندني ميمري كرستال أن يجري تحرياته عن حوادث الأسبستوس. وقد جاء في هذا التقرير أن اللجنة المسؤولة في اللويدز عن قضية خسائر الأسبستوس قد تعمدت إعداد بيانات حسابية كاذبة.

ومن خلال المدافعين عن اللويدز،وصفت اتهامات ميمري كرستال على أنها ينقصها الفهم والإدراك والمحاكمة السليمة للأمور. وقد جاء ذلك في رد مكتوب محاولين من خلال ذلك ضحد ادعاءات السيد كرستال. وفي سياق التحريات التي قامت بها مجلة Time وسؤالها عدداً من الأشخاص الذين هم على معرفة ودراية بالأمور الداخلية في اللويدز، توصلت إلى حقائق مفادها أنه في أعوام الثمانينات والتسعينات قدمت نصائح عديدة من أجل السماح لجهات مستقلة بالتحقيق في المزاعم المثارة ضد اللويدز، ولكن وعملاً باقتراح من محامي اللويدز تمَّ رفض هذه النصائح.

وبخطوة مفاجئة وغير متعقلة، منح البرلمان بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٨٢ اللويدز الحصانة ضد المحاكمة وكان هذا من الأهداف التي سعت اللويدز لتحقيقها من بعيد. وبالتالي تصبح الهيئة مسؤولة فقط عن الأضرار التي تلحق بالمدعي الذي بإمكانه إثبات عدم المصداقية في العمل Bad faith، وهو الأمر الذي لا يمكن إثباته بموجب القانون الإنكليزي حيث يعتمد مبدأ Buyer Beware والذي يعني أن القانون لا يحمي المغفلين، وهذا المبدأ معمول به في بريطانيا وغير معمول به في الولايات المتحدة.

وهكذا كانت اللويدز ناجحة جداً في تجاوز مشاكلهاعام ١٩٨٢. وقد كان هذا النجاح حديث الناس في وسط لندن. وبدأ اهتمام مصرف إنكلترا في القضايا التي تثار أكثر وضوحاً. وبالرغم من أنه لم يكن لهذا المصرف سلطة مباشرة على اللويدز، إلا أنه وافق على تعيين ستة أعضاء من أصل ١٩ عضواً وهم المجموعة التي تدير شؤون اللويدز، وكان مسؤولاً عن التحويل المالي في مركز لندن، حيث كانت اللويدز أحد

زبائنه الكبار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتاريخياً كانت تلعب هذه المؤسسة دوراً هاماً في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات البريطاني، وقد أوضحت التحريات التي أجراها المصرف البريطاني بأن سقوط اللويدز كلياً أو جزئياً يمكن النظر إليه على أنه «خطر منظم» يهدد البنية المصرفية البريطانية. وقد نقلت مخاوف المصرف هذه إلى رئيس مجلس الإدارة السيد غرين في رسالة خطية تشير إلى مشاكل المسؤولية الجسيمة التي تواجهها اللويدز. وشبه القائمون على إدارة اللويدز هذا التحذير بمشروع هر محدون **(وهو الموضع الذي ستجري فيه المعركة الفاصلة بين قوى الخير وقوى الشر).**

قدم السيد غرين رئيس مجلس الإدارة رسالة المصرف إلى أعضاء المجلس في اجتماع عقد في Adam Room في الطابق الثاني من مبنى اللويدز في آذار عام ١٩٨٢، وذلك كما أفاد السيد أيان بوسفيت الذي كان حاضراً في الاجتماع. وقد أكد السيد بوسفيت ما سبق ذكره في إفادته أثناء مقابلة معه أجرتها مجلة Time، حيث يفيد بأن الرسالة حذرت من خسائر جسيمة ناجمة عن صناعة الحرير الصخري (الأسبستوس) والتي قد تبتلع معها هيئة اللويدز بكاملها وستنتج عنها عواقب كارثية، ليس فقط على اللويدز نفسها، بل أيضاً على تلك المصارف التي قدمت الضمانات أو أقرضت الأموال لنقابات اللويدز. وقد وزع العديد من النسخ من رسالة المصرف هذه بواسطة خدم رئيس مجلس الإدارة الذين يرتدون القفازات البيضاء، ثم بعد ذلك صدرت الأوامر بجمع هذه النسخ. ومن جانبه حث السيد غرين اللجنة على الحفاظ على مضمون الرسالة سراً، وبالفعل بقي كل شيء طي الكتمان، وبعيداً عن متناول المستثمرين والبرلمان وجميع من هم خارج اللويدز.

لكن العديد ممن يعملون في أماكن حساسة داخل اللويدز، استطاعوا الاطلاع على مضمون الرسالة، حيث يقول أحدهم: «أتذكر أنني علمت بوجود رسالة أو مراسلة ما، وهناك دلائل على حصول اجتماع لمناقشة التنبؤات بحدوث أزمة مالية

خانقة». وكان لهذه الأنباء أثرها الواضح في استمرار استقطاب أو زيادة نسبة استقطاب المستثمرين.

وبسبب اهتمامه الشديد بالموضوع، مارس مصرف إنكلترا نفوذه لتعيين مدير تنفيذي من قبله، وقد كان ذلك الشخص هو إيان دافيسون، وهو محاسب مؤهل تم تعيينه فيما بعد رئيساً للمدراء التنفيذيين في اللويدز عام ١٩٨٣. ولكن إن كان يعتقد السيد دافيسون ومن ورائه المصرف أنه باستطاعتهم إعادة الأمور إلى نصابها فمن المؤكد أنهم كانوا مخطئين. لأن سلطات السيد دافيسون كانت محدودة، وكان القرار الأساسي والنهائي بيد رئيس مجلس الإدارة، الذي قال حين وجهت له ولإدارته تهمة وقوعهم في منزلق صراع المصالح: «أيها السادة، لا يوجد شيء يسمى صراع المصالح». لقد أخفى غرين الكثير من مطالبات الأسبستوس عن السيد دافيسون الذي استقال عام ١٩٨٥. إلا أن السيد غرين كان يعلم أن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ وهذا يظهر جلياً من خلال رسالة وجهها إلى خلفه السيد بيتر ميلر يقول فيها: «كانت نتائج عام ١٩٨٤ مرعبة حقاً، وعام ١٩٨٣ والمستقبل سيكون أسوأ بالتأكيد، وهناك الكثير من الصعوبات في نهاية النفق».

وعودة إلى تقرير اللورد كرومر عام ١٩٦٩ الذي حذر فيه هيئة اللويدز من أخطار تضارب المصالح، والتي سمحت للمكتبين والسماسرة والوكلاء بإنشاء شركات مسؤولة محدودة، وفرضت رسوماً وعمولات باهظة على المستثمرين الذين بقيت مسؤولياتهم في الأغطية التي شاركوا بها غير محدودة. إلا أن اللويدز عمدت إلى دفن التقرير المذكور وسمحت للصراعات بالانتشار.

إلا أن المكتبين، ولمعرفتهم بخفايا الأمور، كانوا يمارسون ضغوطاً كبيرة على شركاتهم لبيع أسهمها للجمهور. من هذه الشركات شركة ستورج القابضة، والتي كانت مملوكة ومدارة من قبل السيد كوليردج والسيد روكي جونسون والتي التحقت

بها مؤخراً السيدة دونا إيفان. وبسبب معرفة هذه الشركات بخسائر الأسبستوس في السبعينات لجأت إلى بيع استماراتها في الولايات المتحدة، وضمت مستثمرين جدد إلى النقابات التي ستصيبها خسائر الأسبستوس أكثر من غيرها. ونتيجة لهذه الممارسات فقد تمكن كلا الرجلين من تحقيق أرباح تقدر بملايين الدولارات.

وحتى تكتمل الحلقة حول أعناق المستثمرين وبالتحديد في عام ١٩٨٦، أضافت اللويدز وبهدوء ودون أن ينتبه أحد، بنداً إضافياً إلى عقودها مع المستثمرين ينص على أن أي نزاع حول الاستثمارات يجب أن يحل في إنكلترا وبموجب القانون الإنكليزي حصراً، في حين لم يكن المستثمرون يعلمون أنه قبل أربع سنوات من هذا التاريخ، أعطى البرلمان الإنكليزي الحصانة لهيئة اللويدز لحمايتها من المقاضاة في إنكلترا.

ومع نهاية الثمانينات، بدأت تتوضح ماهية المشاكل التي تواجه اللويدز، وأصبح جمهور المستثمرين على علم ودراية بما ينتظرهم من مصير مشؤوم.

ففي عام ١٩٨٧، طبع السيد دافيسون كتاباً عن تجربته مع اللويدز، وهو الشخص الذي اقترحه المصرف الإنكليزي ليمثله في إدارة اللويدز وقد عين بالفعل كبير المدراء التنفيذيين، كما أسلفنا، لكن المصرف تخلى عنه عام ١٩٨٥ إثر فضيحة اتهم بها. يقول في كتابه: «عندما التحقت باللويدز، أعلنت تصميمي على إبعاد التفاحة العفنة من الصندوق. ولجأت إلى إبعاد المقصرين في عملهم، وحاولت إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه هذه المؤسسة، لكن لم يكن الأمر بهذه السهولة كما توقعت. لأن كثيراً من التفاح وإلى حد بعيد كان مهترئاً تماماً، وكان الصندوق بكامله مصاباً».

وعندما بدأت الأزمات تتعاظم داخل اللويدز. طالب الوكلاء والمكتتبون من المستثمرين أن يزيدوا من أموالهم التي يساهمون بها. وازداد عدد الجمعيات التي يستثمر بها السيد دان لوفكين أمواله من ٤ إلى ٥٢ نقابة وزاد تشارلز شواب ارتباطه مع ٤ جمعيات إلى ٤١ جمعية.

ولقد بدأت بوادر الأزمة بالظهور في اللويدز في حزيران عام ١٩٩١ عندما أعلن عن خسائر تقدر بـ ٩٨٠ مليون دولار عن حسابات عام ١٩٨٨ (لنتذكر أن النتائج الإكتتابية وحسب ما ذكر آنفاً تصدر بعد ثلاث سنوات). وقد حلت باللويدز خسائر جسيمة في هذا العام مثل انفجار محطة باير الفا لاستخراج النفط. ولكن كان من الواضح أن الأسبستوس وما أنتجته هذه الصناعة من إصابات سرطانية وتلوث شديد قد أصابت السوق بأذى شديد، وبذلك يكون ما تنبأ به السيد جونسون عام ١٩٧٣ في ملعب الغولف أصبح حقيقة.

هذه الخسائر أدت بالعديد من المستثمرين إلى الإفلاس التام. أولئك الذين لم يكونوا يعلمون أن مسؤولياتهم هي مسؤوليات غير محددة، لكن الكثيرين أمثال السيدة إيفان يتذكرون التأكيدات المضحكة التي قيلت للمنتسبين الجدد بأن اللويدز آمنة كمنازلهم، Safe as Houses. آخرون قالوا: بأن اللويدز هي شهادة للسرقة والنهب: إنها وسيلة قانونية للسرقة.

وفي العام التالي، أعلنت اللويدز عن خسارة ٣,٨٥ بليون دولار عن حسابات عام ١٩٨٩، جزء منها بسبب الخسائر الناجمة عن التلوث بالنفط إثر انفجار أنابيب في محطة Exxon Valdiz، وإعصار هوغو وزلزال سان فرنسيسكو. وقد لحق بكل مكتتب في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ما معدله /٦٠٠٠٠٠/ دولار. وفي عام ١٩٩٠ كانت النتائج أكثر سوءاً من سابقتها، إذ بلغت ٤,٤ بليون دولار معظمها ناتج عن خسائر الأسبستوس.

وبهذه النتائج طار صواب المستثمرين، فلجأوا إلى القضاء متهمين اللويدز بالغش والخداع. وقد أقيمت الدعاوى على المدراء التنفيذيين والسماسرة والمكتتبين والوكلاء. بعض هذه الدعاوى أقيم أمام محاكم في كاليفورنيا ونيويورك، والتهم لم تكن موجهة فقط ضد اللويدز بل أيضاً ضد أكثر من مائة شخصية وعشرات

الشركات التابعة لهم. وقد بذلت جهود حثيثة لإثبات عمليات الإحتيال التي تمت. لقد قدر أحد المختصين بأنه سيترتب على المستثمرين الأجانب في اللويدز دفع ما يقارب من ٢٣,٨ بليون دولار فقط عن خسائر الأسبستوس والمسؤوليات الأخرى المترتبة عنها. إضافة إلى ٨,٨ بليون دولار خسائر ناجمة عن عمولات اكتتابية مزورة وقد تم ذلك عن طريق إعادة دفع الأقساط مرة ثانية وبالتالي تقاضي عمولات عن هذه الأقساط وذلك لإيهام الناس أن الأعمال تنمو بشكل أسرع مما كانت عليه. وهذا الإجراء أدى إلى التوسع بأغطية إعادة التأمين غير الضرورية والأخطار محددة ضمن سوق اللويدز. وقد استتبع ذلك احتساب أقساط جديدة وعمولات إضافية تم جمعها من قبل الوكلاء والسماسرة في اللويدز.

وقد شكا المستثمرون الأمريكان إلى السلطات الأمريكية المختصة، وهي السلطات التي تحقق عادة في عمليات التزوير. وبالفعل بدأت هذه السلطات تحرياتها عن صحة الاتهامات الموجهة ضد اللويدز عام ١٩٩١. وفي بريطانيا، تلقت فرق شرطة سكوتلانديارد المتخصصة بمكافحة الغش والتزوير، وشرطة لندن العديد من التقارير عن عمليات تزوير تمت في اللويدز، لدرجة جعلت أحد الضباط الكبار يقول: «كنا نسمع نفس الأشياء من كل اتجاه». ويضيف: «لقد كانت هناك مخاوف من أن أعمال التأمين في بريطانيا ستنهار كلياً». وعند محاولة التحري عن صحة هذه التقارير لم تلق الشرطة تعاوناً يذكر من القائمين على اللويدز.

وفي الحقيقة، فقد غمرت أقسام الشرطة تقارير من كل حدب وصوب وكلها تكيل الاتهامات للويدز بالتلاعب والتزوير، مما حدا بمسؤولي أقسام الشرطة أن يحيلوا الأمر إلى مكتب التزوير، وهو مكتب تابع للحكومة البريطانية، وكان قد أنشيءَ عام ١٩٨٧ لملاحقة الفضائح المالية الكبيرة. وقدم المكتب المذكور تقريره للمدعي العام يتضمن ما توصل إليه من معلومات حول قضية اللويدز.

وعبر الأطلنطي، حيث كانت الخسائر في التسعينات جسيمة جداً، أجبر القضاة والمسؤولون على إجراء تحريات مكثفة، توصلوا في ختامها إلى القناعة بأن المسؤولين في اللويدز قد قاموا ببعض الممارسات الخاطئة، ففي تكساس، قرر القاضي الاتحادي جون د. ريني أن اللويدز وشركة ستوريج التابعة للسيد كوليردج والسيد جونسون والسيد بارنل قد خدعوا المستثمرين عن طريق العرض المزور لشروط الاتفاقيات ونتائجها، والإفصاح عن الأمور الحساسة بشكل جزئي وإخفاء الكثير من الحقائق. لكن المستثمرين الذي أجبروا على تحويل قضاياهم ضد اللويدز إلى القضاء الإنكليزي فضلوا عدم الاستمرار في الدعوى.

وفي بنسلفانيا، قرر القضاء أن اللويدز بدأت بالتزوير منذ عام ١٩٦٩. وفي نيويورك أكد مساعد المدعي العام السيد موهر في مذكرة قدمها للسلطات في ولايات أخرى، أن عقود المستثمرين مع اللويدز يجب أن تكون باطلة. وفي تقرير قدمه السيد كوهن، المستشار في قسم الإشراف على التأمين عام ١٩٩٥: أكد أن اللويدز أخذت من بيتر لندفع لبول، وذلك من خلال إدارة عملية توزيع المسؤوليات. وعلى حد المعلومات المتوفرة لدى مصرف سيتي بانك City Bank، يقول السيد كوهين بأن اللويدز استعارت من أصول المستثمرين Assets والذين لا يملكون أي شيء لدفع التزامات المستثمرين الذين يملكون، وكل هذه الممارسات كانت بمثابة خرق لشروط التعاقد بين اللويدز وسيتي بانك. وقد امتنع المصرف عن التعليق حتى لا يتخذ أي تصريح ضده في المحاكمات القادمة.

وفي بريطانيا وتحديداً عام ١٩٩٥، قررت إحدى اللجان البرلمانية والتي كانت مهمتها التحري عن طريقة الحكومة في تنظيم خدماتها المالية، قررت أن تشمل تحرياتها هيئة اللويدز. وقد سمحت اللجنة لمجموعة من المستثمرين أن تهاجم اللويدز وبشكل علني وذلك بسبب إدراج أرباح وهمية في حساباتها، وبأنها كذبت على

البرلمـــان في عـــام ١٩٨٢ وأخفـت نفسـها خلـف قنـاع سمتـــه: «الثقافـة السـرية» Culture of Secrecy. وقد تمكنت اللجنة من أخذ اعترافات من بعـض المسـؤولين في اللويدز بأنهم ارتكبوا أعمال تزويـر وغـش أثنـاء قيـامهم بمهـامهم في اللويـدز. يقـول السيد بيتر مولتون أحد رؤساء الإدارة السابقين في اللويدز: «لقد نقلتم عني القول أنـه كان هناك تزوير وغش في اللويدز، وأعود لأؤكد لكم ذلك، إضافة لوجـود مشـاكل كبيرة أيضاً. وأنا واثق مما أقول ولدي البراهين على ذلك».

النائب العمالي بريان سدجمور وأثناء نقاش حول موضوع الفساد في اللويدز أقدم على صفع السيد ديفيد رولاند رئيس مجلس الإدارة في اللويدز علـى وجهـه قـائلاً لـه: «إن عدم الحس بالمسؤولية يبدو واضحاً من خلال الوثائق التي حصلـت عليهـا، ومـن أقوالك التي استمعت إليها، وهذا يدل بشكل لا يقبل الشك على إهمـالك لعملـك أو أنك كنت تخون شرف المهمة التي أوكلت إليك.. وهذه الوثائق التي بـين يـدي توجـه لك إدانة صريحة، وتجعل جميع أصابع الاتهام موجهة ضدك».

والآن ماذا كانت نتائج كل هـذه الدعـاوى والتحريـات والاسـتجوابات؟ يقـول السيد برادلي: «لقد شاركت بجميع هـذه المشـاكل، وتفحصـت جميـع هـذه الأوراق، وأعدت أشياء مراراً وتكراراً للعديد من المحققين، لكن بـدون جـدوى، لأنـه أحـداً لم يتخذ أي إجراء.. ولقد قرر فريق التحقيقات الأمريكي نقل جميع جلسات الاستقصاء والمساءلة إلى مبنى السـفارة الأمريكيـة بعـد أن ترامـى إلى أسمـاعهم شـائعات تفيـد أن مكان الاجتماع المقرر لمقابلة الشهود كان مراقباً».

وبعد مراجعة الأدلة والبراهين التي جمعها البوليـس عـن عمليـات الغـش والخـداع المزعومة، وبعد إضافة المعلومات التي أدلى بهـا السـيد بـرادلي وآخـرون، قـرر مكتـب التحقيقات البريطاني المختص بحوادث الغش والتلاعـب في عـام ١٩٩٥ بأنـه لم تتوفـر لدى المحققين الأدلة الكافية التي تدعم التهم الموجهـة للويـدز، ممـا أثـار غضـب وحنـق المستثمرين.

وحيث قرر عدد من المحققين في بريطانيا التوقف عن استدعاء الشهود والامتناع عن الاستمرار بالدعوى؛ استمر المحققون في الولايات المتحدة بعملهم ولكنهم أوقفوا في عام ١٩٩٢ بناء على طلب اللجنة العليا المخصصة بمتابعة هذا الموضوع والتي ترأسها السيد ريتشارد بريدن، وقد جاء ذلك بعد فترة وجيزة من قضاء السيد جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا حوالي أسبوع في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، التقى خلالها بالرئيس الأمريكي جورج بوش في منتجع كامب ديفيد. وطبقاً للادعاءات التي أوردتها الصحافة البريطانية في حينه، فإن جون ميجر طلب رسمياً من الرئيس بوش إعطاء أوامره بوقف التحقيقات. وقد تحدث الناطق باسم الرئيس الأمريكي والناطق باسم رئيس الوزراء البريطاني بأن المسؤولين لم يناقشا قضية اللويدز، وأن توقف اللجان عن تحرياتها يعود إلى أنه طبقاً للقانون يجب أن ترفع الدعاوى أمام المحاكم البريطانية.

وفي بريطانيا، لم تكن اللويدز محمية بقانون إنشائها الصادر عن البرلمان فحسب، ولكن من الخوف الحقيقي من الصدمة التي قد تودي باللويدز، والتي لن تستطيع هذه المؤسسة العملاقة من تخطي مصاعبها المالية الجسيمة. «إن اللويدز تملك من القوة أكثر مما تملكه الحكومة البريطانية نفسها». هذا ما قاله أحد ملاك الأراضي الإنكليز وأحد ضحايا اللويدز. ويضيف: «لقد خُدعنا، الناس هنا خائفون، هذه ليست إنكلترا التي نعرفها». وقد ازداد خوف الناس بعد تلقي بعض المستثمرين تهديدات هاتفية، ومنهم السيد جون دونر، وهو مدير متقاعد من اللويدز ومستثمر بنفس الوقت، وقد طُلب إليه التزام الصمت. وتلقى أيضاً طرداً بريدياً فيه رصاصة بندقية. وهذه قد تكون مجرد نكتة أو قد تكون غير ذلك.

ومن ناحية أخرى، تعرض العديد من الملفات السرية إلى السرقة من المكاتب، وتحوم الشبهات في ذلك حول عدد من المستثمرين أو محاميهم في الولايات المتحدة

وبريطانيا، والمثير للدهشة حقاً أن لصاً دخل منزل السيدة إيفان في لندن لكنه لم يسرق منه أياً من الأشياء الثمينة، لكن هدفه كان الحاسب الشخصي لها. الذي كانت تحتفظ في ملفاته بمعلومات ووثائق هامة تخص معركتها والمستثمرين الاخرين مع اللويدز.

ولكن ومع اقتراب موعد المحاكمة التي أقامها السيد جافري، فهل تواجه اللويدز تحدياً قانونياً جاداً هذه المرة؟ هل ستضطر أخيراً الجهات القضائية إلى إقامة محاكمة ينشر من خلالها الغسيل الوسخ الخاص باللويدز أمام عامة الناس؟

وأخيراً فإن اللويدز في المستنقع، ويتوجب عليها الإجابة على الأسئلة القاسية والمحرجة والتي كانت تحاول ولسنوات طويلة التهرب منها.

ولكن وبالرغم من أن المحاكمات قد بدأت تشير إلى أن المستثمرين قد يستطيعون إثبات التهم التي وجهوها للمؤسسة، إلا أن المطالبات بدفعات كبيرة للتعويض عن خسائر الإسبستوس قد أودت بالعديد من هؤلاء المستثمرين إلى الموت. ونورد هنا بعض الأمثلة على ذلك:

السيد روني برملي مستثمر بريطاني منذ عام ١٩٧٧ انتحر في منزله في لندن بإطلاق الرصاص على نفسه، ريتشارد بورغون مستثمر خسر مبالغ طائلة في عامين متتالين أيضاً أطلق النار على نفسه في منزله، وقد عثرت زوجته وطفلاه البالغين من العمر ٨-١١ سنة، على جثته في إحدى غرف المنزل، مارغريت جونز، محامية إنكليزية انتحرت بعد أن تناولت كميات كبيرة من الويسكي والحبوب المهدئة ثم ماتت مختنقة بعد أن فتحت صنبور الغاز في غرفتها وأحكمت إغلاق النوافذ والأبواب. زوجة هارولد ويستون، وهو محام أيضاً، وجدت جثته معلقة في أعمدة درابزين الأدراج في منزله، تشارلز بيلي وفريد يو وهما كنديان شنقا نفسيهما حتى الموت أيضاً. السيد ريتشارد فتش أدمرال بريطاني ومسؤول في وزارة الدفاع، قتل نفسه خنقاً بغاز مونوأوكسيد الكربون بعد علمه أن معظم أمواله ستدفع كتعويضات عن الخسائر، يقول ابنه: «فجأة رأى والدي أن كل ما جناه في حياته قد ذهب أدراج الرياح».

ويضيف: «إن والدي وحتى اللحظة الأخيرة كان يثق ثقة عمياء باللويدز، لأنه اعتقد أنه يتعامل مع أناس محترمين». هذا وتقدر بعض الإحصائيات أن عدد ضحايا اللويدز الذين انتحروا يبلغ حوالي ثلاثين شخصاً، لكن المحترمين في اللويدز يعترفون بسبعة فقط.

وقد تم إنقاذ بعض المستثمرين وهم يحاولون الإنتحار ومنهم شرلي كول في تكساس واليزابيت بنكس في نيومكسيكو، إلا أن هذه الحوادث تركت شروخاً نفسية كبيرة في شخصياتهم، بعض الأسماء كانوا أغنياء جداً لدرجة أن الخسائر التي تكبدوها لم تدفع بهم سوى إلى الشعور بالخيبة والندم، ومن هؤلاء الأمريكي تشارلز شواب الذي ألف كتاباً عام ١٩٩٨ بعنوان: «دليل شواب للإستقلالية المالية» غير أنه لم يؤكد به أن خسائره في اللويدز بلغت ٢,٣ مليون دولار.

وتحت وطأة الضغوط المالية، وردود الفعل التي خلفتها عمليات الانتحار، أذعن العديد من المستثمرين إلى مطالب اللويدز ودفعوا ما ترتب عليهم من أموال. وكان شعار الهيئة أنها تحتاج هذه الأموال لإعادة البناء والتجديد.

وكان لتسديد الأموال هدفين معلنين هما: أولاً، إنشاء اللويدز لشركة دعيت Equitas مهمتها متابعة وحل جميع الإشكالات المالية للويدز قبل عام ١٩٩٣، بما في ذلك خسائر الأسبستوس ومطالبات التلوث. والثاني، أن جهوداً ستبذل لتخفيض خسائر المستثمرين قبل عام ١٩٩٣ قدر الإمكان، شرط موافقة هؤلاء على دفع التزاماتهم بعد التخفيض وإسقاط كافة الدعاوى المقامة على اللويدز.

أما حجم التخفيض فقد اختلف بين مستثمر وآخر، وقد وضع ذلك اعتباطياً. في حين وافقت اللويدز على السداد نيابة عن المستثمرين الذين رفضوا دفع أية مبالغ مهما كانت، إلا أنهم وافقوا على التنازل عن الدعاوى المقامة. وقد رفعت اللويدز بذلك شعاراً يقول: «إدفع الآن، وسوي الأمور فيما بعد». وكان الهدف من ذلك هو تفادي إثبات تهم الغش والتزوير.

وفي Adam Room الواقعة ضمن بناية اللويدز في قلب مدينة لندن. وفي نفس المكان حيث قدمت رسالة أرماغدون السرية للجنة اللويدز، المكان الذي يقال فيه أن سجاده لا يمس الأرض بسبب هياكل عظام الضحايا المدفونة تحته، في هذا المكان بالذات أشار السيد برادلي بفخر شديد إلى صورة زيتية كان قد رسمها بنفسه. وهي عبارة عن رسم يمثل المبادلات التجارية التي كانت تجري في نفس القاعة حوالي عام ١٩٦٥، قبل أربع سنوات من تقرير كرومر، وبوجود مئات المكتتبين والسماسرة ومن ضمنهم السيد باردلي نفسه حيث كان الضجيج هو الصوت المسيطر.

وبعد تقاعده بعشر سنوات، يبقى السيد برادلي يرى وجوهاً في اللويدز كان يعرفها سابقاً. الحراس ذوو الياقات الحمراء وهم يقفون على المدخل، المرافق الموجود في غرفة التوقيت الخاصة بالأعضاء، الخدم والخادمات في غرفة الطعام، جميع هؤلاء حيّوا بابتسامة عريضة السيد برادلي، المكتتبون أيضاً فعلوا نفس الشيء، لقد شاهد برادلي في زيارته كل شيء في مكانه إلا أن القاعات كانت فارغة. ولويدز اللندنية هي الان مجرد خيال وظل لتلك اللويدز التي كان يعرفها، حتى اسمها علاه الصدأ، ولم يعد أحد يدعوها بـ Lloyd's of London بل أصبحت تدعى فقط Lloyd's، التي تعج بالفضائح و لم يبق لها مكاناً في سوق التأمين العالمية. وقد جاء ذلك واضحاً في تقرير من السوق قدمته شركة Standard & Poors في كانون أول ١٩٩٩.

أما مساهمتها في السوق العالمي فقد انخفضت من ١٠٪ في بداية القرن العشرين وأحياناً ٥٠٪ في فروع التأمين البحري ـ إلى أقل من ٢٪ هذه الأيام. أما عدد المستثمرين فقد انخفض من ٣٤٠٠٠ مساهم قبل عقد من الزمن إلى أقل من ٥٠٠٠ مستثمر. أما اكتتاباتها فقد انخفضت عام ١٩٩٠ بحوالي ٨٪. وقد خسرت لويدز عام ١٩٩٨ حوالي ٩٤ مليون دولار، ونفس المبلغ في عام ١٩٩٩ وذلك طبقاً لتقرير قدمه السيدتشارلز ستورج وهو محلل في مجال صناعة التأمين. وتتنبأ وكالة مودي لخدمات المستثمرين أن الخسائر ستبلغ هذا العام ٤٠٠ مليون دولار. وتتراجع النتائج الإكتتابية

بشكل دراماتيكي مما يصعب معه رؤية أية بارقة أمل تعيد لهذه الهيئة شيئاً من مكانتها الضائعة.

إلا أن اللويدز من الداخل لا تزال تعلن أنها على ثقة تامة من أن المستقبل يحمل الكثير من التفاؤل، وأن أعضائها الباقون ضمن مجتمع اللويدز سيساهمون بشكل متزايد في إعادة الأمور إلى نصابها، هذا الموقف المتفائل جاء في كتيب صغير صدر عن اللويدز بعنوان: «الأولويات للنمو ٢٠٠٠-٢٠٠٣» «Priorities for Growth 2000 -2000-2003».

إن مستقبل اللويدز قد يشهد بعض التطور وبذلك تتحقق نبوءة المتفائلين، لكن من الواضح أن الهيئة تحاول أن تضع الماضي خلفها وأن تسير قدماً بخطة عمل جديدة. لكن السيد برادلي دائماً وأبداً يقول لقد شهدت اللويدز أكبر عملية غش وتزوير في أسواق التأمين والمال في التاريخ. وآمل أن هذه الهيئة سوف تذهب إلى الجحيم. لقد سببت لي الكثير من الألم والمعاناة، وأن العديد ممن تتابعوا على إدارة اللويدز، قد نهبوا الكثير من الأموال التي هي في الأصل أموال المستثمرين ثم اختفوا عن الأنظار. ويضيف السيد برادلي بأنه في يوم من الأيام أحب اللويدز كثيراً. أحب كل شيء في اللويدز، أحب الملابس السوداء، أحب الناس المحترمين Gentlemen ثم يختم قائلاً: «بكل صراحة، تدخل اللويدز إلى كيانك. وعندما تصبح عضواً في اللويدز تكون قد أصبحت من اللويدز إلى الأبد».

Frankly, Lloyd's gets into you. Once you're A Lloyd's man, you're A Lloyd's man Forever.

إعداد يوسف حداد
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
الإدارة المالية

* موجز تقرير نشرته مجلة Time الأمريكية في عددها الصادر في ٢١ /شباط/ ٢٠٠٠ والتقرير على خطورة ما احتواه يعكس جملة من الحقائق. وقد لا يكون غريباً إذا كان يعكس بعض وقائع الصراع الاقتصادي.

# إعادة التأمين لفرع التأمين الإجباري للسيارات

محمد امساعف

مدير إدارة الاتفاقيات

شركة أريج لإعادة التأمين

لا يمكن ذكر التأمين الإجباري على السيارات في معظم الحالات وغض النظر عن كونه مصدر هم متزايد لشركات التأمين وإعادة التأمين بسبب التدهور المستمر لنتائج هذا الفرع. ونسمع من حين لآخر عن صعوبات كبيرة تواجهها شركات التأمين المباشر، حيث أدت الخسائر المتراكمة من هذا الفرع إلى وضع عدد من الشركات تحت التصفية، كما أن المعيدين ليسوا بمنأى عن المتاعب الناتجة عن خسائر هذا الفرع، وأذكر بالخصوص من يتلقون حصصاً إلزامية عالية.

وسأحاول من خلال هذه الورقة إلقاء الضوء على مشاكل هذا الفرع والحلول المقترحة من وجهة نظر معيدي التأمين انطلاقاً من المحاور الأربعة التالية:

١ ـ تغطيات إعادة التأمين لفرع السيارات: الاتفاقيات النسبية والغير النسبية والحلول الأنسب في الظروف الحالية لسوق إعادة التأمين الدولية.

٢ ـ تأثير القوانين ودور المحاكم في تحديد التعويضات وتأثيره على مبالغ التعويضات وبالتالي على كلفة إعادة التأمين.

٣ ـ صعوبة تقدير التعويضات عن الحوادث التي لم يبلغ عنها (IBNR) وصعوبة التنبؤ بمعدلات التضخم وتأثير هذه العوامل على تسعير اتفاقيات إعادة التأمين لفرع السيارات.

٤ ـ البحث عن الحلول التي توفر التغطية المناسبة بالسعر المناسب واستعمال الحاسب الآلي لتقييم الحلول المختلفة.

يجدر بنا أن نتساءل أولاً إذا كان من اللازم إعادة تأمين هذا الفرع وذلك في ظل العوامل الآتية:

- الحجم الكبير لأقسام الفرع وانتشار الخطر على كل أنحاء البلد بعكس الأخطار الصناعية التي ترتكز في مناطق محدودة.
- تجانس المحفظة المكونة من أخطار متشابهة إلى حد كبير ولا تتجاوز حدود المسؤولية المبالغ المنصوص عليها في القانون.
- قدرة معظم شركات التأمين على تحمل الأضرار الناتجة عن الحادث الواحد وخصوصاً الشركات ذات مركز مالي قوي مثل الشركات الليبية التي تتمتع برأس مال عالٍ مقارنة بشركات عربية أخرى.

لا شك أن ما سبق يمثل جل عناصر الاستقرار ويرشح فروع التأمين التي تتوفر على هذه الميزة لنسبة عالية من الاحتفاظ إن لم يكن احتفاظاً كلياً والاستغناء عن إعادة التأمين أمراً ضرورياً لتحقيق توازن أفضل لنتائج الشركات وحمايتها من التقلبات والخسائر الغير المرغوب فيها، وهذه العناصر هي:

- المسؤولية الغير المحدودة التي لا يمكن تركها بدون تغطية دون مخاطرة.
- عدم وجود ضوابط في الوقت الحالي لمبالغ التعويضات الصادرة عن المحاكم.
- تأثير التضخم المالي على مبالغ التعويضات.
- تطور عقلية المتضررين من حوادث السير ومطالبتهم بمبالغ أكبر ودور المحامين والجهاز القضائي في هذا المجال.

لقد تم تحويل جزء من مخاطر فرع السيارات منذ بداية هذا القرن عن طريق إعادة التأمين، وكمعظم الفروع فقد كانت الاتفاقيات النسبية وإعادة التأمين الاختيارية الطرق الأكثر استعمالاً في البداية ولا زالت تزاول في بعض الأسواق إلى يومنا هذا ولكن ارتفاع عدد الخسائر ونسبة التعويضات من الأقساط إلى معدلات تفوق المائة

(١٠٠٪) أدت بالمعيدين إلى التخلي عن الاتفاقيات النسبية واللجوء إلى تغطيات تجاوز الخسارة ورغم أن هذه الأخيرة لا تحمي الشركات المسندة من عواقب زيادة عدد التعويضات الصغيرة التي تدخل في نطاق الاحتفاظ أو ما يعرف بـ «التحمل» إلا أنها تساهم في استقرار نتائج المحفظة بتحويل عبء الخسائر الكبرى لمعيدي التأمين.

وقد تطورت اتفاقيات تجاوز الخسائر لتشمل بنوداً تخص هذا الفرع ونذكر منها ما يلي:

## بند مؤشر غلاء المعيشة (Index Clause)

يهدف هذا البند إلى توزيع عادل لآثار التضخم على التعويضات التي لا تسدد إلا بعد مرور سنين عديدة تتضاعف فيها المبالغ المدفوعة بسبب التضخم. ويجري ربط كل من مبلغ التحمل ومسؤولية معيدي التأمين بمعدلات التضخم إذا تحققت زيادة تفوق نسبة متفق عليها (١٠٪ في العديد من الحالات)، ورغم أن هذا البند يزيد من المبالغ التي تتحملها الشركة المسندة إلا أنه يزيد أيضاً من حدود مسؤولية معيد التأمين ويحمله مبالغ أكبر.

## بند تغير القوانين (Change Ik Law Clause)

قد تتغير القوانين التي تنظم مبالغ التعويض عن الحوادث الناتجة عن استعمال السيارات وترفع القوانين الجديدة المبالغ المستحقة للمتضررين. ويهدف البند المذكور هنا لحماية معيدي التأمين من آثار تغييرات لم يأخذوها بعين الاعتبار عند تحديد أسعار إعادة التأمين. ويتلخص مفعول هذا البند في إبقاء المبلغ المستحق عن كل حالة في مبلغ مماثل لما كانت ستبقى عليه لو لم تصدر القوانين الجديدة، إلا إذا اتفق الطرفان على إعادة تحديد شروط الاتفاقية وخصوصاً إعادة النظر في تسعيرها من طرف المعيد في ضوء تأثير القوانين الجديدة.

## بند الاختصاص القضائي المحلي (Local Jurisdiction Clause)

يهدف هذا البند إلى جعل التعويضات خاضعة لقوانين البلد الذي وقع فيه الحادث ويعني هذا غالباً في البلد الذي تعمل فيه الشركات المسندة.. والغاية الأساسية من هذا البند هي تفادي لجوء المتضررين من حوادث السير إلى المحاكم الأمريكية ومثيلاتها التي تحكم بمبلغ لا يمكن لأسواق التأمين في الدول النامية أن تتحملها ولا يرغب معيدو التأمين في تغطيتها ضمن الشروط المعتادة في الدول النامية.

قبل التطرق إلى أنواع أخرى من تغطيات إعادة التأمين لهذا الفرع أود أن أقف عند جوانب هامة لعملية إعادة التأمين وهي انتقاء المعيدين المشاركين في التغطية وبند الإبدال أو حلول الشركة المسندة محل المعيدين بعد دفعهم للمبالغ المستحقة منهم عن كل المسؤوليات المتبقية، وهذان الجانبان مرتبطان ببعضهما البعض.. أما بالنسبة لانتقاء المعيدين فالأفضل أن تعتمد الشركة المسندة على المعيدين ذوي المركز المالي القوي حتى لو اقتضى الحال دفع أقساط أعلى مما يقبل به غيرهم.. أما إذا تم الإسناد لمعيدين أقل تصنيفاً أو ذوي مركز مالي أضعف، فالأنسب أن تنظر الشركة المسندة في إمكانية الحلول محل من ترى أنهم قد لا يستمرون في التعامل أو يضعفون إلى حد عدم الوفاء بالتزاماتهم كاملة، لكن عملية الحلول هذه تتطلب موافقة الطرفين عليها إذ لا نجد في معظم الاتفاقيات بنداً في هذا الصدد.. وقد يكون من المفيد إضافة مثل هذا البند مستقبلاً مع إبقاء الصلاحية للشركة المسندة في استعماله أو عدم الاستفادة منه.

ربما يتساءل البعض هنا لماذا لم أتطرق من قبل إلى تغطيات وقف الخسائر (Stop Loss) كحل أمثل لإعادة التأمين لفرع السيارات وخصوصاً لكونها تحدد الخسائر المحتفظ بها في نسبة معينة من الأقساط، السبب هو أنني لم أعرف خلال (٢٢) سنة التي قضيتها في هذه المهنة حالة واحدة حصلت فيها شركة مسندة على هذا النوع من التغطية لفرع السيارات.. ولا شك أن مثل عدم قدرة الطرفين على التنبؤ بالحد

الأقصى الذي ستصل إليه نسبة التعويضات للأقساط وربما صعوبة تسعير هذه التغطيات في ظل هذه الظروف قد أدت بالشركات المسندة والمعيدين إلى عدم استعمال هذا النوع من التغطية.

ويظهر حالياً أن معظم معيدي التأمين سيبقون متمسكين بتغطيات تجاوز الخسارة في ظروف السوق الحالية إلا في الحالات التي يكون فيها فرع السيارات مربحاً، وهذا يتم غالباً بإضافة التأمين الشامل إلى التأمين الإلزامي، وحينئذ قد يعرف المعيدون هنا اتفاقيات نسبية، وقد تكون هذه الأخيرة مفيدة لشركات صغيرة الحجم ورأس المال لكن من الأفضل أن يعاد تأمين هذا النوع عن طريق اتفاقيات تجاوز الخسارة وتحتفظ الشركة بالأرباح بدلاً من مشاركة المعيد فيها إذا كانت محفظة الشركة كبيرة وكان مركزها المالي قوياً مثل ما هو الحال بالنسبة للشركات الليبية.

هناك أنواع أخرى من تغطيات إعادة التأمين غير التقليدية وأقصد منها التغطيات التي تتكون من مزيج من التمويل وإعادة التأمين مثل Finite Risk.

لكن هذا النوع غير مناسب بالكامل لفرع يتميز بالمسؤولية الغير المحدودة حيث أن تغطيات الخطر المحدودة Finite Risk لا تغطي الجانب الغير المحدود للمسؤولية كما لا يرغب المعيدون في تغطية الجانب الأدنى حيث تكون نسبة احتراق التغطية عالية (Burning Level).

وبما أن القوانين السارية المفعول وجهاز القضاء والمحامين من العوامل المؤثرة على نتائج هذا الفرع وخصوصاً على التعويضات التي تتطلب إعادة التأمين وتؤثر على أسعارها فقد ارتأيت تخصيص جزء من هذا العرض لهذا الجانب.

تواجه الشركات المسندة حالياً ومعها معيدو التأمين عنصر استقلال جهاز القضاء في تحديد التعويضات في ظل قوانين لا تنص على الحد الأقصى للتعويض في كل حالة. ويزيد المشكلة تفاقماً عدم تمكن الشركة المسندة من رفع أسعار التأمين الإلزامي التي

عادة ما تكون تحت رقابة السلطات، ومع مرور السنين تزيد حالة عدم التوازن سوءاً وتصبح شركات التأمين مهددة بالإفلاس.. وقد شهدت شخصياً حدوث هذا الأمر في أحد بلدان الاتحاد المغاربي وهو بلدي الأصلي المغرب حيث وضعت خمس شركات تأمين تحت التصفية سنة ١٩٩٥م بسبب الخسائر المتراكمة من فرع التأمين الإلزامي على السيارات.

أما معيدو التأمين فقد يجدون أنفسهم بين نارين بعد ما حددوا أسعار إعادة التأمين في ظروف مستقرة، مع الاعتقاد أن تطبيق القوانين السارية سيستمر على ما هو عليه دون تغير.. ويأتي الضرر من إصدار أحكام بمبالغ تفوق حدود تحمل الشركة المسندة مما يضع معظم الأعباء على المعيد، وقد لا يكون للشركة المسندة دافعاً خصوصاً في الحالات القديمة التي انتهت فيها العلاقة بين الطرفين ووصل احتراق الاتفاقية إلى الحد الأعلى لنسبة الأقساط للدفاع عن حق المعيد، وبالتالي تزيد الخسائر التي يتحملها المعيد.. والجانب الثاني الذي يتضرر منه المعيد هو أثر التضخم الذي سأتطرق إليه فيما بعد.

ورغم تحول جزء كبير من الأعباء إلى المعيد فيما يخص السنوات الماضية إلا أن دوام العلاقة بين الشركة المسندة والمعيد يجعل الشركة المسندة تتحمل جزءاً من الأعباء بطريق غير مباشر، وذلك بزيادة الأسعار وإدخال عنصر لاسترجاع جزء من خسائر الماضي والاحتياط لخسائر المستقبل.. وتختلف نسبة الزيادة باختلاف ظروف الأسواق وعلاقة المعيد مع الشركة المسندة بالإضافة إلى ما يتوقعه المعيد من مغالاة في مبالغ التعويضات..

وغالباً ما تساهم علاقة المعيد مع الشركة المسندة في تخفيف الأعباء خصوصاً إذا كانت أعمال إعادة التأمين للفروع الأخرى مربحة.

وفي مثل هذه الظروف لا يسع معيدو التأمين إلا أن يضموا أصواتهم لصوت الشركات المسندة لوضع جداول تحدد المسؤوليات والمبالغ المستحقة في كل حالة كجزء من القوانين التي تحكم هذا الفرع.. وبإمكان المعيد أن يساعد في وضع مثل هذه الأحكام ويطلع الأسواق التي تشكو من مثل هذه المعضلة بما يتم في أسواق أخرى إن لم تكن سلطات المراقبة مطلعة على ما يحدث في بلدان أخرى.. ولا أشك لحظة في أن قطاع التأمين في الجماهيرية على معرفة تامة بالقوانين التي اتخذها المغرب منذ سنة ١٩٨٤م لوضع جداول لتعويض الأضرار الجسمانية المترتبة عن حوادث السير.. وقد مهد القانون الطريق لإجراءات أخرى اتخذت لتقويم أوضاع هذا الفرع، وأذكر منها موافقة سلطة الرقابة على زيادات متتالية لأسعار التأمين بعدما اتضح أن شركات أخرى قد تلقى مصير الخمس شركات التي وضعت تحت التصفية إن لم تسمح السلطات بزيادة الأسعار.

ويعتبر استقلال القضاء في تحديد مبلغ التعويض أحد العناصر الرئيسية التي تساهم في تفاقم مشكلة التعويضات المستحقة عن الحوادث التي لم يبلغ عنها (IBNR) إذ لا يمكن للشركة المسندة أن تتنبأ بالمبلغ النهائي الذي ستقره المحاكم في حالات لا تدعو أحياناً لوضع احتياطيات كبيرة وبالتالي لا يسع المعيد إلا أن يبني احتياطياته على أساس تجربته في السنوات الماضية ويتعامل مع هذه المشكلة بنفس الطريقة حين وضع اتفاقيات تجاوز الخسارة.

ويزيد الأمر تعقيداً عنصر التضخم مع طول المدة التي تبلغ سنوات عديدة قبل أن تبدأ المحاكم نهائياً في بعض التعويضات.

ويتجلى الدور السلبي للتضخم في كونه أحد العناصر التي تحجب عن معيدي التأمين ورؤية الحالات التي قد تنتهي بمطالبات في إطار التغطية رغم وجود بند إخطار المعيد بالتعويضات التي تصل إلى ٧٥٪ أحياناً ابتداءً من ٥٠٪ من مبلغ التحمل،

ونتيجة لهذه العوامل يضطر المعيد للاعتماد على إحصائيات السنوات الماضية وتطورها ليضع نموذجاً لتطور التعويضات من اجل وضع سعر لاتفاقية تجاوز الخسارة.

رغم ما سبق ذكره من عقبات لتوفير البيانات الإحصائية التي يمكن أن يعتمد عليها لتحديد اسعار اتفاقيات تجاوز الخسارة لهذا الفرع، فقد استطاع معيدو التأمين والشركات المسندة الاستمرار في استعمال هذا النوع من التغطية في معظم الحالات، وسعياً وراء تحديد العناصر الأساسية لتوفير التغطية المناسبة بالسعر المناسب أود أن أذكر ما يلي:

١ ـ إطلاع المعيد على تكوين المحفظة لفرع السيارات وخصوصاً نسبة الأقساط الآتية من الفئات ذات الخطورة الأكبر مثل سيارات النقل العام ونقل البضائع أو الدراجات النارية وسيارات الأجرة في بعض البلدان.

٢ ـ تفاصيل التعويضات للسنين الماضية وتطورها.

٣ ـ معدل مدة سداد التعويضات.

٤ ـ التعويضات التي تسدد دون التأثر بالتضخم أو حرية المحاكم في تحديد التعويض مثل نظام الدية في بعض الدول العربية.

٥ ـ تحديد مبلغ التحمل للشريحة الأولى من التغطية في مستوى يجنب تبادل الأموال بين الشركة المسندة والمعيد بدون فائدة تذكر لأي منها، وأعني هنا تحديد التحمل في مستوى متدن جداً بدفع المعيد إلى رفع أسعاره إلى مستوى يجعل الشركة تدفع بنفسها مسبقاً.

٦ ـ تحديد شرائح التغطية بشكل يجعل الشرائح المعرضة للاحتراق تدفع أكثر ويقلل مما يدفع عن الشرائح العليا.

وبتوفر هذه العناصر يمكن للشركة المسندة أن تتوقع تغطيات بسعر أنسب وأن توفر أحياناً من المصاريف الإدارية المتعلقة بإشعار المعيد بالتعويضات التي كانت تدخل في تغطيات بتحمل متدني مع حماية الشركة من عواقب توقف أو تصفية بعض المعيدين.

# التأمين التعاوني وتطبيقاته

عادل الرميح*

## أ ـ أهمية التأمين في المجتمع:

إن مجرد العلم بوجود التأمين كضمان لتوفير التعويضات المالية عن الخسائر الناتجة بسبب وقوع أخطار معينة سوف يخفف من درجة القلق والخوف التي تنتاب الأفراد بسبب احتمال وقوع تلك الأخطار. ويشعر المجتمع عموماً بالأمان وراحة البال، وهي ميزة مهمة للغاية للأفراد والمؤسسات العاملة في المجتمع.

كما يقوم التأمين بدور المحفز لقيام الأعمال والمشاريع من خلال جمع رؤوس الأموال واستثمارها في الجانب المنتج من العمل بدلاً من الاحتفاظ بها تحسباً لأي طارىء.

وبالتالي فإن المؤسسات الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة سوف تستطيع أن تستثمر أموالها في أوعية استثمارية طويلة الأجل بمعدل استثماري عالي المردود. لذلك يمكن اعتبار قسط التأمين الذي تدفعه أية شركة أو مؤسسة على أنه (خسارة) مؤكدة لكن مقابل ذلك تستطيع هي مواصلة أعمالها الاستثمارية وهي تعلم يقيناً بأن لديها غطاء تأميني ضد بعض الأخطار التي قد تواجهها في المستقبل، وفي ظل هذا الأمان تستطيع المؤسسة تنمية أعمالها ومشاريعها بكل ثقة.

ومن الأمور الهامة التي يوفرها التأمين في المجتمع هو التحقق من سلامة وسائل الحماية والسيطرة على المخاطر المحتملة الوقوع ومن شأن ذلك تخفيض معدلات الهدر الاقتصادي الذي يحدث بسبب الإهمال.

---

* عادل إبراهيم الرميح: مدير إدارة التأمين في وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت.

كما أن للتأمين دور هام في تشجيع الاستثمار من خلال المبالغ المالية الكبيرة المتوفرة من خلال الفارق الزمني بين استلام الأقساط ودفع التعويضات.

وتستفيد الحكومات عادة من استثمار شركات التأمين في شراء سندات حكومية تستخدمها الحكومات في تمويل مشاريعها.

## ب ـ التأمين التعاوني :

يقوم هذا النوع من التأمين على فكرة مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية في شركة التأمين (ويقصد بهم حملة الوثائق) أو المؤمن لهم في توزيع الخطر المتوقع أن يتعرضوا له فيما بينهم، بحيث لا يتحمل أي منهم إلا بقدر ما يدفعه من اشتراكات (أقساط) لشركة التأمين. وبالتالي فإن المؤمن لهم يتعاونون في تحمل خطر أكيد سوف يتعرض له جزء منهم بدلاً من أن يتحمل أحدهم الخطر الممكن بأكمله ويعرض نفسه وماله للضياع. وهي الفكرة الأساسية لمفهوم (التأمين) القائمة على التعاون في التصدي للأخطار المحتملة.

واستكمالاً لهذه الفكرة فإنه عند نهاية السنة المالية للشركة، وبناء على الحسابات التأمينية الخاصة بكل خطر على حدة، فإن حققت الشركة فائضاً من أعمال التأمين بعد سداد كافة التعويضات والإلتزامات التأمينية الأخرى، فإن صافي الفائض التأميني سوف يوزع بين حملة وثائق التأمين والشركة المديرة بحيث يكون لحملة الوثائق النصيب الأوفى.

أما إذا كان صافي الفائض التأميني بالسالب، وهذا يعني تحقق خسارة في أعمال التأمين لتلك السنة المالية فإن الشركة سوف تقرض حسابات المشتركين ما يعوض هذا النقص (الخسارة) بقرض حسن يتم استرداده خلال سنوات مالية لاحقة من حسابات المشتركين يكون فيها صافي الفائض التأميني موجباً (رابحاً).

إذن، فإن التأمين التعاوني يخلص في النهاية إلى تعاون مساهمي الشركة مع حملة وثائق التأمين في السراء والضراء كما أن التأمين التعاوني يتميز بعنصرين هما: الأمان والإدخار. الأمان من خلال مفهوم التأمين العام والإدخار من خلال استرداد بعض مبالغ الاشتراكات السنوية (الأقساط).

## أهم نقاط الاختلاف بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري:

يمكن لنا أن نوجز ذلك بالآتي:

**أولاً: فصل الحسابات المالية ضمن الشركة الواحدة:**

في شركات التأمين التعاوني، فإنه لا بد من الفصل الواضح والحقيقي في ميزانيتها وسجلاتها بين حسابات مساهمي الشركة (حسابات المساهمين) وحسابات المشتركين (المؤمن لهم) بكافة تفاصيلها التأمينية حيث تعتبر شركة التأمين التعاوني بمثابة (المدير) لنشاط التأمين وبالتالي فالذمة المالية يجب أن تكون منفصلة بين أموال الشركة وأموال المؤمن لهم (النشاط التأميني). وعليه فإن الشركة سوف تحصل على نصيب من صافي الفائض التأميني الذي يتشكل سنوياً من عمليات التأمين بعد القيام باستقطاع كافة المصروفات والتكاليف اللازمة. أو تتحمل الخسارة في حال حدوث خسارة في هذا الجانب. ولا شك أن الحال يختلف في شركات التأمين التجاري حيث أن كافة أموال الشركة (بما فيها أقساط التأمين) هي أموال تعود إلى مساهمي الشركة ولا يوجد حق للمؤمن لهم إلا في حدود التعويضات المدفوعة لهم أو تلك المبالغ المحجوزة لاعتبارات تأمينية فنية احتياطاً لالتزامات مستقبلية أو مايسمى في علم التأمين بالاحتياطيات الفنية (Technical Reserves).

**ثانياً: صافي الفائض التأميني:**

وهو المحصلة النهائية السنوية للحساب المالي الخاص بعمليات هيئة المشتركين أو المؤمن لهم، حيث تشتمل إيراداته على صافي الأقساط المكتسبة الناتجة من عمليات

التأمين (بعد طرح حصة معيد التأمين) مضافاً إليه أية إيرادات خاصة بالنشاط التأميني (عمولات واردة) مضافاً إليه عوائد الاستثمار الخاصة بأموال التأمين.

بينما تتكون مصروفاته من: صافي التعويضات المدفوعة واحتياطيات التعويضات تحت التسوية واحتياطيات تعويضات للأخطار السارية لوثائق التأمين مضافاً إليها أية مصروفات خاصة بالعمولات. كما يضاف لما سبق حصة هيئة المشتركين من مصروفات الشركة الإدارية والتسويقية واحتياطيات قانونية أخرى.

وبالتالي، فإن حصيلة طرح جانب الإيرادات من المصروفات في نهاية الأمر سنوياً سوف ينتج عنه ما يسمى بـ (صافي الفائض التأميني) وهو الفائض المالي لنشاط التأمين القابل للتوزيع على حملة وثائق التأمين وعلى المساهمين في الشركة.

ثالثاً: طرق استثمار الأموال:

تسعى شركات التأمين التعاوني إلى استثمار أموالها وأموال المؤمن لهم (أقساط التأمين وبقية العمولات) في مشاريع شرعية تعود بالخير عليها وعلى حملة الوثائق.

رابعاً: عدم الدخول في تأمينات مشبوهة:

ويقصد بذلك الحذر من القيام بأية تغطيات تأمينية مشبوهة لأنشطة وأصول مخالفة للقانون العام من خلال التأكد من الأنشطة والأصول المراد تأمينها بصورة ميدانية وأكيدة.

خامساً:

وجود هيئة شرعية للرجوع إليها في بعض الأمور كما يمكن الإستعانة بالجهات الرسمية (وزارة الأوقاف) في أخذ المشورة.

## جـ ـ تطبيق التأمين التعاوني :

سوف نتطرق الآن إلى مثال توضيحي إلى الحالة العملية التي يمكن أن يكون عليها هذا النوع من التأمين:

**أولاً** : يفضل أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق الأغراض المزمع تحقيقها بحيث لا يقل عن (١٠) ملايين دينار مثلاً حيث أنه من الأهمية بمكان توافر السيولة في بداية عمل هذا النوع من شركات التأمين.

**ثانياً** : تمسك الشركة حسابات مالية منفصلة تخص المساهمين وأخرى تخص المشتركين (حملة وثائق التأمين).

**ثالثاً** : الفائض التأميني الخاص بحساب المشتركين في نهاية كل سنة مالية يمثل كافة الإيرادات المتحققة من عمليات التأمين المباشر وإعادة التأمين مخصوم منها التعويضات المدفوعة والمصروفات اللازمة لتنفيذ عمليات التأمين وإعادة التأمين.

**رابعاً** : تستقطع الاحتياطيات القانونية اللازمة (المال الواجب بقاؤه في الكويت ووديعة القانون) والاحتياطيات الفنية الأخرى الخاصة بعمليات التأمين من الفائض التأميني ويصبح بذلك ما تبقى يمثل صافي الفائض التأميني.

**خامساً** : يتم توزيع نسبة (لا تقل مثلاً عن ٥٠٪) من صافي الفائض التأميني على هيئة المشتركين (حملة وثائق التأمين والمستفيدين من الوثائق). وفي هذا يمكن التفرقة بين من تم تعويضه ومن لم يتم له ذلك. كما أن في هذا التوزيع مجال منافسة بين شركات التأمين التعاوني المماثلة.

**سابعاً** : يمكن توزيع النسبة الباقية من صافي الفائض التأميني على احتياطيات تأمينية أخرى أو إعادة استثماره في نواحي استثمارية متعددة.

**ثامناً** : يتم سداد أي عجز في حسابات هيئة المشتركين (إن وجد) من الاحتياطات الفنية الخاصة بعمليات التأمين وفي حالة عدم كفايتها يكون سداد العجز (إن وجد) بالإقتراض قرضاً حسناً (بدون فوائد) من حساب المساهمين على أن يسدد هذا القرض من الفائض التأميني خلال السنوات المقبلة.

## جدول يوضح صافي الفائض التأميني وطريقة تكوينه

| الإيرادات | المصروفات |
|---|---|
| صافي الأقساط المكتتبة<br>+<br>إيرادات عمولة | صافي التعويضات المدفوعة<br>+<br>احتياطيات تعويضات تحت التسوية<br>+<br>احتياطيات أخطار سارية<br>+<br>مصروفات عمولة |
| الفائض التأميني | |
| +<br>عوائد الاستثمار الخاصة بأموال التأمين | -<br>حصة من المصروفات الإدارية والمالية والتسويقية للشركة واحتياطيات قانونية أخرى |
| صافي الفائض التأميني<br>(الفائض المستحق للتوزيع على حملة الوثائق والمساهمين) | |

# التكتل التأميني الإقليمي
# لمواجهة استحقاقات الجاتس
# (برنامج عمل خليجي) *

الدكتور مصطفى رجب

في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن العالمية (ولا أقول العولمة) فإن الواقع الدولي يتجه أكثر فأكثر نحو التكتل الإقليمي. أي أنه في الوقت الذي نشهد فيه اندفاعاً نحو تحرير التجارة والاستفادة من التكنولوجيا باتجاه عالمية الإقتصاد فإننا نرى من جهة أخرى اندفاعاً حاداً باتجاه الإقليمية وبشكل خاص فيما بين الأقطار المتقدمة.

فالسؤال الذي يدور الآن هو: ما هو العالم الذي يتشكل الآن؟ هل هو العالم المنقسم اقتصادياً إلى ثلاث أو أربع مجاميع إقليمية كالإتحاد الأوروبي ومجموعة النافتا ومجموعة الأسيان وتمارس كل منها إجراءات تمييزية ضد الاخر وتعتمد العلاقات فيما بينها على القوة الإقتصادية المفضية أحياناً إلى حروب اقتصادية؟ أم عالم قائم على مجموعة قواعد تراعى فيها مصالح الشعوب الأضعف اقتصادياً في إطار عالم يتكامل شيئاً فشيئاً؟.

وها هي تقارير منظمة التجارة العالمية لسنة ١٩٩٨ تبدي نوعاً من القلق في تنامي الاتجاهات الإقليمية من ناحية أن التمييز في التعامل سيكون هو القاعدة (وليس الاستثناء) في العلاقات الدولية.

فإذا كان الوضع كذلك، وهو كذلك، فما هو مصير الدول التي لم تنضم إلى تكتل إقليمي؟، ففي الوقت الذي تنخرط الدول المتقدمة في تكتلات اقتصادية متماسكة نرى

---

* من المحاضرات التي قدمت في إطار النشاط الثقافي للمؤتمر العام الثالث والعشرين للإتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٧-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠م.
وقد اضطرنا لإجراء بعض الاختصارات البسيطة التي نأمل أنها غير مؤثرة على محور الموضوع الرئيسي أو أهميته بسبب طول المحاضرة، وحرصنا على تقديمها فوق صفحات «الراقد العربي».

العديد من الدول النامية (من بين الـ ١٣٥ دولة التي شاركت في مؤتمر سياتل ١٠٥ دول نامية) والعديد من الدول العربية تسارع للإنضمام إلى الجات ومنظمة التجارة العالمية دون أن تمر من خلال تجمع إقليمي قائم أو ممكن أن يقوم. بل إن بعضها اتخذ إجراءات عملية نحو تحرير التجارة قبل دراسة الإمكانيات المتاحة للوقاية من محاذيرها عن طريق التكتل الإقليمي القائم أو المتاح.

## التحديات أمام العالمية :

العالمية نظام اقتصادي جديد يقوم على أساس إعطاء الأولوية للسوق وليس للحكومات في تشكيل الوضع الإقتصادي وتحقيق النتائج الإقتصادية. فالحكومات، حسب النظام الجديد، لا يفترض فيها أن تتدخل إلا في الحالات الخاصة التي لا يبدي فيها السوق الفعالية المطلوبة.

الإنتقال من الجات إلى منظمة التجارة العالمية يعني تحقيق نقلة نوعية مهمة، فالجات حتى نهاية سنة ١٩٩٤ لم تكن أكثر من تنظيم متعدد الأطراف ذي آثار محدودة ولا ينطبق إلا على تجارة السلع ويخلو من قوة قانونية فعالة. أما منظمة التجارة العالمية فهي منذ مطلع ١٩٩٥ منظمة دولية بكل معنى الكلمة وذات سلطة قانونية واختصاصها يتجاوز تجارة السلع إلى الخدمات والملكية الفكرية. وبالتالي فإن هذه المنظمة تشكل الإطار القانوني للعالمية.

التحدي الأكبر أمام المنظمة العالمية للتجارة هو كيفية حماية مصالح الدول النامية. صحيح أن بعض النصوص أشارت إلى الوضع الخاص للدول النامية، إلا أن خضوع هذه الدول لنفس القواعد والضوابط التي تخضع لها الدول المتقدمة ينطوي على معاملة غير عادلة.

ولقد أبدت الدول النامية بشكل خاص مخاوف عديدة من النتائج السلبية التي قد تترتب على التطبيق الشامل لأحكام الجات والجاتس. وقد أدت هذه المخاوف

بالإضافة إلى تعارض المصالح فيما بين الدول المتقدمة نفسها إلى فشل مؤتمر سياتل (٩٩/١١/٣٠ - ٩٩/١٢/٣).

فتحرير التجارة دون وضع قواعد معينة للمنافسة قد يؤدي إلى القضاء على الهيئات الصناعية والخدمية في الدول النامية. ولذلك يدور الحديث الآن عن ضرورة وجود قانون دولي للمنافسة، وهل من الملائم إيجاد سلطة دولية للرقابة على المنافسة ولإصدار قواعد جديدة أو أن تترك الرقابة والإجراءات التي تتخذ بصددها للسلطات المحلية.

كما أن قواعد العمل والبيئة والأمور النقدية والاستثمارات هي مواضيع جديدة يفترض بالمنظمة العالمية أن تواجهها بشكل يوفر على الأعضاء، وخصوصاً الدول النامية، المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن ترك مثل هذه الأمور دون ضوابط. وأبسط مثل على ذلك أن مصدري الخدمات المالية يمكن أن يخلقوا حالة من عدم الاستقرار المالي إذا قاموا بإدخال وإخراج الرساميل بشكل عشوائي لا هدف لهم سوى تحقيق أقصى قدر من الأرباح وخصوصاً إذا كانت أجهزة الرقابة على الخدمات المالية ليست بالمستوى الذي يستطيع ضبط الأمور.

لكل ذلك، فليس غريباً أن تتعالى بعض الأصوات في الدول النامية مطالبة بتمديد المدد المنصوص عليها في اتفاقية الجاتس وذلك لتمكين هذه الدول من الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الاستحقاقات الواردة في الاتفاقية.

و لم يكن مدير عام منظمة التجارة العالمية مقنعاً حينما قال قبيل افتتاح أعمال الاجتماع الوزاري للمنظمة في سياتل «أن العالمية أصبحت كبش فداء لجميع الأمور التي لا نحبها في هذا العالم»، فتحرير التجارة دون ضوابط ينتج، كما حصل بالنسبة لبعض الدول، مشاكل اقتصادية واجتماعية تضاف إلى مشاكلها السابقة.

## القسم الأول

## الأسس التي بنيت عليها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) وتطبيقاتها في مجال التأمين

تقوم اتفاقية الخدمات على مجموعة من القواعد الدولية المعترف بها من قبل الدول الأعضاء في الإتفاقية والتي من شأنها تسهيل مهمة موردي الخدمات من أجل تقديم خدماتهم عبر الحدود الوطنية دون حواجز حمائية أو عقبات إدارية غير مسموح بها أو لم يتم إدراجها في جداول الإلتزامات المقدمة من قبل الدول الأعضاء.

وبالنظر للميزة النسبية التي تتمع بها شركات ومؤسسات الخدمات بشكل عام (والخدمات المالية بشكل خاص) التابعة للدول المتقدمة فإن قطاع الخدمات في الدول النامية قد يتعرض للخطر في حالة فتح الأبواب على مصاريعها وخلال فترة قصيرة.

لقد استطاعت الدول النامية إدخال بعض الضوابط في الإتفاقية من أجل حماية مصالحها وبالتالي فلا بد من الاستفادة من تلك الضوابط وهي تتلخص كالآتي:

١ ـ الإستفادة من الإستثناءات التي أدخلت على العديد من مبادئ اتفاقية الخدمات كما سنرى فيما بعد.

٢ ـ تدعيم وتطوير الشركات والمؤسسات الوطنية من أجل جعلها قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الآتية من الخارج.

٣ ـ الإنفتاح التدريجي لقطاع الخدمات بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار درجة تطور قطاع الخدمات في الدول النامية.

دخلت اتفاقيات الجات دورة أورغواي حيز التنفيذ في ١٩٩٥/١/١ وتم معها بدء العمل في اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وقد احتوت الاتفاقية الخاصة بالخدمات (المتفرعة عن الاتفاقيات الأصلية) على العديد من المبادئ أهمها ما يلي:

## ١ ـ مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية (Most-Favoured Treatment):

يعد هذا المبدأ التطبيق العملي لأحد أركان اتفاقية الخدمات والقاضي بعدم جواز التمييز في المعاملة بين أطراف العلاقات الدولية.

فالمعاملة التفضيلية التي يمنحها أي عضو في مجال تجارة الخدمات لعضو آخر يجب أن تعمم لتشمل باقي الأعضاء (المادة الثانية من الاتفاقية). فالإمتياز الذي يمنح لدولة أخرى تستفيد منه باقي الدول Favour one Favour all. ومن الجدير بالذكر أن المادة نفسها سمحت للدول الأعضاء بالخروج على هذا المبدأ ولكن بشرط أن يتم إدراج هذا الخروج في الجداول الوطنية. ومع ذلك فإنه لا يجوز مبدئياً أن تتجاوز مدة الاستثناءات عشر سنوات.

ويلاحظ أن تطبيق هذا المبدأ يتم على شكل قائمة سلبيه، أي أن المبدأ يسري على كافة الخدامات فيماعدا الخدمات التي يحددها العضو في تلك القائمة.

## ٢ ـ مبدأ حرية دخول السوق (Market Access):

من شأن هذا المبدأ أن يلتزم العضو بأن يقدم للخدمات ولموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل عن تلك المنصوص عليها في الجداول الوطنية أي أنه إذا أدرج العضو نشاطاً معيناً من أنشطة الخدمات وبموجب قيود معينة في جداوله الخاصة بمبدأ حرية دخول السوق فإنه لا يستطيع بعد ذلك اتخاذ إجراءات أكثر تقييداً كالحد من عدد موردي الخدمات أوالحد من العمليات أو الحد من مجموع عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يجوز توظيفهم (المادة السادسة عشر من الإتفاقية).

ويلاحظ، لحسن الحظ، أن تطبيق هذا المبدأ يتم على شكل قائمة إيجابية أي أن المبدأ لا يسري إلا على الخدمات التي أدرجها العضو في جداوله الوطنية.

**٣ ـ مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment):**

وهو مبدأ مكمل لمبدأ حرية دخول السوق وتكريس عملي لما يسمى بالعالمية حيث يقضي بوجوب معاملة الخدمات الأجنبية وموردي الخدمات الأجنبية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك المقدمة من قبل مقدمي الخدمات الوطنيين (المادة السابعة عشرةمن الاتفاقية).

ويلاحظ، مرة أخرى، أن تطبيق هذا المبدأ يتم على شكل قائمة إيجابية أي أن المبدأ لا يسري إلا على الخدمات التي أدرجها العضو في جداوله الوطنية. كما أنه من المسموح به استحداث قيود جديدة أو استثناءات جديدة على أن يتم التشاور مع باقي الأعضاء وأن يتم تعويض الدول المتضررة من هذه التعديلات.

**٤ ـ مبدأ العلانية (أو كما تمت ترجمته بالشفافية) (Transparency):**

حيث يلتزم كل عضو بأن ينشر جميع التدابير التي يتخذها والتي تتعلق بالمواضيع ذات الصلة بتنفيذ الإتفاقية أو تؤثر على تنفيذها. كما أن على الأعضاء إنشاء (مراكز استعلام) (Inquiry Points) لتوفير كافة المعلومات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالموضوع.

يتضح مما جاء أعلاه أن إتفاقية الخدمات احتوت على أسس واستثناءات ومدد تستطيع الدول النامية من خلالها حماية مصالحها بشرط أن تعمل تلك الدول على وضع الخطط المناسبة للإستفادة، بشكل خاص، من عامل الزمن أي المدة المسموح بها للخروج على المبادئ.

وبالإضافة إلى ما جاء أعلاه، هناك بعض الاستثناءات والممارسات المسموح بها والتي تكتسب أهمية خاصة وهي:

١ ـ تستفيد أطراف التكتلات الإقتصادية، من المبدأ الهام الذي أتت به إتفاقية الخدمات من أنه لا يوجد في الإتفاقية ما يمنع أياً من الأعضاء من أن يكون أو

يصبح طرفاً في إتفاق لتحرير التجارة في الخدمات (المادة الخامسة، التكامل والاقتصاد).وسنرى فيما بعد أهمية اتخاذ الخطوات العملية للاستفادة من هذا الموضوع على المستوى الخليجي قبل حلول مواعيد الانفتاح الكامل.

٢ ـ لما كانت المشتريات الحكومية من الخدمات (بما فيها خدمات التأمين) لا تخضع للمبادئ المتعلقة بمعاملة الدول الأكثر رعاية أو الدخول إلى السوق أو المعاملة الوطنية فإن معنى ذلك أن حصر التعامل في هذا الجانب بشركات التأمين الوطنية بالنسبة للدول التي لم توقع على اتفاق المشتريات الحكومية كما هو الحال في الدول الخليجية لا يتعارض مع أحكام اتفاقية الخدمات.

٣ ـ إن الجداول المقدمة من قبل الدول الخليجية التي انضمت إلى اتفاقية الجاتس وهي البحرين والإمارات وقطر والكويت قد احتوت على التزامات في أضيق الحدود كما أن بعضها قد تحفظ على مبدأ المعاملة الوطنية سواء من حيث الضرائب أو ودائع شركات التأمين (كما هو الحال في قطر) أو إمكانية تملك الأجانب للأراضي والعقارات (كما هو الحال في الإمارات) أو اشتراط اقتران الانفتاح بالتدريب على التقنية الحديثة، وهو أمر يكتسب أهمية قصوى بالنسبة للدول النامية بشكل عام.

٤ ـ ولغرض الحد من النتائج السلبية التي قد تحصل جراء فتح السوق أمام الخدمات الأجنبية فإن اتفاقية الخدمات تسمح باللجوء إلى (شرط الوقاية) في حالة تعرض ميزان المدفوعات إلى اختلالات حادة.

يتضح مما جاء أعلاه أن الإتفاقية احتوت على أسس واستثناءات تستطيع الدول النامية من خلالها حماية مصالحها المتعلقة بالخدمات ومع ذلك فإنه ترد على هذا القول بعض التحفظات:

أ ـ أن بعض تلك الاستثناءات محدد بمدة معينة (عشر سنوات) (كمبدأ معاملة الدول الأكثر رعاية، ملحق المادة الثانية) أي أنه قد مضى، الآن، أكثر من نصف تلك المدة.

ب ـ يبدو أن اتجاهاً أخذ يبرز في أروقة الجاتس ومنظمة التجارة يتمثل في جعل جداول الخدمات على شكل قوائم سلبية بدلاً من القوائم الإيجابية الذي تعد به الجداول الآن وبعبارة أخرى بدلاً من أن تقول الدول في جداولها ما هي الخدمات التي تزمع تحريرها فإنها تقول ما هي الخدمات التي لا تريد تحريرها فقط والفرق واضح بين الحالتين. وهذا اتجاه يفترض بالدول النامية أن تقاومه بالنظر لخطورته من حيث اختزال الفترات الزمنية التي تحتاجها تلك الدول قبل الانفتاح الكامل.

ج ـ واتجاه آخر لا يقل خطورة عما سبق يتمثل في إمكانية مرور العمليات التأمينية عبر الحدود عن طريق الشبكات الإلكترونية (الإنترنيت) في حين أن العمليات التأمينية يجب أن تمارس في الداخل عن طريق الوجود المادي في السوق سواء عن طريق فرع أو شركة وليدة وذلك بالنظر لأهمية الموضوع من ناحية الرقابة والمنافسة والضرائب وبالتالي فلا بد من وضع خطوط دفاعية تجاه مثل هذه الممارسات.

د ـ أن التجارة العالمية ومنها تجارة الخدمات تخضع عادة لما يسمى بالإجراءات الثأرية والتي يمكن أن تنتقل من السلع إلى الخدمات وبالعكس.

وكلمة أخيرة في شأن اتفاقية الخدمات نقول أنه بالرغم من أن النتائج الفورية لهذه الاتفاقية على تحرير الخدمات محدودة في الوقت الحاضر فإن ما يلتزم به أي طرف الآن يصبح، بشكل عام، غير قابل للتغيير في المستقبل إلا من خلال المفاوضات. كما أن الاتفاقية تفترض عقد مفاوضات جديدةحيث سيتم دفع الأمور باتجاه فتح أبواب الدول النامية أكثر من ذي قبل.

لقد دلت التجارب السابقة على أن الدول النامية تتعرض أحياناً إلى ضغوط كبيرة من أجل فتح أسواقها أمام مؤسسات وشركات الدول المتقدمة كما دلت تلك التجارب على أن نشاط التأمين هو الحلقة الأضعف في المساومات الثنائية أو الجماعية.

## بعض الأرقام والمؤشرات التأمينية الخليجية:

### أولاً الأرقام:

تعمل في منطقة التعاون الخليجي (١٧٤) شركة تأمين مقسمة إلى ١١٢ شركة تأمين وطنية و٦٢ شركة أجنبية.

ويبدو أن ثلثي عدد شركات التأمين في المنطقة موجود في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ولا بد من إيراد تحفظ معين بالنسبة للأرقام الواردة في الجدول المرفق رقم (١) الذي يوضح عدد شركات التأمين العاملة في المنطقة بشأن شركات التأمين في السعودية حيث يشير الجدول إلى أن جميع شركات التأمين العاملة في هذه الدولة هي شركات وطنية في حين أن تأسيس وعمل شركات التأمين في المملكة يكتسب نوعية خاصة.

تبلغ أقساط التأمين المحققة في منطقة التعاون الخليجي حسب المعلومات المستقاة من المجموعة العربية للتأمين (أريج) كما في نهاية سنة ١٩٩٧ حوالي ٢٠٦٣ مليون دولار وحيث أن عدد سكان المنطقة يقدر بـ ٢٧,٥ مليون نسمة فإن ما يصيب الفرد الواحد من أقساط التأمين هو حوالي ٧٥ دولار أمريكي. وتأتي قطر ثم الإمارات في مقدمة دول المنطقة بهذا الشأن. ومرة أخرى فإن أقساط التأمين المحققة في كل من السعودية والإمارات تشكل حوالي ٧٠٪ من أقساط التأمين المحققة في المنطقة.

عربياً تمثل أقساط التأمين الخليجية حوالي ٣٦٪ من أقساط التأمين المحققة على المستوى العربي وأن سوقي التأمين في السعودية والإمارات تأتيان في المرتبة الثانية والثالثة بعد المغرب من حيث حجم أقساط التأمين المحققة في المنطقة العربية.

**ثانياً المؤشرات التأمينية:**

تتصف أسواق التأمين الخليجية شأنها في ذلك شأن غالبية أسواق التأمين في الدول النامية ببعض الملامح الإيجابية وتواجه في نفس الوقت بعض التحديات.

فعلى المستوى الخليجي ونتيجة لمستوى الصيانة الجيد في المشاريع الصناعية والنفطية وحسن اختيار المهندسين والمقاولين في أعمال الإنشاءات وارتفاع مستوى العناية الصحية التي توفرها الدولة وعدم تعرض المنطقة للكوارث الطبيعية كالزلازل والعواصف والفيضانات (بالرغم من حدوث بعض السيول) بل وكذلك بسبب المستوى الجيد للخطر المعنوي فإن أعمال التأمين تحقق ـ بشكل عام ـ نتائج مرضية وإن كانت أعمال تأمين السيارات تحقق في بعض بلدان المنطقة نتائج غير مرضية.

ومع ذلك فإن أسواق التأمين في المنطقة تواجه بعض التحديات الناشئة عن الظروف المحيطة بتلك الأسواق وهي كالآتي:

- تفتت محافظ التأمين بسبب ضخامة عدد شركات التأمين بالقياس إلى حجم السوق وهذا واضح للعيان في سوقي التأمين في كل من السعودية والإمارات.
- عدم التوازن في محافظ شركات التأمين حيث يلاحظ غياب الأخطار متوسطة الحجم. فتأمين السيارات يشكل حوالي ٣٣٪ من أقساط التأمين كما أن تأمين الأخطار النفطية والمشاريع الكبرى والطيران يشكل هو الآخر حوالي ٥٥٪ أخرى من حجم السوق. عدم التوازن هذا يجعل الشركات أقل قدرة على مواجهة الانحرافات في معدلات الخسائر من جهة ويؤدي إلى انخفاض أقساط التأمين المحتفظ بها حجماً ونسبة.

ولقد أدى هذا الوضع إلى أن يصل معدل أقساط إعادة التأمين المسندة من شركات المنطقة حوالي ٨٥٪ من الأقساط الإجمالية. أما إذا استبعدنا أعمال تأمين السيارات فإن هذه النسبة سترتفع إلى ما يقارب ٧٥٪.

- ضآلة محفظة التأمين على الحياة وخصوصاً لدى شركات التأمين الوطنية في المنطقة في حين أن هذا النوع من أعمال التأمين هو الأقدر على تكوين رؤوس الأموال.
- ضعف القاعدة المالية لشركات التأمين الوطنية حيث تشير المعلومات إلى أن عدداً لا بأس به من الشركات الوطنية يقل رأسمالها عن عشرة ملايين دولار أمريكي.

**ثالثاً نظرة إلى المستقبل:**

خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٨ انخفضت أسعار النفط الخام على المستوى العالمي حيث وصلت نسبة الانخفاض إلى حوالي ٣٤٪ وحيث أن النفط الخام يشكل الجزء الأكبر من صادرات دول المنطقة فإنه من الطبيعي أن تعيد حكومات المنطقة حساباتها وتعمل على ترشيد الإنفاق. وحيث أن الانفاق الحكومي ما زال هو المحرك الرئيسي لاقتصاد العديد من دول المنطقة لذلك فإنه من المتوقع أن يكون لهذا الوضع تأثير سلبي على أعمال التأمين في المنطقة.

ولقد عادت أسعار النفط الخام إلى الارتفاع في أواسط ١٩٩٩ وبشكل كبير. هذا التذبذب في عوائد مصدر رئيسي للدخل القومي والصادرات من شأنه التأثير على قرارات المخططين الاقتصاديين ويحول دون وضع الخطط المستقبلية على أسس مستقرة.

وعامل آخر يلعب الآن دوراً حاسماً في الحد من تطور أعمال التأمين في المنطقة ويتمثل بالمنافسة التي تخرج أحياناً على الأسس الفنية السليمة يساعدها في ذلك الطاقة الاستيعابية الهائلة المتوفرة على المستوى الدولي في ميدان إعادة التأمين.

ومع ذلك فإن توجه حكومات المنطقة نحو تقليص الخدمات المجانية التي تقدمها للجمهور وخصوصاً في ميدان الخدمات الصحية فإنه من المتوقع أن يؤدي الأمر إلى

اتساع قاعدة أعمال التأمين الخاص الشخصي وبالذات في ميدان التأمين على الحياة والتأمين الصحي والتأمين من الإصابات الجسمانية.

هذه الإيضاحات تتطلب من إدارة شركات التأمين إعادة النظر في سياستها الإكتتابية ونشاطاتها التسويقية من أجل التكيف مع الأوضاع الجديدة.

## القسم الثاني

## التنسيق بين أسواق التأمين الخليجية باتجاه تكوين سوق التأمين الخليجية الموحدة

عملية التنسيق في إطار التكتلات الاقتصادية عملية معقدة تفترض اتخاذ إجراءات تنسيقية ضمن فترات زمنية محددة باتجاه الوصول إلى السوق الموحدة مع إيجاد آلية معينة لاتخاذ القرارات وهيئة لحسم المنازعات التي لا بد وأن تحصل في إطار أي تجمع اقتصادي.

ومما يزيد من أهمية التوقيت أن كلاً من الإمارات والبحرين وقطر والكويت قد انضمت إلى اتفاقيات دورة أورغواي وأن كلاً من المملكة العربية السعودية وعمان في طريقهما للانضمام. وحيث أن تلك الاتفاقيات إما أنها تتضمن مواعيد معينة أو أن مفاوضات جماعية ستتم من أجل الاتفاق على مواعيد وإجراءات جديدة، أدركنا مدى أهمية عملية التنسيق الخليجي التي يمكن أن توصف بأنها خط الدفاع الاقتصادي الخليجي في مواجهة العالمية.

ويبدو لنا أنه من غير المقبول الدخول في إطار العالمية دون المرور ضمن الإطار الإقليمي الخليجي بل أن هذا الإطار يمكن (بل يجب) أن يكون المرحلة الأولى لفتح الأسواق الخليجية أمام الشركات الأجنبية طبقاً لقواعد اتفاقية الخدمات. وستكون الأسواق الخليجية المتناسقة (والموحدة مستقبلاً) في وضع أقوى وأفضل عند إجراء

المفاوضات مع أجهزة الجات. واتفاقية الجات نفسها تعترف بإمكانية أعطاء أفضليات في إطار التكتلات الاقتصادية لا تستفيد منها الدول خارج إطار تلك التكتلات.

الهدف النهائي والكبير لأسواق التأمين الخليجية يتمثل في جعلها سوقاً تأمينية واحدة أي أن تعمل الشركات الخليجية في أي دولة من دول مجلس التعاون كما لو كانت تعمل داخل حدود بلدها وبعبارة أخرى فإن الوضع النهائي للانفتاح الخليجي - الخليجي يفترض، في مراحله الأخيرة، أن يأتي كالآتي:

- خضوع شركة التأمين الخليجية، وهي تمارس أعمالها في مختلف دول مجلس التعاون، للرقابة في بلدها الأصلي مع جميع ما تعنيه الرقابة من أسس فنية ومالية.
- حرية دخول السوق الخليجية من قبل شركة التأمين الخليجية سواء على شكل فرع أو شركة محلية تساهم فيها الشركة الخليجية.
- إمكانية تغطية أخطار موجودة في بلد خليجي من قبل شركة خليجية مباشرة من مركزها في الدولة الخليجية الأخرى.
- حسم موضوع القانون الواجب التطبيق على العلاقات الناشئة عن عقد التأمين وهل يكون قانون موقع الخطر أو مكان انعقاد عقد التأمين أو موطن المؤمن أو المؤمن له.
- خضوع الأعمال التأمينية للضرائب والرسوم في البلد الذي تتم فيه العملية التأمينية والذي يفترض أن يكون بلد الخطر المغطى.

وللوصول إلى هذه المرحلة النهائية لا بد وأن تتحقق مراحل عديدة وأن يتم اتخاذ إجراءات وإصدار قوانين عديدة تؤدي إلى وضع شركات التأمين الخليجية في وضع تنافسي متساو تفادياً لسيطرة شركات تأمين تابعة لبلد معين على سوق تأمين بلد آخر. ولكي تكون الشركات الخليجية في وضع تنافسي متساو لا بد من إخضاعها

لقواعد رقابية متناسقة أو موحدة ولقوانين موضوعية خاصة بعقد التأمين ولضرائب ورسوم متناسقة أو موحدة هي الأخرى.

خطة العمل التي يمكننا التقدم بها تتمثل بإجراءات معينة على المستويين الوطني والخليجي باتجاه الاستعداد لمواجهة العالمية التي إن لم يحسن الاستعداد لمواجهتها فإنها ستؤدي إلى تهميش دور شركات التأمين الوطنية الخليجية وربما إلى إخراجها من السوق.

## أولاً ـ الإجراءات التي يفترض اتخاذها على المستوى الوطني

**١ ـ تكوين وحدات تأمينية ذات قواعد مالية وفنية واسعة للإستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير:**

أشرنا فيما سبق إلى تفتت محافظ أعمال التأمين بشكل عام وذلك بسبب تضخم عدد شركات التأمين بالقياس إلى حجم السوق ويبدو ذلك واضحاً في بلدين خليجيين هما الإمارات والسعودية. ونعتقد، كما يعتقد الكثيرون، أن الإجراء السليم في هذا الشأن هو إيجاد الحوافز لتشجيع شركات التأمين على الإندماج أو الدخول في تحالفات استراتيجية.

أ ـ من بين الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد زيادة الحد الأدنى لرأس المال الواجب توفره لدى شركة التأمين. ويبدو أن مثل هذا الإجراء الذي اتخذ في أحد البلدان الخليجية لم يحقق أحد أهدافه وهو الإندماج بالنظر لوفرة رأس المال المتاح لدى المساهمين وغيرهم ولعوامل أخرى لا مجال للاستطراد فيها. ولذلك لا بد من التفكير في إجراءات أخرى.

ب ـ زيادة نسبة حد الملاءة المطلوب توفره في شركة التأمين وهو ما سنعالجه بشيء من التفصيل عند الحديث عن الإجراءات على المستوى الخليجي.

ج ـ اشتراط بلوغ محفظة شركة التأمين حجماً معيناً بعد مضي ثلاث سنوات مثلاً على بدئها بالعمل ومع ذلك فيجب تطبيق هذا الإجراء بحذر شديد تفادياً لاندفاع شركة التأمين نحو تحقيق الحجم المطلوب على حساب الأسس الفنية السليمة.

د ـ إعفاء الشركات المندمجة من رسوم الاندماج ورسوم تحويل الوثائق وجميع الرسوم الأخرى المترتبة على تكوين شركة تأمين جديدة ناتجة عن الإندماج بل وإعفاء الشركة المذكورة من الضرائب على الأرباح خلال فترة معينة بعد الإندماج.

هـ ـ توجيه الشركات ذات الأجهزة الفنية الضعيفة بضرورة تقوية كوادرها الفنية أو الإندماج.

**٢ ـ قيام شركات التأمين بإجراء مراجعة دورية لحدود احتفاظها:**

يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة إذ لا بد من جعل الإحتفاظ متناسباً مع طبيعة تكون محفظة الشركة من الإخطار التأمينية ومع الإمكانيات المالية المتاحة لديها. وعملية مراجعة الاحتفاظ عملية دقيقة لا بد أن تتولاها الإدارة العليا في الشركة بمعاونة المختصين في احتساب الإحتفاظ سواء من داخل الشركة أو من خارجها.

**٣ ـ توجيه جهود خاصة لزيادة عدد الأخطار المتوسطة**

في محفظة الشركة من أجل إيجاد نوع من التوازن المفقود حالياً بشكل عام ويعتبر التوازن في المحفظة من أهم العوامل التي يعتمد عليها في تحديد الاحتفاظ وفي مواجهة الانحرافات.

**٤ ـ عقد تحالفات معينة بين شركات التأمين والمصارف:**

وقد تشمل تلك التحالفات مجالات التسويق التأميني والتحصيل والاستثمار ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة حالياً في جميع أسواق التأمين في الدول الصناعية.

**٥ ـ تطور المنتجات التأمينية:**

لكي تكون متلائمة مع الاحتياجات المحلية فالتأمين من الأخطار المهنية للأطباء والمحامين والمحاسبين والمديرين بل والتأمين من المسؤولية بشكل عام لا زال في مراحله الأولية.

**٦ ـ تطوير أجهزة الرقابة على أعمال التأمين:**

يكتسب هذا الموضوع أهمية قصوى من حيث حماية حقوق المؤمن لهم والأغيار من جهة بل ومن أجل حماية شركات التأمين ومساهميها من جهة أخرى. فالرقابة المتطورة هي تلك الرقابة القادرة على اكتشاف مواطن الخلل في شركات التأمين قبل استفحال الأمور ووصولها إلى حالة الإعسار أو الإفلاس. وهي الجهة التي يفترض بها أن تكون قادرة على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب قبل ضياع الحقوق.

لذلك لا بد من تدعيم أجهزة الرقابة على شركات التأمين بالكوادر الفنية المختصة في تحليل محافظ شركات التأمين وأوضاعها المالية والاستثمارية ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل فوات الأوان.

وسنرى فيما بعد أن إحدى الأدوات المستعملة في الرقابة تتمثل في فحص مدى توفر حد الملاءة. ونسارع إلى القول أن هذا الأمر لا يكفي لوحده للإطمئنان إلى سلامة وضع شركة التأمين.

**٧ ـ كذلك ويكاد يكون وضع معايير معينة يجب توفرها فيمن يكلف بالمسؤوليات العليا في شركات التأمين:**

فحجر الزاوية في حسن سير الأمور في شركة التأمين أو أية شركة أخرى يكمن في حسن انتقاء من يشغلون الوظائف القيادية فيها: «مدير عام، مدير عام للشؤون الفنية، أو المالية، مدير فني، أو مالي».

## ثانياً ـ خطة العمل التأميني المشترك على المستوى الخليجي:

لقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في سنة ١٩٨١ وتم دخول الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون حيز التنفيذ في سنة ١٩٨٢. ولقد قطع المجلس شوطاً طيباً في مجال التنسيق والتكامل في ميدان السلع وانتقال الأشخاص وبعض الخدمات ومع ذلك فإنه لم يتم حتى الآن التنسيق في مجال الخدمات التأمينية. وفي الوقت الذي أقبلت فيه دول المجلس على الدخول في إطار اتفاقيات الجات والجاتس فإن وضع خطة عمل خليجية من أجل التنسيق في ميدان التأمين بات أمراً ملحاً.

تنقسم خطة العمل التي نقترحها على هذا المستوى إلى أربعة محاور:

- التنسيق في مفهوم شركة التأمين الخليجية وفي ميدان الرقابة على شركات التأمين.
- التنسيق في مجال قانون عقد التأمين وقوانين التأمين الإلزامي.
- التنسيق في مجال الضرائب والرسوم على شركات التأمين وأعمال التأمين.
- إنشاء مركز معلومات عن أسواق التأمين الخليجية.

### ١ ـ التنسيق في مفهوم شركة التأمين الخليجية وفي ميدان الرقابة على شركات التأمين بشكل عام:

لغرض تحقيق الانفتاح بين أسواق التأمين الخليجية لا بد من التنسيق بشأن القواعد القانونية التي تتعلق بالإشراف والرقابة على شركات التأمين. ونرى منذ البداية ضرورة توحيد الأسس بالنسبة لمفهوم شركة التأمين الخليجية أي الشركة الوطنية التي تريد ممارسة أعمال التأمين في إحدى دول مجلس التعاون الأخرى ويمكن، في هذا المجال تقديم الأسس الآتية:

١ ـ شركة التأمين يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة أو الشكل التعاوني أو الإسلامي فقط ومؤسسة في بلد خليجي.

٢ ـ عدم جواز ممارسة التأمين على الحياة والتأمين العام في شركة تأمين واحدة ومع ذلك نرى أن تستثنى، من هذا المبدأ، الشركات القائمة وقت الإتفاق والتي تمارس هذين النوعين من أعمال التأمين.

٣ ـ **تحديد حد أدنى لرأسمال شركة التأمين**: يشير الجدول المرفق إلى الحدود الدنيا لرؤوس أموال شركات التأمين في دول المجلس. ويلاحظ أنه باستثناء دولة الإمارات فإن الحدود الدنيا لشركة التأمين الخليجية لا زالت متدنية. ونرى ضرورة الإتفاق على تحديد حد أدنى لرأسمال شركة التأمين في دول مجلس التعاون.

٤ ـ **تحديد جنسية المساهمين في شركة التأمين**: تشير المعلومات المتوفرة إلى أن القوانين في كل من الإمارات وقطر لا تسمح بمشاركة رأس المال الخليجي أو الأجنبي في رأسمال شركة التأمين. بينما يسمح القانون في البحرين (حسب آخر المعلومات) أن يساهم رأس المال الخليجي في رأسمال شركة التأمين بنسبة ١٠٠٪ بينما يسمح لرأس المال الأجنبي بأن يساهم بنسبة لا تزيد على ٤٩٪ وفي عُمان تم تعديل القانون بحيث يسمح لرأس المال الأجنبي (بما فيه الخليجي) بالمساهمة في رأسمال الشركات القابضة بنسبة لا تتجاوز ٤٩٪ وفي الكويت يسمح لرأس المال الخليجي بالمساهمة في رأسمال شركة التأمين الوطنية.

ونرى ضرورة اتخاذ موقف موحد بالنسبة لشركات التأمين الخليجية التي تريد ممارسة أعمالها في بلد آخر من بلدان مجلس التعاون أي هل يشترط أن يكون رأس المال خليجياً بالكامل أو بالأغلبية وفي حالة الأغلبية فما هي النسبة المطلوبة. ويفضل أن يتم السماح لرأس المال الخليجي بالمساهمة في الشركة الوطنية بشكل متصاعد لكي يصل إلى ٤٩٪ في مرحلة لاحقة على أن ذلك لا يمنع أي بلد خليجي من السماح بنسب أعلى بالنسبة لرأس المال الخليجي.

٥ ـ تحديد حد أدنى لـ (حد الملاءة Solvency Margin): يعتبر موضوع حد الملاءة الأداة الأهم بين أدوات الرقابة على شركات التأمين فالأوضاع المالية لشركات التأمين يمكن أن تتعرض للخطر لأسباب عديدة منها النزول بأسعار التأمين إلى ما دون المستوى المقبول فنياً أو وجود مصاريف إدارية مرتفعة نسبياً أو تنظيم برنامج إعادة تأمين غير مناسب أو توظيف أموال الشركة في مجالات تحقق الخسائر أو لا تدر العائد المناسب أو التوظيف غير المتنوع أو غير المتوازن لأموال الشركة. لأي من هذه الأسباب يمكن أن تتعرض أوضاع الشركة للخطر.
حد الملاءة يمكّن، بشكل عام، أجهزة الإشراف والرقابة من التحقق من قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها. ويتوفر حد الملاءة في حالة زيادة الأصول على الإلتزامات عن حد معين.

ويعتبر حد الملاءة صمام أمان ليس لحماية الجمهور فقط وإنما لحماية شركات التأمين من المنافسة غير الفنية وبالتالي فإنه يعمل لصالح الجمهور وفي صالح شركات التأمين التي تتبع سياسة اكتتابية أصولية.

ويلاحظ أن القانون العماني هو القانون الخليجي الوحيد الذي عالج موضوع حد الملاءة بشيء من التفصيل ويميز القانون بالنسبة لحد الملاءة بين أعمال التأمين العام وأعمال التأمين على الحياة، ففي التأمين العام يتوفر حد الملاءة إذا زادت أصول الشركة عن التزاماتها بالأكبر من المبلغين الآتيين: ٧٥ ألف ريال عماني أو ١٢,٥٪ من إيراد أقساط التأمين المحققة في السنة المالية السابقة. أما بالنسبة للتأمين على الحياة فيعتبر حد الملاءة متوفراً إذا زادت الأصول عن الإلتزامات بمقدار ٢٥ الف ريال عماني.

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من التنظيم الدقيق لحد الملاءة على مستوى الاتحاد الأوروبي فإن الدراسات التي أجريت من قبل لجنة التأمين التابعة للإتحاد الأوروبي

على حالات الإفلاس التي تعرضت لها بعض شركات التأمين في أوروبا قد أظهرت أنه بالرغم من تطبيق قواعد حد الملاءة بل وحتى لو تم تبني قواعد أكثر تشدداً مما هي عليه فإنه لم يكن بالإمكان تفادي حالات الإنهيار التي تعرضت لها تلك الشركات. وهذا يعني أن حد الملاءة لا يمكن أن يحل محل التحليل الدقيق لأوضاع شركات التأمين والإطمئنان إلى اتخاذها الاحتياطات الفنية المناسبة. كما أن العناصر المكونة لحد الملاءة يجب أن تخضع للتحليل في جانب الأصول والخصوم للاطمئنان إلى العناصر المكونة لهذين الجانبين قد تم تقديرها بشكل سليم.

٦ ـ **الاحتياطات الفنية:** موضوع الاحتياطات الفنية يكتسب هو الآخر أهمية خاصة في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. وقد تبنت قوانين الإشراف والرقابة في دول مجلس التعاون نسباً مئوية مختلفة، ونرى ضرورة توحيد هذا الموضوع.

٧ ـ كما أن وضع معايير خليجية موحدة يجب توفرها فيمن يكلف بالمسؤوليات العليا في شركة التأمين (مدير عام، مساعد مدير عام، مدير فني أو مالي) يعتبر من الأمور الضرورية للاطمئنان إلى حسن سير الأمور في شركة التأمين.

## ٢ ـ التنسيق في ميدان عقد التأمين والتأمين الإلزامي:

١ ـ **التنسيق في مجال عقد التأمين:** لم يصدر حتى الآن في أي من دول مجلس التعاون الخليجي قانون خاص بعقد التأمين بل تمت معالجة التأمين إما بموجب القواعد القانونية الخاصة بالعقود بشكل عام أو بموجب مواد معينة في القوانين المدنية عالجت الأحكام القانونية العامة لعقد التأمين وأحالت الأحكام التفصيلية إلى قانون خاص سيصدر فيما بعد. كما أن بعض الدول عالجت عقد التأمين البحري ضمن القانون التجاري البحري (كما هو الحال في دولة الإمارات في قانون سنة ١٩٨١).

ومن الجدير بالذكر أن التنسيق في مجال عقد التأمين كان من الأمور الأكثر تعقيداً أمام الإتحاد الأوروبي بسبب اختلاف الشرائع السائدة في الدول الأوروبية من أنكلوسكسونية ولاتينية وجرمانية ولو علق الإتحاد الأوروبي موضوع التنسيق التأميني على عملية التنسيق في مجال عقد التأمين فلربما بقي التنسيق معلقاً إلى عشرات السنين. ولذلك تم اتخاذ قرار بالإعتراف المتبادل بالقوانين التي تحكم عقد التأمين في الدول الأعضاء في الاتحاد.

وبالنسبة للقانون الواجب التطبيق على العلاقة التعاقدية الناشئة عن عقد التأمين فقد كان الهاجس الأكبر للاتحاد الأوروبي هو معرفة أي فئة من المؤمن لهم يجب حمايتها ولذلك فإن التوجه هو تقسيم الأخطار إلى نوعين:

أخطار جماهيرية: أي تلك التي تتوجه شركات التأمين لتغطيتها إلى الجمهور كتأمين السيارات وتأمين المساكن وتأمين الأشخاص (التأمين على الحياة، التأمين الصحي، تأمين الإصابات الجسمانية)، التأمين الإلزامي. مثل هذه الأخطار تقع عادة في إطار حماية المستهلك وعليه يطبق بشأنها قانون محل إقامة المؤمن له أو موقع الخطر.

أما بالنسبة للأخطار الأخرى: الأخطار الصناعية والتجارية وغيرها من الأخطار الكبيرة فإن القاعدة تقضي بأن يترك لطرفي عقد التأمين حرية اختيار القانون واجب التطبيق، وخصوصاً بالنسبة للتأمين البحري.

٢ - **التنسيق في ميدان التأمين الإلزامي:** التأمين الإلزامي المقرر في أغلب دول مجلس التعاون هو التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات. ومع ذلك فهناك أخطار أخرى يفضل أن يشملها التأمين الإلزامي منها تأمين الأجهزة الميكانيكية، تأمين أعمال البناء، تأمين الأضرار الناتجة عن الصيد. التأمين من الحريق ومن المسؤولية بالنسبة للمباني العالية وتأمين المسؤولية من الأخطار

المهنية لبعض أصحاب المهن الحرة وبشكل خاص الأطباء والمستشفيات وتأمين المسؤولية العشرية.

ونعود إلى التأمين الإلزامي من المسؤولية عن حوادث السيارات ونشير إلى أن هذا الموضوع يعتبر من أكثر الميادين التأمينية استعداداً وقابلية للتنسيق (وربما التوحيد فيما بعد) بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بسبب وجود قوانين تنظم هذا النوع من التأمين في أغلب دول المجلس وبسبب الزيادة المضطردة لانتقال المركبات والأشخاص بين دول المجلس.

**٣ - التنسيق في ميدان الضرائب والرسوم:**

الاختلاف في ميدان الضرائب والرسوم يشكل عادةً، أحد أهم العقبات أمام عملية التنسيق في إطار التكتلات الإقتصادية. والسبب في ذلك أن الضرائب والرسوم المتباينة تؤدي إلى إحداث إختلالات في عملية المنافسة التي تسعى أجهزة التكتلات الإقتصادية إلى وضع المتنافسين فيها على قدم المساواة قدر الإمكان.

ويبدو أن هذا الجانب لا يشكل عقبة كبرى في إطار مجلس التعاون بالنظر لأوضاع الضرائب والرسوم، فهي أما معدومة أو أنها محدودة الأثر. وفيما يلي الضرائب والرسوم المفروضة على شركات التأمين وعلى عمليات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي:

| الدولـــــة | الضرائب والرسوم على أرباح شركات التأمين | الرسوم على أقساط التأمين |
|---|---|---|
| الإمارات | لا توجد | لا توجد |
| البحرين | لا توجد | لا توجد |
| السعودية | — | — |
| عمان | ١٢٪ | - التأمين العام ٠,٦٪ بحدود ١٠٠ فلس.<br>- التأمين على الحياة ٠,٣٪ بحدود ١٠٠ فلس. |
| قطر | لا توجـــد إذا كـــان المســاهمون قطريـــين أو خليجيين | لا توجد |
| الكويت | لا توجد | - التأمين العام ٠,٣٪<br>- التأمين على الحياة ٠,٢٪<br>- نصف دينار عن وثيقة تأمين سيارات من المسؤولية تجاه الغير.<br>- دينار واحد عن بقية الوثائق. |

**ملاحظة:** تلتزم شركات التأمين الكويتية بتسديد ٢٪ من صافي أرباحها بعد استقطاع الاحتياطي القانوني إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وذلك اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١.

ونعتقد أن التنسيق بشأن الضرائب والرسوم التي تفرض على شركات التأمين وعلى وثائق التأمين لا يشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها في إطار مجلس التعاون الخليجي.

هذا ومن الجدير بالذكر أن عملية التأمين يفترض أن تخضع للضرائب في البلد الذي يوجد فيه موقع الخطر.

**٤ ـ إنشاء مركز خليجي للمعلومات التأمينية:**

يفترض أن يكون هذا الموضوع الخطوة الأولى في أي برنامج عمل للتنسيق على المستوى الإقليمي. فالقوانين والأنظمة والقرارات التي تحكم عمل شركات التأمين سواء كانت ذات علاقة بالإشراف والرقابة على شركات التأمين أو بأعمال التأمين باعتبارها علاقات تعاقدية وكذلك القوانين والأنظمة التي تؤثر من قريب أو بعيد على أعمال التأمين والإحصائيات الخاصة بحجم ونتائج أسواق التأمين الخليجية والميزانيات العامة السنوية لجميع شركات التأمين العاملة في المنطقة،كل ذلك يشكل المادة الأساسية لخزين المعلومات الذي يفترض أن يعمل المركز على تكوينه ويمكن أن تتولى هيئة التنسيق لشركات التأمين وإعادة التأمين الوطنية الخليجية هذه المهمة إذ أنها تضم حالياً غالبية شركات التأمين الخليجية.

**٥ ـ إنشاء مركز خليجي للدراسات التأمينية والتدريب التأميني:**

على المستوى الخليجي يوجد الآن مركزان يهتمان بالدراسات التأمينية، الأول في البحرين والثاني في الإمارات.

بالرغم من أنه بالإمكان في الوقت الحاضر وفي المدى القريب والمتوسط، الإستفادة من المركزين المذكورين من أجل تكوين وتطوير الكوادر الخليجية للعمل في حقل التأمين، فإنه يمكن التفكير في إنشاء مركز للدراسات التأمينية والتدريب التأميني تكون مهمته الأولى إعداد وتطوير الكوادر الخليجية. وإذا كانت بعض الدول الخليجية قد قطعت شوطاً في تكوين الكوادر الوطنية، فإن البعض الآخر لا زال في مراحله الأولية، وبالتالي فإن هذا الجانب يجب أن يحتل جانباً من اهتمام المخططين التأمينيين على المستوى الخليجي.

# القسم الثالث

## مراحل الإنفتاح الخليجي ـ الخليجي

تعتبر التجربة الأوروبية من أغنى التجارب في ميدان التكامل الإقليمي. فلقد بدأت التجربة بمعاهدة روما لسنة ١٩٥٧ (بل قبل ذلك في ميادين محددة) ومرت من خلال سوق مشتركة إلى أن وصلت إلى مرحلة الاتحاد الأوروبي، وهي مرحلة السوق الموحدة وإذا كان نقل التجربة الأوروبية لا يتصف بالواقعية فإن الاستفادة من بعض جوانب تلك التجربة لا تؤدي إلى الابتعاد عن الواقعية.

وفي حقل التأمين يبدو للمتتبع للمسيرة الأوروبية أن الخطوط الرئيسية التي تم اتباعها كانت كالآتي:

كان من الواضح أن كلاً من التأمين العام والتأمين على الحياة يعالج بشكل منفصل والسبب يكمن في الطبيعة الخاصة للتأمين على الحياة. فهناك توجيهات (والتوجيه هو إحدى آليات العمل في الإتحاد الأوروبي) تتعلق بالتأمين العام وأخرى بالتأمين على الحياة وكانت الثانية متأخرة دائماً عن الأولى.

**المرحلة الأولى:**

كانت في وضع أسس حرية دخول السوق (Freedom of Establishment).

**المرحلة الثانية:**

كانت في وضع أسس حرية أداء الخدمات عن بعد (Freedom of Services). أي إمكانية تغطية الخطر الموجود في بلد عضو من مقر شركة التأمين الموجود في بلد عضو آخر. ولقد قامت محكمة العدل الأوروبية بدور رئيس في دفع الدول الأعضاء نحو الاعتراف بحرية أداء الخدمات عن بعد عن طريق إعطاء تفسير معين للنصوص.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الرخصة الواحدة الموحدة أي أن شركة التأمين تخضع، من ناحية الإشراف والرقابة، إلى سلطات الرقابة في البلد العضو الذي يقع فيه مركزها الرئيسي.

ولقد اقتضت المرحلة الثالثة أن يطلب إلى شركات التأمين المؤسسة في بلد عضو أن تعين ممثلاً عنها في البلد الذي تضمن فيه بعض الأخطار وذلك لمعالجة الأمور الضريبية، كما أنه يجب عليها تعيين ممثل عنها لتسوية المطالبات وكذلك للإشتراك في صندوق الضمان لتأمين السيارات، الذي يقوم بدفع التعويضات للمتضررين من سيارات مجهولة الهوية أو من سيارات لم يتم التأمين من مسؤولية سائقيها.

لقد كان الهاجس المسيطر على العديد من القرارات التي اتخذت في إطار الاتحاد الأوروبي هو كيفية وضع الشركات في موقف تنافسي متماثل أولاً وفي كيفية حماية المستهلك التأميني ثانياً.

ولقد تم، بالنسبة للجانب الأول، إصدار العديد من التوجيهات التي تطلب من الدول الأعضاء تعديل قوانينها لكي تكون منسجمة مع مضمون تلك التوجيهات سواء من الناحية الإشرافية أو القانونية أو المالية. أما بالنسبة لموضوع حماية المستهلك فقد تم ما يلي:

تم تقسيم الأخطار في التأمين العام إلى أخطار كبيرة وأخطار جماهيرية. الأولى تتمثل بالتأمين البحري وتأمين الإئتمان وتأمين الأضرار إذا توفرت بالمؤسسة المؤمن لها شروط معينة. أما الثانية فإنها تعني جميع الأخطار الأخرى وبشكل خاص تأمين الأشخاص.

كما تم تقسيم الأخطار في التأمين على الحياة إلى أخطار تتخذ شركة التأمين بشأنها موقفاً إيجابياً أي أنها تتوجه إلى الجمهور عن طريق النشر والإعلان وأخطار لا تتخذ شركة التأمين حيالها مثل هذا الموقف.

الأخطار الكبيرة وعمليات التأمين على الحياة الـتي تتخـذ بشـأنها شـركة التـأمين موقفاً سلبياً تخضع للقانون وللرقابة في البلد الأوروبي الذي يوجد فيـه مركـز الشـركة الرئيسي في حين أن الأخطار الأخرى تخضع لقانون بلد الخطر أو محل إقامة المؤمن له.

على المستوى الخليجي فإن التنسيق يتطلب جهوداً خاصة من أجل:

- وضع شركات التأمين الخليجية في وضع تنافسي متماثل سواء من ناحية الأسـس والقواعد القانونية التي تعمل في إطارهـا شـركات التـأمين أو مـن ناحيـة الأعبـاء المالية المفروضة على تلك الشركات.

- حماية المستهلك التأميني الخليجـي، ذلـك أن الانفتـاح غـير المنظـم قـد يـؤدي إلى تعرض مصالح المستهلكين (مؤمن لهم أو أغيار) للضياع.

في ضوء الأسس والمبادئ التي أتينا على ذكرها في ثنايا هذه الدراسة فـإن مراحـل التنسيق التي نقترحها في الإطار الخليجي هي الآتية:

المرحلة الأولى:

إجراءات (سبق وأن أتينا على ذكرها) علـى المستوى الوطـني استعداداً للتنسيق الإقليمي وفي مقدمتها تحفيز الشركات على الإندماج.

المرحلة الثانية:

١ - التنسيق بالنسبة لقواعد الإشراف والرقابة على شركات التأمين باتجاه تبـني قـانون خليجي موحد للإشراف والرقابة على شركات التأمين.

٢ - تحديد الشروط الواجـب توفرهـا في شـركة التـأمين لكـي تعتـبر شـركة تـأمين خليجية. وبعبارة أخرى الاتفاق على الشروط الواجب توفرها في شـركة التـأمين المؤسسة في بلد خليجي والتي تريد العمل في بلد خليجي آخر وذلـك باتجـاه تبـني حرية دخول السوق.

٣ ـ الاتفاق على كيفية فتح رأسمال شركة التأمين الوطنية لرأس المال الخليجي وبأي نسبة.

٤ ـ توحيد الموقف من الضرائب والرسوم التي تخضع لها شركات التأمين وكذلك عمليات التأمين.

٥ ـ التنسيق بالنسبة للتأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات باتجاه تبني قانون خليجي موحد في هذا الميدان.

٦ ـ إنشاء مركز خليجي للمعلومات التأمينية.

المرحلة الثالثة:

١ ـ التنسيق بشأن القوانين التي تخضع لها العلاقات التعاقدية الناشئة عن عقد التأمين.

٢ ـ الاتفاق على جعل بعض أعمال التأمين إلزامية بالإضافة إلى التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

٣ ـ الاتفاق حول كيفية الوصول إلى مرحلة أداء الخدمات عن بعد، حيث يفترض أن تقسم هذه المرحلة إلى مراحل فرعية، وقد تكون البداية في الأخذ بالتمييز بين الأخطار الجماهيرية والأخطار غير الجماهيرية، مما يساعد على الدخول بهذه المرحلة بكل حذر.

٤ ـ إنشاء مركز خليجي للدراسات التأمينية والتدريب التأميني.

وختاماً نقول إن إلغاء الحواجز وإزالة الضوابط حسبما تفرضه العالمية دون توفير الظروف المناسبة لجعل شركات التأمين الخليجية قادرة على المنافسة، يؤدي إلى إغراق الأسواق التأمينية الخليجية ويمكن تفادي الوصول إلى هذا الوضع عن طريق تدعيم سوق التأمين وشركات التأمين الوطنية والبدء بتحقيق التكامل التأميني الخليجي المطلوب.

# التجارة الإلكترونية غير كافية لتلبية متطلبات عقود التأمين

بقلم: جوزف زخور

ترحبُ «الرائد العربي» ترحيباً حاراً بالأستاذ جوزف زخور أول من يحتل هذه الصفحة «وجهة نظر» في ظهورها الأول، وتأمل أن تحظى بمساهماته القيمة كلما أراد أن يواصل ماعوّدنا عليه دائماً من صدق الرؤية، وعمق التجربة.

ونحن في غنى عن التعريف بالأستاذ زخور لمن واكبوا مسيرة التأمين العربي واللبناني بوجه خاص وقد لعب دوراً مميزاً من خلال ممارسته السابقة كرئيس مجلس إدارة شركة الضمان اللبنانية ورئيس لجمعية شركات الضمان (التأمين) في لبنان وكرئيس ونائب رئيس للاتحاد العربي للتأمين، وكخبير مستشار في شؤون التأمين كما يمارس الآن.

و«الرائد العربي» تنتهز هذه المناسبة لتؤكد أن صفحة أو صفحات «وجهة نظر» ستكون مفتوحة لكل من يريد، ولا شرط للنشر فيها إلا تقديم وجهة نظر في أية قضية أو شأن من شؤون التأمين في المنطقة العربية بالاستثناء. وتأمل أن تلقى بين الأخوة والزملاء في أسواق التأمين العربي من يعنيهم الأمر.

في محاضرته أمام المؤتمر الـ ٢٣ للاتحاد العام العربي للتأمين (أبو ظبي ٢٧ـ٣٠ آذار ٢٠٠٠)، نبّه الدكتور طلال أبو غزالة إلى أهميّة التجارة الإلكترونية* (E-Commerce)، محذراً شركات التأمين العربيّة من مغبّة التخلّف عن الركب، وعدم اعتمادها الكمبيوتر وسيلة لتسويق بوالص التأمين.

* نُشر نص المحاضرة المذكورة أعلاه في العدد السابق من مجلة «الرائد العربي».

القلق الذي أبداه المحاضر حيال التخلّف الذي تعاني منه صناعة التأمين العربية تقنياً على الأقل كان مبرراً. فليس يخفى أنّ البريد الإلكتروني لم يجد طريقة حتّى الآن، إلى بلدان عربية كثيرة، وما يزال التواصل مع المؤسسات العاملة في تلك الدول ومنها شركات التأمين، يجري عبر «التلكس» وغيره من أنظمة التخابر التي مرّ عليها الزمن، وأصبحت أشياء من الماضي. أضف إلى ذلك أنّ الأكثريّة الساحقة من شركات التأمين العربية، ما تزال تستعمل منتجات تأمينيّة، يعود تاريخ وضعها في التداول إلى القرن الماضي. والمنتجات المُشار عليها، وإن كانت ما تزال صالحة لتحقيق الأغراض التي وجدت من أجلها، لا تأخذ في الاعتبار التغييرات التي أفرزتها الثورة الصناعية في العالم خلال القرن الماضي.

ولذا، فالمحاضر كان محقّاً في دعوته إلى وجوب اللّحاق بالركب، والتزوّد بالأجهزة التي تُتيح لشركاتنا العربية أن تقدّم خدماتها إلكترونياً. ودخول عصر التجارة الإلكترونية يؤدّي تلقائياً إلى التخلي عن المنتجات والنصوص القديمة، وإلى الارتقاع إلى مستوى أعلى وأرقى في التعامل مع الآخرين.

ورغم أنّي أشاطر المُحاضر رأيه في أهميّة التجارة الإلكترونية، أرى أن منتجات التأمين التي يمكن تسويقها عبر الكمبيوتر، لن تكون عديدة وهي سوف تقتصر على تلك الفئة من العقود الموحدة النصوص، والتي تعتبر قانوناً عقود اشتراك Contract Of Adhesion أكثر ممّا هي عقود تأمين Contract Of Insurance.

فعقد الاشتراك هو ذلك الذي يتضمّن نصوصاً لا تميّز بين متعاقد وآخر بلحظ تقديم خدمات موحدة كما يقضي بدفع التعويض في حالات موحدة. ومن هذه الفئة من العقود أذكر على سبيل المثال عقد التأمين ضدّ أخطار سقوط الطائرات Flight Insurance والحوادث الشخصية Personal Accident، والأضرار المنزلية Household Insurance، والسيارة Automobile.

ويعتبر القانونيون عقد الاشتراك مثابة عقد إذعان Contract Of Submission، حيث يخضع المتعاقد لأحكام ونصوص أعدّتها شركة الضمان بشكل مسبق ومن غير أن تلتفت إلى الأوضاع الشخصية للمضمون، أو حاجاته ورغباته. كما يشكّك الفقهاء بقانونيّة عقد الأذعان ويجنحون إلى اعتباره باطلاً.

أمّا عقد التأمين، فيفترض فيه أن يُبنى على مشيئة الفريقين المتعاقدين، ويعكس بأكبر مقدار ممكن من الوضوح، الأخطار التي اتّفقا على أن تكون مضمونة، والظروف التي تحوط بها.

ويفترض بعقد التأمين من جهة أخرى أن يبيّن الأخطار التي اتّفق الفريقان على اعتبارها مستثناة أي غير مغطاة في العقد Exclusions، إضافة إلى تلك التي تعتبر غير مضمونة قانوناً، ما لم يتّفق الفريقان على عكس ذلك، بنصّ صريح يجري إدخاله في العقد.

ولما كان الاتفاق بين فريقين يفترض أن يكونا قد تبادلا المعلومات وأبلغ واحدهما الآخر موافقته على النص وغيره من شروط التعاقد، فلست أرى في التجارة الإلكترونية أداة صالحة قانوناً لتنظيم عقود التأمين وخصوصاً تلك التي تتعلّق بصحة الإنسان، أو ما يملكه من صناعات أو مؤسسات تجارية، أو مالية.

إلا أن البريد الإلكتروني يمكنه مع ذلك أن يختصر المسافة والوقت، ويمكن لفريقي العقد أن يتبادلا المعاملات،ويتّخذا الخطوات الآيلة إلى تجسيد إرادتهما المشتركة في عقد يجري صوغه وتوقيعه، ووفقاً للأصول.

من هنا، يمكن القول أن التجارة الإلكترونية تصلح لبيع وشراء بعض منتجات التأمين وليس عقود التأمين على أنواعها، ذلك أنّ عقد التأمين يُنظم بمبادرة من فريقين، ولا يباع أو يشرى من جانب واحد.